الثلاثاء 27 حزيران 2023
العدد 4949 السنة السابعة عشرة
Mardi 27 Juin 2023 no 4949 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سوريا

تصعيد في إدلب
«أستانا» يفرض واقعاً ميدانياً جديداً

14

شكوك حول مصير 92% من الدعم دُفعت لـ NGOs
فرنسا: أين ذهبت مساعداتنا للبنان؟ [2]

الضفة دولة المستوطنين

[10 ـ 11]

يوفّر جيش الاحتلال الحماية الكاملة للمستوطنين أثناء هجماتهم، واحيانا يشاركهم إياها ويستكملها، كما حصل اخيرا في بلدة ترومسميا (أ ف ب)

الحدث

بريغوجين يلوّح بمواصلة نشاطه
روسيا تنفض غبار التمرّد

12

تقرير

«جوائز» أميركية للهند
استقطاب نيودلهي ليس مضموناً

13

تقرير

استغناء عن المقدّمين المخضرمين
beIN Sports تجدّد شبابها

19

قضية اليوم

ديوان المحاسبة الفرنسي: أين ذهبت مساعداتنا للبنان؟

فؤاد بزي

شكّك ديوان المحاسبة الفرنسي في طريقة إنفاق 214 مليون يورو من المساعدات الفرنسية للبنان بين عامَي 2019 و2021، لافتاً إلى أن الغالبية العظمى من هذه المساعدات صبّت لدى المنظمات غير الحكومية التي تقرّر بعد انفجار المرفأ أن تُعتمد بديلاً من المؤسسات الحكومية، بحجّة أن الفساد ينخرها، ليتّضح أن الـ NGOs ليست أقل فساداً. وأشار الديوان في تقرير أصدره أخيراً إلى أن إنفاق المساعدات التي وصلت عبر منظمات مدنية فرنسية، كان من دون توثيق، وإلى أن التقرير هو مسح أوّلي «يجب أن يكون بدايةً لعمليةٍ شاملة في مراقبة المبالغ المالية الحكومية الواردة إلى لبنان» الذي تسلّم بين 2019 و2021 مساعدات مادية وعينيّة بقيمة 3,7 مليارات دولار، تصدّرتها ألمانيا بنسبة 26% من الإنفاق، تليها الولايات المتحدة بـ 20,4%، فمنظمات الاتحاد الأوروبي بـ 11,9%. وشكّك قاضي الغرفة الرابعة، معدّ التقرير، في «طريقة الإنفاق المالي في لبنان تحديداً»، وتخوّف من فساد في توزيع المساعدات التي «تصل إلى فئة معيّنة من المستفيدين من دون الأخرى».

> 92% من الدعم الذي قدّمته الوكالة الفرنسية للتنمية «لم تمرّ عبر القنوات الحكومية» ودفعت لمنظمات الـ NGOs

وعلى مستوى عمل الأجهزة الفرنسية، أشار التقرير إلى «غياب الإجراءات الرسمية المعتمدة عن تجميع البيانات الخاصة بتوزيع المساعدات»، كما شكّك في «فعالية الرقابة المالية على مستوى كلّ الأجهزة والوكالات الفرنسية العاملة في لبنان»، واصفاً الرقابة بـ«غير المضمونة». وسعت الغرفة الرابعة إلى «رسم خريطة التدفقات المالية إلى لبنان، وتعداد المشغلين، ووصف تدخل كلّ منهم». ومنذ عام 2020، تضاعفت المبالغ الفرنسية المخصصة للبنان 2,7 مرّة، أنفقت على عدد من القطاعات اللبنانية، أبرزها التعليم والتدريب بنسبة 45%، و25% على الصحة، و10% على الزراعة، و10% أخرى لإعادة إعمار المنطقة المحيطة بمرفأ بيروت، وصولاً إلى دعم المجتمع المدني الذي نالت جمعياته 21,4 مليون يورو خلال سنتين (10%). كما أن جهات حكومية أمنية فرنسية أنفقت أموالاً في لبنان، خلال الفترة نفسها، إلا أنّ التقرير لم يأتِ على تفاصيلها، مثل «مديرية الدفاع والتعاون الأمني، والسفارة الفرنسية». ووصف التقرير الجهة الأخيرة بأنّها «صاحبة مساهمات متنوعة كونها على اتصال يومي بالسكّان».

القطاعات الفرنسية التي تصدّت في عملية الدعم، تصدّرتها الوكالة الفرنسية للتنمية التي وزعت خلال عامين 111 مليون يورو، 90% منها تبرعات تجاهر الوكالة بأنّها «لم تمرّ عبر القنوات الحكومية». ودفعت 92% منها للمنظمات غير الحكومية، وتوجهت بشكل رئيسي لـ«دعم المجتمعات المضيفة للاجئين السوريين». وتلتها وكالة التعليم الفرنسية في الخارج التي أنفقت 33,56 مليون يورو، علماً أنّ هذه الوكالة تدير في لبنان شبكة من 63 مؤسّسة تعليمية معتمدة فرنسياً، يتعلّم فيها أكثر من 60 ألف تلميذ، وتزيد أقساطها بشكل سنوي. وشارك مركز الأزمات والدعم في وزارة الخارجية في إنفاق 14,56 مليون يورو بشكل مباشر، 17,7 مليون يورو على شكل تبرعات عينيّة. ومولّت المديرية العامة للخزينة الفرنسية بـ 7,3 ملايين يورو مشاريع في لبنان، من دون تحديد طبيعتها. ودفعت الجهة نفسها 2,1 مليون يورو في مشاريع البنك الدولي في لبنان. وشاركت الدولة الفرنسية أيضاً بمبلغ 32,5 مليون يورو دفع للمنظمات الدولية والفرنكوفونية، عبر وزارة الخارجية التي بدورها «قامت بتوجيه هذه المساعدات عبر قنوات معيّنة».

وربط التقرير بين زيارات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للبنان وزيادة المساعدات الفرنسية، إذ ارتفع مركز فرنسا بين الجهات المانحة للدولة اللبنانية من المرتبة السادسة، خلال الأعوام 2010 - 2019، إلى المرتبة الرابعة، بمبلغ كلّي وصل إلى 292 مليون دولار. وقطع ديوان المحاسبة الفرنسي أيّ أمل في إعادة إطلاق تعهدات مؤتمر سيدر 2018، بسبب عدم التزام لبنان بالإصلاحات التي طلبت منه وقتها. ووصف النظام المصرفي اللبناني بـ«المعطّل، والسائر في الطريق المسدود»، مشيراً إلى «تضاعف نسبة الفقر في المجتمع اللبناني من 42% عام 2019، إلى 82% عام 2021».

المحسوبيات اللبنانية حضرت أيضاً بين سطور التقرير، فاستنتج الكاتب أنّ «من المنطقي هيمنة النهج السياسي على توزيع المساعدات، فلبنان مسألة حسّاسة». وأوصى المدير العام للخزينة الفرنسية بـ«إنشاء نظام مراقبة شامل للمساعدة التي تقدّمها الدولة للبنان». فالمحكمة لم تتمكّن من «التحقّق من امتثال النفقات للقواعد، والأهداف المحدّدة لها، وفعاليتها على الأرض». كما أكّدت الغرفة المسؤولة عن التقرير في ديوان المحاسبة الفرنسي «وجود نقص في الإدارة المالية الشاملة، إذ واجهت صعوبة في جمع البيانات، وجعلها موثوقة». وطالبت بـ«الحصول على الأدوات اللازمة لإحصاء المساعدات الفرنسية، وتحسين توجيهها نحو احتياجات السكان الحقيقية».

(هيثم الموسوي)

مساعدات لمنظمات فرنسية يدفعها اللبنانيون

تحت شعار مساعدة الشعب اللبناني، تساعد الدولة الفرنسية منظماتها غير الحكومية إمّا عبر القروض التي سيسدّدها الشعب اللبناني عنها، أو عبر تبرعات سخيّة ناهزت الـ 120 مليون يورو خلال سنتين فقط. هذه المنظمات تمثل الذراع الطويلة لتنفيذ سياسات الدولة المستعمرة، إذ تصلها 72% من تقديمات الدولة الفرنسية، فيما 90% من المنظمات المستفيدة من فرنسا في لبنان هي إما فرنسية، أو دولية، وأقل من 6% منها لبنانية.

رغم ذلك، «لم يتخلّف لبنان عن سداد ديونه للدولة الفرنسية، وواصل الدفع للوكالة الفرنسيّة للتنمية حتى عام 2022 مع أنّه ابتداءً من 7 آذار 2020 دخل في حالة تخلّف عن بقية الديون»، بحسب التقرير الذي يصف هذا القرار اللبناني بـ«الانتقائي». إلا أنّ فرنسا لم تقابل ذلك بالحسنى، إذ توقفت عن توجيه القروض والمساعدات للجهات الحكومية اللبنانية، واتخذت توجهاً بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية فقط، و«حصلت هذه الأخيرة على 90% من مساعدات الوكالة البالغة 111 مليون يورو، أي 99,95 مليون يورو، بين 2020 و2022 من صندوق مينكا المخصص للتخفيف من أثر الأزمة السورية». ولم يستفد الجمهور اللبناني من مشاريع الوكالة التي اقتصر دعمها على معالجة تداعيات الأزمة السوريّة، والمجتمعات اللبنانية المضيفة للنازحين. وتشير الوكالة الفرنسية للتنمية، في أكثر من مقطع في التقرير، إلى «استحالة منح القروض للدولة اللبنانية»، من دون الإشارة إلى أنّ السبب في ذلك يعود إلى ضعف الدولة، مثلاً، وهي «تعيد هذا التوجّه إلى سياسة حكومية فرنسية عامة».

> يصنّف المانحون الفرنسيون الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي كـ«منظمات غير حكومية»

الأمر نفسه ينطبق على تدخل مركز الطوارئ والدعم الفرنسي الذي أنفق 14 مليون يورو خلال 3 سنوات. إلا أن هذه التقديمات لم تصل إلى المجتمع المستهدف عبر الدولة، أو حتى منظمات أهلية محلّية، بل عبر منظمات غير حكومية فرنسية بنسبة تتجاوز 65%، فحصلت هذه المنظمات على أكثر من 9,5 ملايين يورو لإقامة مشاريع لدعم الشعب اللبناني. اللافت أن التقرير الخاص بمركز الطوارئ والدعم يصف الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بـ«منظمات غير حكومية (!) تحصل على الدعم الحكومي الفرنسي لتنفيذ المشاريع في لبنان»، و«قد نفذ الجيش 10 مشاريع، وقوى الأمن الداخلي 4»، من دون تحديد طبيعتها.

في المقابل، لا تخصص فرنسا دعماً للمنظّمات غير الحكومية المحلّية، إذ تشير الأرقام إلى اعتماد الوكالة الفرنسية للتنمية في لبنان على منظمات فرنسية بنسبة 57%، و35% دولية، فيما تحصل المنظمات اللبنانية على 6% من الدعم فقط. وبالتالي، تموّل فرنسا مشاريعها في لبنان بأسلوبين، الأول عبر التعاقد مع منظمة غير حكومية، على الأغلب فرنسية، لتنفيذ المشروع بتمويل على شكل قروض، أو ببساطة تقوم وكالة التنمية بإدارة التنفيذ بنفسها.

في المقابل، تشير الوكالة إلى «نجاحات باهرة يحققها المجتمع المدني»، من دون تحديدها أيضاً، رغم أنّها تذكر أنّ مساعداتها، في القطاع الصحي مثلاً، تذهب مباشرةً إلى ثلاثة مستشفيات حكومية، بيروت الجامعي بشكل أساسي، وبدرجة أقل لمستشفيي الكرنتينا وطرابلس الحكوميين. أمّا المساعدات للقطاع التعليمي من الوكالة، فهي على شكل وجبات طعام توزّع في المدارس.

(مروان بو حيدر)

عين باريس على الفرنكوفونيّة والمرفأ

لا يقف التدخل الفرنسي عند حدّ، إذ تذهب مديرية الخزينة أبعد من غيرها، وتشير إلى تدخّلها الصريح في «إعادة تشكيل القوانين اللبنانية، ولا سيّما المتعلقة بالجمارك وإدارة المالية العامة». ويذكر التقرير أنّ أهداف هذه المديرية «بناء المؤسّسات»، وبالتالي، فهي تشارك في كتابة مقترحات القوانين الخاصة بـ«إدارة الموانئ، قانون الشراء وتعزيز الشفافية في الموازنة العامة». ولتنفيذ ذلك، أنفقت المديرية المذكورة مليونَي يورو، من دون تحديد أبواب الإنفاق. ويظهر التقرير تدخلاً في عمل الجمارك عبر إنفاق نحو مليونَي يورو على «شراء ماسح ضوئي، وتزويد الجمارك ببرنامج خاص، وتدريب العناصر عليه بمساعدة خبير تقني». وظهر الخبراء التقنيون الفرنسيون مرة أخرى داخل الجمارك، على شكل «خبير في إعادة تنظيم مركز تكنولوجيا المعلومات، وخبير في المكننة والرقمنة»، ما يطرح أسئلة كبيرة حول «الأمان، وسيادة لبنان على معلوماته الخاصة بمرافئه البحرية والبرية والجوية».

على المستوى التعليمي، استغلّت فرنسا الأزمة الاقتصادية، واستفادت من حاجة المدارس غير الناطقة باللغة الفرنسية إلى الدعم كي تدخل عليها من هذا الباب، فربُط الحصول على المساعدات بإدخال برامج تعليم اللغة الفرنسية. وفي هذا الإطار، يذكر التقرير «المساعدة المقدّمة لأول مرة لصندوق اليونيسيف الهادف إلى تعليم اللغة الفرنسية للمحرومين منها، والذي يتوجّه بشكل خاص إلى المدارس الرسمية».

هنا تدخلت السّفارة الفرنسية مباشرة مرّة أخرى، مع المدارس الرسمية ووضعت «علامة مركز امتياز لتعليم اللغة الفرنسية» لكلّ مدرسة تدخل اللغة الفرنسية على برامجها. كما تمّ توزيع «منح مشروطة بقيمة 50 ألف يورو، كحدّ أقصى، للمدارس المتعثرة»، بحسب توصيف التقرير، والذي لم يذكر عددها، وإنّما أكّد ربطها بالقبول ببرنامج تدريب خاص بالكوادر التعليمية والإدارية في المدرسة. ويشير التقرير أيضاً إلى «استفادة مؤسستَين جامعيتَين من برامج المنح، إذ حصلت جامعة القديس يوسف على 500 ألف يورو عام 2022، والمدرسة العليا للأعمال في بيروت على 300 ألف يورو».

يصف التقرير المدارس اللبنانية الـ 63 التابعة لوكالة التعليم الفرنسي في الخارج بـ«المهد التاريخي». وتستقبل هذه المدارس اليوم 61380 طالباً، وحصلت منذ بداية جائحة كوفيد-19 على مساعدات تقدّر بـ 33,56 مليون يورو، وزعت تحت إشراف السفارة الفرنسية. وتضمّنت المساعدات تقديم معونات مادية غير مباشرة لعائلات لبنانية، عبر دعم الأقساط المدرسية للأولاد، وتدريب الكوادر التعليمية.

أذرع الفرنسيين من مناهج التعليم إلى الحدود الشرقية

الجهات الفرنسية العاملة والمستفيدة من الأموال الفرنسية في لبنان

المنظمة	المبلغ (مليون يورو)
الوكالة الفرنسية للتنمية	111
منظمات دولية وفرنكفونية	32,5
وكالة التعليم الفرنسية في الخارج	33,56
مركز الطوارئ والدعم	17,7
مديرية الخزينة الفرنسية	9,4

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الفرنسي

مساهمات الجهات المانحة السبع الأولى في لبنان (بملايين الدولارات)

الجهة	2019	2020	2021	٪ لعام 2021
ألمانيا	226	293,9	332,4	26
الولايات المتحدة	241,6	247	260,4	20,4
منظمات أوروبية	137,7	136,1	152,1	11,9
فرنسا	71,8	99,7	120,4	9,4
المملكة المتحدة	201,9	154,4	73,7	5,8
كندا	59,4	74,8	59,4	4,7
النروج	45,5	56,4	42,8	3,4
المجموع	1209	1302,4	1277,3	

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الفرنسي

لم تترك فرنسا مجالاً في لبنان إلا وتدخلت فيه تحت ستار «مساعدة الشعب اللبناني للخروج من أزمته». حتى الجيش وقوى الأمن، ومهامّهما الأمنية الداخلية، كلّ ذلك لم يسلم من التدخلات. تجاهر الدولة المستعمرة في تقرير ديوان المحاسبة فيها برغبة مديرية التعاون الأمني والدفاعي، في وزارة الخارجية الفرنسية، إحداث أدرع التدخل الخارجي، بـ«فك ارتباط القوى المسلّحة بشكل تدريجي بمهامها الأمنية الداخلية»، ما يشير إلى رسمها لمهام أخرى مطلوب من الجيش والقوى الأمنية تنفيذها غير تلك المحدّدة التي تحددها الحكومة اللبنانية، منها الانتشار على الحدود على الشرقية، وكأنّ السلطات الفرنسية قزرت استغلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للجلوس مكان السلطات التشريعية والتنفيذية في البلاد.

هذا التدخل بغلّف بقفازات «المنظمات غير الحكومية»، المعنيّة بتنفيذ السّياسات الفرنسية في لبنان على كلّ المستويات، الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وحتى القانونية. فالإدارة الفرنسية تشارك، من دون توضيح الآلية، في كتابة وتعديل قوانين لبنانية، ولا سيّما تلك الخاصة بعمليات البيع والشّراء في الدولة، فتوجه بذلك الاستيراد ليكون من جهة فرنسا بشكل أولي. كما لم يبقَ قطاع الأمن السّيبراني بعيداً عن التدخلات الفرنسية، وهو القطاع الأهم في عالم اليوم، فيرسل لأجله الفرنسيون خبراء لتدريب اللبنانيين على برامج معيّنة خاصة بهم، وبالتالي خلق أبواب خلفية في هذه البرامج للتسلل منها في أيّ وقت نحو «دانا اللبنانيين».

أدرع التدخل الفرنسي كثيرة ومتشابكة، منها ما يتقاطع في وزارة الخارجية، ومنها ما هو «خارج أيّ رقابة» باعتراف التقرير، مثل مديرية الدفاع والأمن. تبدأ التدخلات مع وكالة التنمية الفرنسية AFD، التي تدير مشاريع في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والصحية، وحتى القانونية والاقتصادية. من جهتها، تمعن وكالة التعليم الفرنسي في الخارج AEFE بالتدخل، إنّما بصورة أكثر وضوحاً هذه المرّة، فهذه الجهة قادرة على التدخل في المناهج التعليمية لأكثر من 61 ألف تلميذ في لبنان. وهناك مركز الكوارث والدعم، الذي يتدخل تلقائياً في الدول المصابة بالمشكلات، سواء الطبيعية أو الاقتصادية، ولبنان أحد ميادين عمله.

> التدخل يغلّف بقفازات «المنظمات غير الحكومية» لتنفيذ السّياسات الفرنسية على كل المستويات

هذا من جهة المراكز المستقلة التابعة للدولة الفرنسية، لكن هناك مديريات في الوزارات تشارك في التدخل، أو التوجيه على الأراضي اللبنانية، مثل المديرية العامة للعولمة، مديرية الخزينة، مديرية التعاون الأمني والدفاعي، ووزارة الثقافة الفرنسية والأجهزة التابعة لها. ويشير التقرير إلى مشاركة الدولة الفرنسية في صناعة سياسات المنظمات الدولية العاملة في لبنان، مثل اليونيسف والبنك الدولي، عبر تقديم الدعم المادي المطلوب لها.

كيفية توزيع الأموال الفرنسية على القطاعات اللبنانية

القطاع	النسبة
التعليم	45
الصحة	25
الزراعة	10
قطاعات إقتصادية (غير محدد)	10
مجتمع مدني	10

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الفرنسي

في الواجهة

رحلة لودريان: حذرٌ من الوحول اللبنانية

لن يطول الوقت كي ينسى اللبنانيون الاهتمام الزائد المعطى لزيارة جان ايف لودريان لبيروت. وان وعد برحلة ثانية. ليس ما سمعه من القيادات هو المحتوى كله. بل ايضاً الكثير من الخيبات التي لمسها من محدثيه غير المستعدين في الوقت الحاضر لأي تسوية

نقولا ناصيف

خلّفت مهمة الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان الى لبنان، غير المنتهية بعد، الكثير من اسباب طرح علامات استفهام وملاحظات حيال ما يُنتظر من جولتها المقبلة. ليست مشكلتها في الجدية الموصوف بها الزائر مقدار النتائج المتوخاة بعد انتهاء الفصول التالية. في نهاية المطاف

> كلّ من المجتمعين بالموفد الفرنسي خرج بانطباع مغاير للآخر

اتى وغادر كان شيئاً لم يحدث: اولى علامات الاستفهام تلك سبقت وصول لودريان الى بيروت، هي توزّع الدوائر الفرنسية المكلفة ملف الرئاسة اللبنانية على اربع جهات رسمية على الاقل: الاليزيه والخارجية والاستخبارات والسفارة في بيروت. لكل من هذه - وان تقاطعت لديها المعلومات والتحليلات حيال مأزق الاستحقاق - مقاربتها المختلفة عن الاخرى مرتبطة بأسلوب عملها من جهة، وبتقديرها المختلف ما بينها لمكامن المصلحة الفرنسية في قيادة مبادرة انتخاب الرئيس اللبناني من جهة اخرى. ليس مشهوداً لباريس مهارتها وحرفيتها، كالاميركيين على الاقل، في ادارة انتخابات الرئاسة اللبنانية مرة. تكاد المرة الوحيدة رامت التدخل فيها كانت عام 2007 قبيل انتهاء ولاية الرئيس اميل لحود وغداتها من خلال وزير خارجيتها برنار كوشنير، وتوزع المهمات بينه وقصر الاليزيه برجليْه النافذين لدى الرئيس نيكولا ساركوزي كلود غيان وجان دافيد ليفيت، لاحقاً انضم اليهما السفير جان كلود كوسران. انتهى المطاف بمبادرة 2007 الى اخفاقها واحراج البطريرك الماروني الراحل مارنصرالله بطرس صفير بوضع لائحة بمرشحين موارنة قفز من فوقها الفريق الآخر ولم يسع باريس انقاذها. لم يُنتخب الرئيس عام 2008 الا بعدما كُسر توازن القوى القائم وقتذاك بين فريقيْ 8 و14 آذار على اثر احداث 7 ايار.

على نحو غير بعيد يُعيد لودريان بعث الروح في دور كوشنير الذي تنقل حينذاك بين القيادات وعاد الى بلاده بخفي حنين.

ثانيها، لم يكن خافياً على مسؤولين وقيادات لبنانية ان يسمعوا من لودريان اهتماماً بحوار وطني لم تتحمس له السفيرة آن غريو كلما فوتحت به قبل مجيئه خصوصاً. تحدثت اكثر من مرة عن عدم رغبة بلادها في الغرق في «الوحول» اللبنانية، في اشارة صريحة الى الانقسامات الداخلية العميقة.

بين الموفد والسفيرة: يصلح اللبنانيون للحوار او لا يصلحون؟ (أ ف ب)

فضّلت اكثر من مرة ايضاً - اذا كان لا بد من حوار اولي - ان لا يتناول برنامجاً سياسياً تفصيلياً يُرغم الرئيس على تنفيذه او يقترحه هو لقاء انتخابه. اظهرت لمن تحدث اليها المامها بالنطاق المحدود للصلاحيات الدستورية للرئيس اللبناني بما لا يمكنه من وضع برنامج وفرض تطبيقه. لكنها قالت بأن المستحسن «خريطة طريق لاربعة او خمسة عناوين عريضة يتوافر الاتفاق عليها». فرّقت بين البرنامج وخريطة الطريق، ولاحظت ان الآليات الدستورية تسهّل الثانية وتعرقل الاول.

ما اثار اهتمام غريو قولها امام محدّثيها ان مشكلة الحوار الوطني تكمن في مشكلات ثلاث متلازمة: جدول اعماله يصعب توحيده عند الافرقاء جميعاً وكلٌ يدير ظهره للآخر، لا مرجع موثوقاً به يدير الحوار بعدما نأى الرئيس نبيه برّي ثم البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي بنفسيهما عن قيادته كلٌ لاسباب مختلفة.

قالت غريو ان المكان الطبيعي المفترض للحوار هو مجلس النواب «الا ان رئيسه يعدّ نفسه طرفاً ولا يستطيع ان يكون حكماً فيه». ثالثة الاثافي التي تحول دون التئام طاولة الحوار تقيم، في حسبان السفيرة، في ان اللبنانيين «غير قادرين» - في معرض تأكيد انهم «غير صالحين» - على الحوار.

خلال جولاته على القيادات قال لودريان كلاماً مشابهاً: «الاستقطاب الحالي يمنع حصول الحوار».

ثالثها، لم تبْدِ تماماً المعايير التي اعتمدها الموفد الفرنسي في لقاءاته القيادات المسيحية ما خلا البطريرك الماروني: ان يستقبل النائب السابق سليمان فرنجية في قصر الصنوبر ويتغدّيا معاً، ويزور رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل في البياضة ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في معراب وقائد الجيش العماد جوزف عون في البرزة، ويدعو رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميّل الى قصر الصنوبر وكذلك نواباً ومرشحين. ان يخرج كلّ من هؤلاء بانطباعات وتأويلات لا تماثل الآخر. ان يعدّ بينهم زيارة البرزة الاهم والحاسمة كأنها كرّست قائد الجيش مرشحاً اول اكثر من ذي قبل، او يفصح مرشحون عن ارتياحهم الى ما سمعوه عزز ثقتهم بأنفسهم وبحظوظ التوصل في وقت ما الى مرشح ثالث، او تتباين ردود الفعل حيال الموقف الفرنسي من دعم ترشيح فرنجية.

لم يسمع اي من هؤلاء تزكية لودريان - ولا هي مهمته - اي مرشح، بيد ان بين الخارجين من اللقاءات مَن لم يلمس تخلي فرنسا عن فرنجية، ولا التعبير في المقابل عن حماستها العلنية على نحو موقفها المعروف. بعض هؤلاء لفتته عبارة لودريان، وهو يصف جلسة 14 حزيران، بأن التصويت كأنه استفزاز للمبادرة الفرنسية واستهدافها، على ان ما حدث - في استنتاج هؤلاء - ليس كافياً لاطفائها، والمقصود بذلك التراجع عن تأييد فرنجية.

رابعها، صحة ما قيل انه كان في صلب حوار لودريان مع رئيس كتلة نواب حزب الله النائب محمد رعد. بعض ما تردد قول رعد ان الاستحقاق الرئاسي ليس مجرد اتفاق على اسم او انتخاب الرئيس. ينظر حزب الله اليه، وهو يتمسك بفرنجية ولا يرى لنفسه بديلاً منه، على انه مرتبط بمصير السلطات اللبنانية كلها في العهد المقبل. وجود رئيس جمهورية حليف للحزب غير كاف كي يطمئن الى موقعه في المعادلة من دون ان يكون شريكاً فعلياً في الحكم، ومن دون ان يُستثمر من الموقف هذا سعي حزب الله الى اعادة النظر في اتفاق الطائف، على نحو مكمل لما اعتاد ان يدلي به بزّي في احاديثه الدائمة في استحقاقات الرئاسة بربط العهد الجديد بسلة تفاهمات، يقارب حزب الله الوصول الى انتخاب رئيس للجمهورية مع سلسلة اجراءات في بناء السلطات الجديدة بما يكفل مشاركته الفعلية من داخلها.

تقرير

ما بعد لو دريان كما قبله: متى يبدأ «اللعب مع الكبار»؟

حمزة الخنسا

مضّت زيارة المبعوث الفرنسي الخاص جان إيف لو دريان لبيروت من دون أن تحرّك الجمود في «الاستحقاقات الرئاسية» اللبنانية، وكما كان متوقعاً قبل وصوله، فإنّ الدبلوماسي الفرنسي استمع كثيراً وتكلّم قليلاً، إلا أن الكلام القليل، الذي باح به أمام مَن التقاهم مِن ممثلي القوى اللبنانية، لم يُسعِف في ترجمة حركة الحقل الفرنسي إلى بركة في بيدر الرئاسة اللبنانية، ما فتح الباب للحديث عن زيارة جديدة مرتقبة في تموز المقبل.

في الأثناء، تنهمك القوى اللبنانية في تثبيت مواقعها، كلٌ خلف مرشّحه. وقد نفى رئيس مجلس النواب نبيه بري أن يكون لو دريان قد طوى صفحة المبادرة الفرنسية، أو أن يكون قد تخطّى سليمان فرنجية، مؤكداً بذلك تمسك حزب الله وحركة أمل بدعم ترشيح زعيم تيار «المردة» للرئاسة، وخصوصاً بعدما أبلغ الثنائي لو دريان بالأسباب الموجبة لذلك.

وتقول مصادر الثنائي لـ«الأخبار»، إن خلاصات زيارة لو دريان أكّدت المؤكّد بالنسبة إلى فريقه، وهو أن لا إمكانية للتراجع عن دعم ترشيح فرنجية، إذ لم يُسجَّل أيّ جديد يتعلّق أولاً بإظهار الفريق الرافض لفرنجية رغبة في الحوار، والإمعان في رفض الدعوات الداخلية المتاحة حالياً للحوار، ويتعلق ثانياً بالأسماء البديلة للمرشح جهاد أزعور الذي أثبتت جلسة 14 حزيران انعدام فرص وصوله الى بعبدا. وترى المصادر ذاتها أن التمسّك بأزعور، كخيار مرحلي، هدفه الحفاظ على «وحدة صفّ» الفريق المتقاطع عليه لأطول فترة زمنية ممكنة، على أن الثابت الذي تصرّ عليه المصادر هو الاستمرار بدعم فرنجية بيد، وبالأخرى الاستمرار بالدعوة إلى حوار غير مشروط، مشيرة إلى أن الحوار يمكن أن يأخذ شكلاً وطنياً جامعاً أو على شكل جولات يقوم بها المرشّحون على الأفرقاء كافة لشرح ما يلزم شرحه.

على الضفة الأخرى، وتحديداً في ما يتعلق بخيارات رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، يبدو أن الرهان على انتهاء «مناورة أزعور» سريعاً لم يكن رابحاً. إذ صار من الواضح أن باسيل الذي كان يأمل دفع «الثنائي» إلى مربّع الاضطرار إلى الحوار على «أنقاض» خياري فرنجية وأزعور إثر جلسة 14 حزيران، يحاول تسويق اسم الوزير السابق زياد بارود داخل أروقة فريق التقاطع، وخصوصاً أن الأخير حاز 6 أصوات في الجلسة الأخيرة، كما أنه خيار يمكّنه استقطاب عدد آخر من النواب المترددين وأصحاب الأوراق البيض، بحسب اعتقاد «التيار».

وتضع مصادر سياسية مواكبة هذا السيناريو في إطار رفع منسوب الضغوط التي يحاول باسيل ممارستها على حزب الله تحديداً لمحاولة إقناعه بالتخلي عن دعم ترشيح فرنجية والذهاب إلى حوار حول اسم أو لائحة من الأسماء التي يمكن أن تكون مقبولة من الطرفين.

> كان باسيل يأمل دفع «الثنائي» إلى مربع الاضطرار إلى الحوار على «أنقاض» خياري فرنجية وأزعور

نجاح هذا السيناريو دونه الرفض الذي يبديه، حتى اللحظة، رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع لترشيح بارود باعتباره «مرشحاً عونياً»، ما يعني في هذه الحالة إمكانية استمرار تبنّي اسم أزعور من قبل فريق المتقاطعين في جلسات أخرى محتملة، ما لم ينجح هذا الفريق في تخطي الاعتبارات التي تحول حتى الآن دون أن يُعلن كلٌ من أعضائه عن اسم مرشحه المفضّل دون مواربات أو مناورات.

وعليه، يُصبح اسم أزعور، وإنْ كان «مرشح مرحلة» بالنسبة إلى التيار، قابلاً للاستمرار في السباق الرئاسي، تُحدّد مدّة صلاحيته الظروف وإمكانية التوافق على بديل. بالنسبة إلى باسيل والمتقاطعين، فإن طرح الأسماء البديلة في مرحلة «عدم اليقين» هذه يعني أمرين: الأول حرق الاسم البديل، والثاني انفراط عقد التقاطع، وبالتالي خسارة الرافضين لفرنجية ورقة ضغط على داعميه. في هذا الإطار، يمكن إدراج استمرار سمير جعجع بالمجاهرة بموقفه الداعم لأزعور. صحيح أن جعجع كان قد أخبر أزعور يوم التقاه في معراب لأول مرة أنه مُجبر في دعمه لا بطل، إلا أن الصحيح أيضاً أن معراب، كما ميرنا الشالوحي، ترى أن التمسّك باسم أزعور ضرورة في هذه الظروف للحفاظ على استقرار جبهة المتقاطعين، ريثما تتبدّل الأولويات والظروف في انتظار عودة لو دريان في تموز المقبل.

وعمّا يمكن أن يحمله المبعوث الفرنسي الخاص في زيارته المقبلة، تقول مصادر سياسية مواكبة إن هناك خشية جدّية من أن تتحوّل زيارات لو دريان لبيروت إلى ما يشبه جلسات انتخاب الرئيس، في كل جلسة مناورة واسم جديد تفضي إلى مزيد من التعقيدات على المشهد، فيما المطلوب واحد وواضح: «حوار لبناني - لبناني ينطلق من اقتناع الجميع بأن المأزق السياسي الحالي لا يمكن حلّه عبر الشروط والشروط على الشروط».

وهنا، يبرز السؤال حول قدرة باريس على تخطي الواقع اللبناني المأزوم عبر ابتكار حلول من النوع الذي يدفع الجميع الى القبول بالحوار، وخصوصاً أنها لا تمتلك في لبنان الأوراق والأدوات و«المغريات» التي من شأنها أن «تجبر» الأفرقاء على تجاوز الخطوط الحمر التي رسموها لأنفسهم ربطاً بالملف الرئاسي، على عكس الدوزين السعودي والأميركي، ما يفتح باباً لتساؤل آخر حول ما إذا كان مسعى لو دريان الحالي هو آخر الخطّ بالنسبة إلى باريس في لبنان، قبل تدخّل الرياض وواشنطن معاً أو إحداهما بالتنسيق مع الآخر، وفي هذه الحالة يصبح «اللعب» بين «الكبار» ومع «الكبار».

تقرير

ميقاتي يبحث «تفعيل» الحكومة!

مع اقتراب نهاية ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يتقدم سيناريو الفراغ الكلي في مؤسسات الدولة المالية والعسكرية والقضائية والإدارية، وتتسع دائرة القلق من امتداد الفراغ إلى حاكمية المصرف (في حال عدم تعيين بديل من سلامة)، ليصيب أيضاً قيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي والنيابة العامة التمييزية مع إحالة العماد جوزف عون واللواء عماد عثمان والقاضي غسان عويدات إلى التقاعد. ويتخذ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من هذا الأمر «حجة» لتوسيع صلاحيات الحكومة «لتيسير» أمور الدولة وفق ما يقول، إذ قالت مصادر مطّلعة إن رئيس الحكومة بدأ يفاتح القوى السياسية بضرورة العمل على «تفعيل» الحكومة بشكل أكبر حتى لو وصلَ الأمر إلى قيامها بتعيينات، خصوصاً إذا استمر الفراغ الرئاسي، باعتبار أنه «لا يمكن للبلد وللمؤسسات أن تستمر في حال بقيت الحكومة الحالية مقيّدة». وحتى الآن، لم تلقَ مطالبات ميقاتي تجاوباً من القوى السياسية التي تتهيب الانقسام السياسي الحاصل حول صلاحية حكومة تصريف الأعمال وعدم دستورية الجلسات التي تعقدها في ظل الفراغ الرئاسي، وتعتبر أن «هذا الأمر إن حصل فسيرفع منسوب المواجهة السياسية، وهو أمر لا يتحمله البلد في ظل التشنج الطائفي الحاصل بفعل الانقسام السياسي الحاد».

(الأخبار)

(دالاتي ونهرا)

تقرير

المقاومة تسقط مُسيّرة للعدو بـ«الأسلحة المناسبة»

أعلنت المقاومة الإسلامية أمس إسقاط طائرة مُسيّرة للعدو الإسرائيلي في وادي العزّية قرب بلدة زبقين في الجنوب بـ«الأسلحة المناسبة». ووفق بيان لـ«الإعلام الحربي»، خرقت المسيّرة الأجواء اللبنانية «من جهة مستعمرة زرعيت شمال فلسطين المحتلة، وحلّقت على علو متوسط بمدى يصل إلى حوالى 7 كلم داخل الأجواء اللبنانية، قبل أن يسقطها المجاهدون». ونشر الإعلام الحربي للمقاومة مقطعاً مصوّراً يظهر «كيف حاول العدو الإسرائيلي استعادة السيطرة على الطائرة المُسيّرة بعد إصابتها، من دون أن ينجح في ذلك».

والطائرة المُسيّرة هي من نوع «R - Copter 1000»، بطول 170 سم، وعرض 200 سم، ومزوّدة بكاميرتين ذواتَيْ جودة عالية. وبعد كشف المقاومة عن إسقاطها، اعترف الجيش الإسرائيلي بسقوط مُسيّرة له في الأراضي اللبنانية.

وكان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله قد توعّد عام 2019، عقب اعتداء العدو الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية لبيروت بطائرتين مُسيّرتين، بالتصدي للمُسيّرات الإسرائيلية التي تخترق الأجواء اللبنانية.

(الأخبار)

(الأخبار)

تقرير

وزير المالية يصادر تقرير التدقيق الجنائي

رلى إبراهيم

كان يفترض أن تصدر شركة «ألفاريز أند مارسال» المكلّفة بالتدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان تقريرها منذ 9 أشهر، لكنّ العراقيل والمشكلات المفتعلة من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ووزارة المالية وعدم الاستجابة لطلباتها أدّت إلى تأخّر عملها. رغم ذلك، أعدّت الشركة تقريراً مبدئياً من نحو 330 صفحة حول نتائج التدقيق في حسابات مصرف لبنان وأنشطته وسلّمته إلى وزير المال يوسف خليل منذ أكثر من أسبوعين. إلا أن الأخير احتفظ بالتقرير لنفسه من دون أي تبرير، ولم يسلّم أي نسخة منه إلى مجلس النواب أو مجلس الوزراء رغم أن نتائج التقرير تمسّ مباشرة بمصلحة الدولة وشعبها. فالغاية من تكليف الشركة التي تقاضت نحو 2.5 مليون دولار لإعداد التقرير، كانت كشف مكامن الهدر والفساد في المصرف المركزي حيث بلغت الفجوة المالية نحو 72 مليار دولار. وبالتالي، يفترض بعملية التدقيق الجنائي أن تصل إلى خلاصات جنائية توصّف الجرم وتحدد المسؤولين عنه ووسائل ارتكابه، وتسهّل مهمة إعادة الهيكلة وتوزيع الخسائر عبر الكشف تفصيلياً وبشكل محدد عن الفجوة المالية، فضلاً عن ارتباط التحقيق في جزء كبير منه بالملفات القضائية لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشركائه في لبنان والخارج.

> التقرير يحمل خلاصة جرمية ويتضمّن معلومات عن شركة «فوري» المملوكة من رجا سلامة

وعلمت «الأخبار» من مصادر مطّلعة أن التقرير يتضمن معلومات عن شركة «فوري» المملوكة من شقيق الحاكم، رجا سلامة، والمتهمة بتبييض 330 مليون دولار من أموال مصرف لبنان بالتواطؤ بين الشقيقين. وقد يكون هذا واحداً من الأسباب الكثيرة التي تمنع وزير المال المحسوب على رئيس مجلس النواب نبيه بري من الكشف عن التقرير. الوزير السابق سليم جريصاتي الذي أشرف بتكليف من رئيس الجمهورية السابق ميشال عون على ضمان وصول التدقيق إلى خواتيمه، قال لـ«الأخبار» إن تواصله مع وزير المال منذ نحو 15 يوماً «وصل إلى حائط مسدود بعد مماطلة ووعود بإرسال نسخة من التقرير المبدئي للاطّلاع عليه كون الرئيس عون كان عرّاب التدقيق، وحجته أنه لا يستطيع تحمّل نتائج تسليم التقرير أو الكشف عن خلاصته الجرمية». وأكد جريصاتي أن خليل قال بشكل واضح إن «ثمة من يمنعه من نشر التقرير». وحتى الساعة يواصل وزير المالية التغطية على ارتكابات الحاكم وعلى نتائج تقرير حول سرقة ودائع اللبنانيين والمال العام وصولاً إلى الاشتراك في إخفاء معلومات حول هذه الجريمة المتعلقة مباشرة بالمال العام، ويمتنع عن تسليم نسخة من التقرير إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أو إلى أي جهة قضائية. علماً أن السلطة السياسية لم تكن أساساً مؤيّدة لهذا التدقيق ووضعت عراقيل في طريقه منذ البداية، إلا أن إصرار عون عليه، خصوصاً غداة الأزمة الاقتصادية، ساهم في إطلاق العملية. رغم ذلك، واصل سلامة وضع العراقيل أمام الشركة التي فسخت العقد الأول في تشرين الثاني 2020 بسبب امتناع الأخير عن تسليم بيانات طلبت الاطّلاع عليها بذريعة السرية المصرفية وقانون النقد والتسليف. وغطّاه في ذلك إسقاط رئيس مجلس النواب صفة العجلة عن اقتراح قانون معجل مكرر لتمديد العمل بالقانون 2020/200 (تعليق العمل بأحكام قانون سرية المصارف الصادر بتاريخ 1956/9/3) ريثما تُنهي الشركة مهمتها، ما كبّد الدولة مبلغ 150 ألف دولار. وبعد سنة، في أيلول 2021، وُقّع عقد ثان مع الشركة نفسها، إلا أن الحاكم واصل رفض تلبية طلباتها واستخدم نقابة موظفي مصرف لبنان في معركته لثني «ألفاريز أند مارسال» عن البدء بعملها، ما أدى إلى تأخير عمل الشركة مجدداً، إلى أن تمكّنت من المباشرة بإعداد التقرير الذي كان يفترض أن يصدر في أيلول 2022. إلا أن ممارسات الحاكم ورعاته حالت دون الحصول على المستندات والبيانات في وقتها. وما حُددت مدته بـ4 أسابيع احتاج إلى نحو سنة ونصف سنة لكي تضع الشركة تقريرها المبدئي الذي يحمل خلاصة جرمية عن كل المرحلة السابقة وسلّمته إلى وزارة المال كونها الجهة الموقّعة للعقد. ومذّاك يمتنع وزير المال عن نشره أو تسليمه استناداً إلى قانون حق الوصول إلى المعلومات، علماً أن التدقيق في مصرف لبنان هو أول الغيث ويفترض أن يمتد إلى سائر الإدارات والوزارات العامة لكشف مكامن الهدر في كل دهاليز الدولة اللبنانية.

المدير العام للوزارة جورج معراوي قال إنه «الجهة الخطأ» للرد على الاستفسارات محيلاً «الأخبار» إلى وزير المالية الذي لم يرد على الاتصالات المتكرّرة.

(مروان بو حيدر)

حق الرد

توضيحاً للخبر الذي نشرته «الأخبار» أمس حول توقيفي في الإمارات العربية المتحدة أثناء مروري في رحلة من ساوباولو (البرازيل) إلى غوانزو (الصين) في الثامن من آذار الماضي، يهمّني أن أذكر التالي:

1 - استغرقت مدة الترانزيت في دبي 13 ساعة ونصف ساعة، وبالتالي تمّ استدعائي أثناء مروري لختم الجواز واستغرقت مدة التحقيق سبع ساعات بناءً على ادّعاء تشابه أسماء، ثم تمّ تخييري بين البقاء أو متابعة الرحلة وقررت متابعة الرحلة نفسها.

2 - عملية التحقيق جاءت بناءً على طلب دردشة وطرح أسئلة تخصّ نشاط جمعيتنا في البرازيل وتفاصيل عن علاقاتي الشخصية في البرازيل ولبنان وإذا كانت هناك أيّ علاقة مع أحزاب وسياسيين في لبنان، كم تم التطرق إلى ميولي السياسية ومشاركتي في الانتخابات اللبنانية والجهة التي دعمتها، التحقيق جرى في أجواء من الاحترام وعدم التعرّض لأي ضغوط، وأتى ضمن إجراءات روتينية كما أخبرني المحقّق.

3 - كقنصل فخري للبنان في مدينة كوريتيبا، أحمل بطاقة تعريف دبلوماسية ولا أحوز على جواز سفر دبلوماسي.

4 - يهمّني التوضيح بأن صفحتي على شبكة التواصل الاجتماعي لا تحمل أي توجه سياسي أو مواقف بارزة.

5 - حين سؤالي عن الارتباط بالمقاومة اللبنانية أجبت بأنني من المؤيدين لتحرير بلدي والدفاع عن سيادة لبنان في وجه الاحتلال الصهيوني، لكنّي أرفض أي تدخل في شؤون الدول العربية من أي جهة حزبية أتت. ورداً على سؤال حول تنظيم اجتماعات حزبية في البرازيل نفيت نفياً قاطعاً هذا الأمر، ويقتصر نشاطنا على إحياء المناسبات الوطنية والدينية حيث نمثل كل أطياف المجتمع اللبناني كصاحب صفة رسمية من الدولة اللبنانية.

6 - عبّرت عن شكري وامتناني للمحققين واعتباري أن لكل دولة الحق في توقيف أي شخص للتحقيق إذا اقتضت مصلحة البلد المضيف.

نزار هاشم
القنصل الفخري للجمهورية اللبنانية
كوريتيبا - البرازيل

■■■

نشرت «الأخبار» (2023/6/24) تقريراً بعنوان «لا تزال تدّعي أن الودائع بخير: جمعية المصارف تواصل التضليل»، وذلك تعليقاً على الحكم الذي أصدره مجلس شورى الدولة في أيار 2023، وقبل فيه من حيث الشكل دعوى الإبطال التي تقدّمت بها جمعية مصارف لبنان في حزيران 2022 طعناً في البند الثالث فقط من قرار مجلس الوزراء الصادر في أيار 2022 تحت عنوان «خطة الحكومة للتعافي المالي والاقتصادي»، والذي قضى بإلغاء جزء كبير من ديون المصرف المركزي تجاه المصارف اللبنانية، ويشكّل عملياً رفضاً من السلطة اللبنانية لردّ قسم من ودائع المودعين لدى المصارف اللبنانية. إن عنوان المقال مجافٍ لحقيقة حكم مجلس شورى الدولة وللموقف المعلن لجمعية مصارف لبنان، التي لم تقل قبل صدور حكم مجلس شورى الدولة ولا بعد صدوره بأن الودائع لدى المصارف اللبنانية بخير، بل إن موقفها المستمر هو أن موجب رد الودائع كاملة هو موجب أخلاقي، قبل أن يكون موجباً قانونياً ودستورياً، وأن قانون النقد والتسليف لا يسمح للدولة أصلاً بالاستدانة من مصرف لبنان، وما استدانته خلافاً للقانون لا يمكنها مصادرته خلافاً للدستور كما ذهب إليه البند 3 من قرار مجلس الوزراء.

المراجعة التي قدّمتها جمعية المصارف وقبلها مجلس الشورى بالشكل لا تعني إطلاقاً أن الودائع بخير، بل إن أهميتها في أن القضاء تصدّى لمحاولة الحكومة إعفاء نفسها من موجب رد الودائع التي استلفتها من مصرف لبنان خلافاً للقانون. ودعوى الإبطال قدّمتها الجمعية هي لمصلحة المودعين لا المصارف لأن إلغاء موجب الدولة برد الودائع للمصرف المركزي يعني القضاء على كل أمل للمودعين باسترداد ودائعهم. بذلك، يكون المستفيد الفعلي من حكم مجلس شورى الدولة هم المودعون وليس المصارف اللبنانية.

تأسف جمعية المصارف للتشويه القصدي لموقفها وللحكم القضائي لغايات سياسية لا علاقة لها بمصلحة لبنان الاقتصادية العليا والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود قطاع مصرفي فاعل يؤازر أي خطة نهوض تقوم بها السلطة، شرط ألا تتضمّن المسّ بودائع المودعين لدى المصارف.

أكرم عازوري
محامي جمعية المصارف

تقرير

مستحقّات متعاقدي «المهني»: تحايل على المالية العامة؟

فاتن الحاج

عشية الامتحانات الرسمية المهنية، صرفت المديرية العامة للتعليم المهني والتقني 44% من قيمة كامل العقد لجميع الأساتذة المتعاقدين من دون استثناء، من علّم منهم ومن لم يعلّم بسبب الإضراب الذي دام 4 أشهر، ولم يعد بعد فكّه. هذا العام، لم تدرس المديرية العقود للتدقيق في ما إذا كان الأستاذ حقّق النصاب القانوني أو نفّذ الساعات التعليمية أم لا، ولم يُعرف ما هو عدد الساعات لكل أستاذ، وما جرت دراسته فحسب هو ما إذا كان تصنيف الأستاذ المتعاقد قد تغيّر من «مدرسي» إلى «معهدي» ومن «معهدي» إلى «جامعي». وقد أعطت المديرية دفعة على الحساب دُفعت على أساسه؟ وما هو رقم القرار النافذ الذي بدّل أجر الساعة في التعليم المهني؟ وكيف يقبض الأساتذة 44% عن أربعة أشهر، علماً أن هذه الأشهر لا توازي هذه النسبة في عام دراسي طبيعي، فكيف إذا كان الإضراب بدأ في 15 كانون الأول الماضي؟ ومن احتسب له 44% ولم يدرس في نهاية العام الدراسي سوى 20% من الساعات التعليمية؟ كيف يرد الأموال إلى خزينة الدولة ووفق أي قانون؟

وإذا كانت الأموال مرصودة مسبقاً لماذا تأخر الدفع حتى الامتحانات؟ فهل هي رشوة للأساتذة لتمرير الامتحانات والمشاركة في أعمال المراقبة والتصحيح وقطع الطريق على الطعن الذي رُفع إلى مجلس شورى الدولة بإلغاء الامتحانات؟ وهل نال الأساتذة الذين قبضوا الـ44% من العقد ولم يدخلوا الصفوف، حوافز بالدولار الأميركي؟ على أي أساس أُرسلت الجداول إلى وزارة المال؟ هل هي أموال مرصودة في الموازنة أم خارجة عنها من بقايا الهبات التي تم ضخها بهذه الطريقة؟

وعلمت «الأخبار» أن المديرية استندت في حيثيات القرار إلى قرار مجلس الوزراء بإعطاء بدل أتعاب للأساتذة المتعاقدين للعام الدراسي 2022 - 2023 وعلى قرار لوزير التربية عباس الحلبي بإعطاء، على سبيل التسوية، مستحقات للساعات المنفّذة حتى 30 آذار الماضي.

إلى ذلك، أشارت مصادر الأساتذة المتعاقدين إلى أنه جرى الطلب من المديرية أن تقتطع مبالغ شهرية من الاعتمادات المرصودة بقيمة 5 ملايين ليرة للأستاذ، كي يتسنى له الذهاب إلى معهده والعودة عن الإضراب، إلا أنّ ذلك لم يحصل.

دعوة إلى جمعية عمومية عادية
لجمعية مالكي الأقسام المختلفة في العقار رقم /١٩٩٧/
من منطقة ذوق مصبح العقارية
«مشروع سوار»

يتشرّف رئيس مجلس جمعية مالكي الأقسام المختلفة في العقار رقم /١٩٩٧/ من منطقة ذوق مصبح العقارية «مشروع سوار» بدعوتكم إلى حضور الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستنعقد دورتها الأولى في مركز الجمعية في ذوق مصبح يوم الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٣/٧/١٠ الساعة الخامسة بعد الظهر.
وفي حال عدم اكتمال النصاب تكون الدورة الثانية يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢٣/٧/٢٨ الساعة الخامسة بعد الظهر في مركز الجمعية في ذوق مصبح.
إن الجمعية العمومية العادية السنوية مدعوة للتداول بجدول الأعمال التالي:
١- تلاوة التقرير الإداري من قبل رئيس الجمعية.
٢- الاطلاع على الميزانية العمومية لعام ٢٠٢٣ ومناقشتها وإبراء ذمة رئيس الجمعية عن أعمال عام ٢٠٢٣.
٣- الاطلاع على مشروع موازنة عام ٢٠٢٣ والموافقة عليه.
٤- البحث بالوضع المالي والمصرفي الحالي في البلد ومدى تأثيره على سلفات مصاريف الأقسام المشتركة ومصاريف أخرى واتخاذ القرارات المتعلقة بسلفات مصاريف الأقسام المشتركة ومصاريف أخرى للعام ٢٠٢٤ مع الأخذ بعين الاعتبار وضع البلد الراهن وغير المستقر.
٥- أمور مختلفة.
على كل مالك قسم خاص حضور الجمعية شخصياً أو تمثيلاً بواسطة مالك آخر بموجب تفويض خطي صريح.

رئيس الجمعية جمعية مالكي الأقسام المختلفة
في العقار رقم /١٩٩٧/ من منطقة ذوق مصبح العقارية «مشروع سوار»
رينه متى

مؤسسة درويش التجارية، مبيع جميع أنواع الأدوات الكهربائية والمنزلية والمفروشات
دير الزهراني الشارع العام مفرق رومين مقابل أفران يونس
للتواصل : 71/360185

استراحة

كلمات متقاطعة 4344

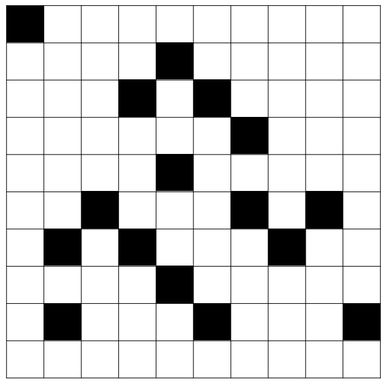

افقيا

1- عالم وشاعر فارسي – 2- ينتسب – بلدة لبنانية في قضاء جزين – 3- ريح خفيفة ليّنة – مخافة – 4- من الكواكب – نهر أميركي – 5- لص – كانون النار – 6- من الحيوانات – أصل البناء – 7- قطع – إناء صغير كالإبريق – 8- من الحواس الخمس – عائلة عازف إيقاع لبناني – 9- تناول الطعام – مدينة فلسطينية – 10- رئيس لبناني راحل

عمودياً

1- بلدة لبنانية في قضاء الشوف – 2- مندهش – مؤذن الرسول – 3- عنكبوت – سريع الغطنة – 4- أوطان – مشروب غازي – 5- خاصتي – بلدة لبنانية في قضاء جبيل – 6- ضمير منفصل – حرّك – طاف بالليل يحرس الناس ويكشف أهل الريبة – 7- من أسماء البحر – أصلح الأرض بالزبل – أوّل مولود لأبويه – 8- شعوب قادها الملك أتيلا – قتال – 9- إحدى جزر بليار السياحية – 10- مؤسس جريدة لسان الحال

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- فوسفور أبيض – 2- بافا – يعادي – 3- دون كيشوت – 4- لي – سل – رياء – 5- بر – سلا – 6- أسوج – إرتجل – 7- سنّ – المسارح – 8- اليوم – يقّ – 9- رادوم – هما – 10- وليد المعلم

عمودياً

1- فيدل كاسترو – 2- واوي – سنّ – ال – 3- سفّن – لو – ادي – 4- فاكس – جالود – 5- بلب – ليما – 6- ريش – رامو – 7- أعور – رسّمهم – 8- باتيستا – معّ – 9- يد – الجريال – 10- ضياء الحق

sudoku 4344

	1			5		8		6
2	8		1	9			5	
	7		2					9
	5			4	6			
				1	9			8
6				2	3		1	5
5							6	4
	4	3			2			
		9		3	5			1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4343

9	7	3	8	1	5	6	2	4
4	8	6	2	7	9	3	1	5
1	2	5	3	4	6	8	9	7
7	9	2	5	6	1	4	8	3
6	1	8	9	3	4	5	7	2
3	5	4	7	8	2	9	6	1
8	3	1	4	9	7	2	5	6
5	4	7	6	2	8	1	3	9
2	6	9	1	5	3	7	4	8

مشاهير 4344

عالم سوري (1865- 1939). أنشأ مكتبة شهيرة في القاهرة ونشر مخطوطاته
5+6+2+10+1 = مقدار الجسم ■ 7+8+3+4 = خلاف مُشتعل ■ 9+11 = عملة أسيوية

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة العاطية: **إيفان كونياف**

عندما يتحدّث جبران باسيل عن «التهديد الوجودي للمسيحيين»

بلال اللقيس *

كان الوزير جبران باسيل قد اعتبر دعم ترشيح الوزير سليمان فرنجية تهديداً وجودياً للمسيحيين.

ما صحة هذا القول؟ وكيف يمكن أن نقرأه؟ من نافلة القول، أنّ المسيحيين كغيرهم من مواطني الدولة مهما عظم حضورهم الاجتماعي. وتأثيرهم لا يفترض أن يتساوى مع أي موقع في السلطة. هم بقوا واستمروا حتى عندما خسروا رئاسة كاملة الصلاحيات (قبل الطائف) لرئاسة بلا صلاحيات تقريباً بعد الطائف (باستثناءات كالمادة 53). المسيحيون هم جزء لا يتجزأ من مكوّنات هذا البلد، يمارسون حياتهم السياسية والثقافية ونمط حياة بحرّية تامّة، ويتفاعلون كما غيرهم في هذا البلد من زوايا عديدة، ويحتكمون كما غيرهم للعقد الاجتماعي القائم اليوم، أي الطائف. لهم تمثيل فعلي، يتقاسمون نصف مواقع البلد الرئيسة (الفئة الأولى)، وعملياً أكثر من ذلك بكثير. لا ينكر أحد وجود هذا المكوّن بغضّ النظر عن تقدّم أو تراجع فاعليته

> لو راقبنا خطابه وسلوكه السياسيَّيْن لوجدنا أنّ حزب الله عمل بجدّ وسعى ما استطاع لتثبيت الحضور المسيحي في المشرق وفي لبنان وتقويته وتحدّى اختلال الحالة السابقة

في مساره منذ التأسيس، ولا يتنكّر أحد لهم حتّى لو اختلف معهم في السياسة وانتقد أداءهم، وحتّى لو اصطرع معهم كما حدث في العقود الماضية.

ورغم أنّه يشقّ على بعض الشخصيات والنخب المارونية القيام بقراءة نقدية لسبب تدهور الحضور والتأثير المارونيَّين في لبنان، من طائفة تمسك بزمام كل شيء إلى ما وصلت إليه مع الطائف، وإذا ما كان هناك من طريق آخر كان بإمكان قياداتهم أن تسلكه، رغم عدم قيامهم بهذه القراءة العلمية النقدية – إلا أخيراً الرئيس ميشال عون الذي امتلك هذه الجرأة دون أن يكتبها أو يصرح عنها – لكن لا محيص من الاعتراف أنّ نظرة أقطاب الموارنة التاريخيين كان لها دور فعلي في ما وصل إليه المسيحيون عموماً في لبنان، وأنّهم يتحمّلون كفلاً كبيراً في إضعاف دور المسيحيين، في لبنان والمنطقة على السواء، حتى اتفاق الطائف وما تلاه من عقد ونيّف.

بعض منصّات الموارنة وأقطابها لم تتكتّف بعد في أنّ هؤلاء انتقلوا عملياً من الجماعة المسكة بكل مفاصل البلد السياسية منها والثقافية والاقتصادية والعلمية والخارجية والاجتماعية والإنمائية والمالية، وكل وجوه الفاعلية في المجتمع، إلى العيش على ذكريات الماضي والحنين إليها ومحاولات إسقاطها، وربّما أبقى الطائف على مجالين، الأمن والاقتصاد، فقرك نوعاً من الخصوصية بهما ربّما لمصلحة أميركية في النظرة إلى هذين المجالين في الساحة اللبنانية. فمن جماعة مسيحية ورثت الكيان بكلّه وكلكله من المحتل الفرنسي (المنتدب) إلى لحظة خسارة قدرتهم التقريرية نتيجة التوازنات التي أفرزتها حرب الـ 15 عاماً. غريب أن يقرن أحد مكوّنا بموقع، فالمكوّن يساوي موقعاً في السلطة إذا افتقد إلى القضية فقط (انظر حزب الله: حضر وبرق لأمعه دون أن يكون في بنية السلطة فهو هو معها وبدونها). فمن غير اللائق، وبكل محبة، وضع المسيحيين بالتساوي مع موقع، مهما كان هذا الموقع، وكائناً من كان يصل إليه. وفي تاريخ الموارنة البعيد والقريب وسرديتهم ما يؤكد عكس هذه المقولة؛ أخيراً عندما حكمت معادلة الـ«س-س» لبنان برعاية الولايات المتحدة هي لم تتمكّن من حذف الحضور المسيحي من الخارطة، سرعان ما تجلّى ذلك بعودة الجنرال عون والتسونامي الذي رافقها ولم يكن للمسيحيين والموارنة موقع معدّ به في السلطة، وسرعان ما لاقت أطراف داخلية ذلك بعقل وحب انطلاقاً من قناعاتها. خلاصة القول: المسيحيون أكبر من كرسي وموقع في السلطة ولا يصح تسطيح حضورهم إلى هذا الحدّ.

ثانياً: عندما يتم الحديث عن تهديد وجودي فهل لنا أن نعرف ممّن هذا التهديد؟ هل من الخارج الذي يستهدف الوجود المسيحي، وبالتالي يريد الوزير باسيل بذلك حماية المسيحيين؟ ربّما، فالتاريخ البعيد والقريب قال لنا ذلك، فربّما تكون عند الوزير باسيل معلومات ومعطيات ليست بحوزتنا نحن المراقبين. فمثلاً، الشيعة في لبنان، بحكم موقعهم من مقاومة المشروع الأميركي والإسرائيلي معرّضون كل يوم لحرب وجودية قد تشنّها إسرائيل أو أميركا عليهم لاجتثاثهم وترحيلهم إن استطاعت كما خططت خلال تموز 2006 (معلومات وليس فرضيات)، ولا يفتأ قادة الكيانين الصهيوني والأميركي من تردید رغبتهم وعزمهم من الانتقام من حزب الله، لذلك أفهم من القرائن والتجربة أنّ حزب الله والشيعة مهدّدون وجودياً وتزداد المعضلة عند أميركا وإسرائيل نتيجة ما يراكمون من انتصارات ويرى العدو بصمتهم في دعم المقاومة الشجاعة والشريفة في فلسطين.

أم أنه يقصد من الداخل، وإذا صحّ ذلك فحَبّذا لو يشير إلينا ممّن يأتيه التهديد الوجودي؟ مَن مِن الداخل يريد إنهاء المسيحيين وتهديد وجودهم، هل الشيعة أم حزب الله اللذان يدعمان زعامة شخصية مارونية كانت بالأمس مرّكاة من الكنيسة المارونية بامتياز وتاريخها القديم، أي المردة، فضلاً عن الحديث، لها فضل على الموارنة، وهو مرشّح طبيعي ويحوز مكانة معنوية واضحة في العقل اللبناني والمسيحي – بغضّ النظر عن عدد النواب – وربّما في قانون مختلف ينال أكثر ممّا نالته كتلته في الانتخابات الماضية.

لا أظّن أنّ أحداً يريد إضعاف أو تهميش المسيحيين فضلاً عن تهديدهم وجودياً. هذا ليس إنشاء، بل هذه وقائع وقناعات وممارسات مختلف القوى اللبنانية. فحركة أمل، التي تُعتبر على خصام حاد مع حالة التيار الوطني الحر كاحد أركان الحالة المسيحية، ليست في هذا الوارد ولم تكن في تاريخها كذلك، وما يجري عملياً هو في إطار اللعبة الديموقراطية التي يتكتك فيها الرئيس بري ومساحاته الدستورية (هذا ليس من موقع الدفاع عن حركة أمل وليس من باب التقييم لأدائها الداخلي إذا كنت أتفق معه أم لا). ولن أتحدّث عن الدروز، فبالنهاية قصتهم مع الموارنة قصة طويلة ولا أظنهم اليوم قادرين على القيام بذلك كما في زمن المؤسس كمال جنبلاط – ولا أظن أن رئيس «التقدمي الاشتراكي» الجديد، أي تيمور جنبلاط، بهذا الصدد ويريد ذلك، ويبقى اللعب على مساحة داخلية يؤديها النائب السابق وليد جنبلاط في سياق حيثيته ومصالح طائفته التي تمرّ بتحول كبير هي الأخرى اليوم ومهدّدة أن تفقد عصبها التاريخي. أمّا السنّة فلا أظنهم في إشكال مع القوى المسيحية بعد أن تحسّن الوضع لصالحهم على أثر الطائف وياتوا هم السلطة التنفيذية عملياً، خصوصاً مع القوة الكبيرة التي جاء بها الرئيس رفيق الحريري وأصبح معها الحاكم الفعلي للبلد والمطوّب من الخارج. ورغم تنازع الصلاحيات والتصارع بين الطرفين الماروني والسنّي لكنّه لا يرقى ولم يرق من بعد الطائف إلى تهديد الوجود المسيحي، ونعترف بموقف متقدّم للشيخ سعد الحريري الذي سار بالرئيس عون إلى رئاسة الجمهورية وتنازل في مسألة قانون الانتخاب رغم خسارة كتلته لعدد من النواب.

يبقى في المشهد حزب الله الطرف الأكثر تأثيراً في لبنان وذو الحضور الإقليمي المؤثر والفاعل، فلو راقبنا خطابه وسلوكه السياسيَّ لوجدنا أنه عمل بجد وسعى ما استطاع لتثبيت الحضور المسيحي في المشرق وفي لبنان وتقويته، وتحدّى اختلال الحالة السابقة بدعم استعادة المسيحيين للتوازن ضمن رؤية وحدة البلد واستقلال قراره السياسي وموقعه المقاوم للهيمنة الأميركية الإسرائيلية والأداة التكفيرية. عمل حزب الله بقناعة تامة وإيمان لتعديل قانون الانتخاب وصولاً إلى تبنّي القانون الأرثوذكسي ونافح بوجهه حتى أقرب المقربين لوصول الجنرال عون إلى الرئاسة بما يساعد في اعتدال الأمر لما رآه من مصلحة وطنية أولاً في ذلك، وعمل لاستعادة التوازن بطريقة التدريج ودونما تسرّع واستفزاز للأطراف وتسعير للبيئة وخطب رنانة. يؤمن حزب الله أن التسرّع هو عدو لبنان بعد إسرائيل وحلفائها.

أمّا المقاربة الأخيرة بتبني حزب الله دعم فرنجية إلى رئاسة الجمهورية، وإذا كانت هي المقصودة من الوزير جبران باسيل، فلا بأس من توضيحها والتأمّل فيها والتمحيص إذا ما كانت تأتي من خلفية إضعاف المسيحيين وتجاوزهم أم من منطق آخر كلياً كما سنفرد العرض الآتي:

نستطيع القول إنّ الاعتبارات الرئيسة التي وقفت خلف دعم المرشّح سليمان فرنجية عديدة بمعزل عن ترتيبها بالأولوية والأهمية: أولاً، أنّ تيار المردة يُعتبر حليفاً رئيساً للمقاومة إلى جانب التيار الوطني الحر، وهو الحالة الثانية بعد التيار الوطني (المعنوية والعملية) في البيئة المارونية المؤيدة بقناعة للمقاومة ودون مجاملات وتحفظ.

ثانياً، أنّه مقبول في البيئة الداخلية، إن كانت السنّية التي لا يوجد في عقلها تخوّف منه أو منازعات واحقاد عليه، ونتذكّر أنّه كان مرشّح البيئة السنّية في الدورة الماضية، أضف أنه يمتلك علاقة جيدة وقوية مع رئيس مجلس النواب وهذا ما يسهّل عمله في الفترة المقبلة ويسهّل على لبنان بعض المنازعات التي تعب البلد في محاولات حلّها – بغضّ النظر عن موقفنا من عنوان إشكالي – وعلاقته غير المتوترة تسري على بقية القوى. وحتّى مع التيار الوطني، فهو ليس على خلاف في الاستراتيجيات والكليات السياسية، وليس بينه وبين الكنيسة مشكلة تاريخية أو أزمة ثقة، فهو كان مرشّحها السابق عندما كان الرئيس عون المرشّح الاقوى وطنياً وشعبياً.

ثالثاً، المقاومة وحلفاؤها أجمعون حقّقوا انتصاراً كبيراً في الإقليم كانت كلفته عالية على الجميع ووصلت إلى عقوبات أميركية على بعض حلفائها (التيار الوطني وشخص الوزير جبران باسيل). وهذا يعني أنّ حالة المقاومة مسؤولة عن استكمال إنجازها العسكري وترجمته سياسياً وتأسيس مسار جديد في لبنان، لذلك فهي حريصة مثل غيرها، لن أقول أكثر، لأن يخرج لبنان من أزماته ومشكلته وانهياره الاقتصادي الذي يطاول بيئتها كما كل اللبنانيين على السواء. فضلاً عن ذلك هي معنية بالقول إنّها نجحت هي وحلفاؤها في الاستراتيجيا والصراع العسكري وبقي لديها تقديم تجربة فعلية مع حلفائها في استثقال البلد مرتكزة على إنجاز العهد بترسيم الحدود مع فلسطين المحتلة كمقدمة لاستخراج الطاقة وتحرير نموذج لبنان الاقتصادي من التبعية ومن صندوق النقد الدولي ومستندة إلى إنجازات والخليجية، وبعد حين المصرية، وايضاً عودة العلاقات السعودية السورية... وكل ذلك سيتيح فرصاً مهمّة للبنان إذا كانت هناك قوّة دفع وتماسك لبنانية، ولا سيما بين من تعاون في اللحظات الأصعب. ناهيك عن البعد الدولي حيث نشهد جميعاً جنوحاً عربياً للإفادة من الشرق وتراجعاً واضحاً للنفوذ والدور الأميركيين، وهذا سيفتح مساراً جديداً إذا قامت السعودية وقطر بتوسيع استثمارات مع إيران ومع الصين. فمثلاً، أخيراً وقّعت قطر على اتفاقية جديدة بمدّ الصين بكميات من الغاز لـ 28 عاماً مقبلة. وأوروبا ستكون بحاجة ماسة إلى الطاقة خلال هذا العقد قبيل انتقالها إلى الطاقة النظيفة، وهذا يقوي من موقفنا في هذه المرحلة ويمكن أن يساعد في بلوغ المقصد.

إذاً، الظروف الدولية والإقليمية مؤاتية وليست كما كان في زمن العهد الذي نعترف أنّه وقف كالجبل، ونقرّ بذلك أمام التاريخ والله، بوجه الزلازل الخارجية التي كانت تهدّد لبنان وجودياً، حين كانت أحلام كثيرين في الإقليم وأحقادهم هي التي تحرّكهم قبل الاقتصاد والتشبيك الاقتصادي والتعاون وإنّ المنطقة اليوم مقبلة على عقد التنافس الاقتصادي والتنمية، بحيث إذا كانت العقود الماضية عقود الحرب الباردة ثم عقدي الحرب على الإرهاب فإنّ سمة العقد الحالي هي التنمية والتنافس أو التنافس الصراعي على التنمية والتشبيك والاقتصاد، وحيث إنّ لبنان حجز من خلال مقاومته وحلفائها (وفي مقدّمهم التيار الوطني الحرّ) مكانة إقليمية مؤثرة وفعالة وثقة، فهو يستطيع في مكان ما أن يكمل خطوات مشاركته الاستراتيجية إلى فاعلية اقتصادية تساهم في تخفيف حدة الفساد المستشري وتحدّ منه، لكن بتؤدة وشمول وعدم انفعال، خصوصاً أنّ لبنان يعيش حالة فساد متعدّدة الطبقات منها ما هو مقنّن (قوانين من تركة العقود الماضية تحتاج إلى معارك قانونية ضارية لتغييرها باعتبارها فساداً وهدراً مقنّنَيْن) أو شبه مقنّنة (مثل الوكالات والحصريات) ومزاريب المجالس من خارج اجتماع ومراسيم عمل الحكومة (باعتبار كونها مجتمعة تمثّل السلطة التنفيذية)، وليس انتهاءً بالتوظيف العشوائي والمجالس المقابلة والفساد الذي يضرب، ليس طبقة سياسية فحسب، بل شرائح واسعة من اللبنانيين. وإلى كل ما يجب القيام به في هذه المعركة، خصوصاً أن لديها التزاماً تعاهدياً وهي تقف عند التزاماتها من موقعها الديني والأخلاقي والوطني، أولاً بما التزمت به في خطابها، وثانياً من خلال الدستور الذي تلتزم به كعقد اجتماعي، وثالثاً من خلال ورقة التفاهم مع التيار الوطني الحر، وليست أمر قامت وستقوم المقاومة له بقناعة تامة بكل جهد مطلوب على هذا الصعيد وفق رؤية تتلاقى في نهاية المطاف مع مصلحة لبنان ومع التزاماتها، خصوصاً أنّ لهذا الملف تعقيداته التي ليست خافية على أحد فهو يحتاج إلى حكمة لا إلى انفعال. ومستقبلاً ستكون المقاومة من أوائل من يقدّم رؤى في إصلاح القضاء والتوازن المهمل بقصد بين المناطق وهو أخطر أشكال الاختلال والفساد، أن يكتشفوا حدود قوتهم ويعودوا إلى لغة المصالح ومنطقها ويبادروا إلى منطق إدارة الخلاف بعقلانية بدل تجاهل الحقائق.

لا تُهمل المقاومة، كما يُروَّج، مسألة الحاجة إلى إصلاحات داخلية، ولنتذكّر مواقفها المتقدّمة من جملة قضايا حساسة من مثل التحقيق الجنائي الذي كان يشكّل أكبر إنجازات الرئيس عون والعهد، ولم تقصر المقاومة في رفع ملفاتها إلى القضاء ولا في رفع الصوت والضغط المعنوي والنفسي على الفاسدين ولا في أي خطوة في المجلس الوزاري أو في التشريع تساعد في تخفيف حدة الفساد المستشري وتحدّ منه، لكن بتؤدة وشمول وعدم انفعال، خصوصاً أنّ لبنان يعيش حالة فساد متعدّدة الطبقات منها ما هو مقنّن (قوانين من تركة العقود الماضية تحتاج إلى معارك قانونية ضارية لتغييرها باعتبارها فساداً وهدراً مقنّنَيْن) أو شبه مقنّنة (مثل الوكالات والحصريات) ومزاريب المجالس من خارج اجتماع ومراسيم عمل الحكومة (باعتبار كونها مجتمعة تمثّل السلطة التنفيذية)، وليس انتهاءً بالتوظيف العشوائي والمجالس المقابلة والفساد الذي يضرب، ليس طبقة سياسية فحسب، بل شرائح واسعة من اللبنانيين. وإلى كل ما يجب القيام به في هذه المعركة، خصوصاً أن لديها التزاماً تعاهدياً وهي تقف عند التزاماتها من موقعها الديني والأخلاقي والوطني، أولاً بما التزمت به في خطابها، وثانياً من خلال الدستور الذي تلتزم به كعقد اجتماعي، وثالثاً من خلال ورقة التفاهم مع التيار الوطني الحر، وليست أمر قامت وستقوم المقاومة له بقناعة تامة بكل جهد مطلوب على هذا الصعيد وفق رؤية تتلاقى في نهاية المطاف مع مصلحة لبنان ومع التزاماتها، خصوصاً أنّ لهذا الملف تعقيداته التي ليست خافية على أحد فهو يحتاج إلى حكمة لا إلى انفعال. ومستقبلاً ستكون المقاومة من أوائل من يقدّم رؤى في إصلاح القضاء والتوازن المهمل بقصد بين المناطق وهو أخطر أشكال الاختلال والفساد، وأيضاً بحثها الجاد لموضوعة «اللامركزية» التي أقرها الطائف وأيضاً وثيقة التفاهم مع التيار الوطني.

- أمّا التهديدات، الممكنة والمحتملة والقوية: فلا شكّ أنّ الوجود السوري بات قضية ضاغطة على اللبنانيين وفيما لو لم يأت رئيس وحكومة لاحقاً يحملان بقوّة وشجاعة هذا الملف ويتحدّيان إرادة الغرب، فستكون بعد حين إزاء واقع مختلف تصعب معالجته، وهذا يحتاج إلى رئيس يفهم عن قرب على المقاومة كيفية التعاطي مع هذا الملف البالغ الحساسية وأيضاً مع الحكم في سوريا ويفهم عقليته.

والثاني، التهديدات الإسرائيلية التي لا تتوقّف والمناورات التي تؤكّد كل يوم أنها تتجهز لإعادة لبنان إلى العصر الحجري... وهذه التهديدات لا يمكن أن ننظر إليها كتهويل لأنّ إسرائيل تلمس اليوم عزلة تاريخية في مقابل خروج أعدائها إلى الفضاء الرحب بانتصارات كبيرة في معارك الوجود التي كان للبنان ومقاومته وحلفائها وصمودهم من عام 2006 إلى عام 2018 الدور البارز في تحقيقها. وبالتالي، الإسرائيلي الذي يشاهد بقلق غير مسبوق في تاريخه تحوّل إيران إلى دولة عتبة نووية وتراجع أميركا وفاعليتها في المنطقة والعالم وانعطافة عربية للتلاقي مع إيران وسوريا ومحور المقاومة وبدء الحديث المتبادل بين القوى عن التشبيك والتكامل الاقتصادي وفرص الاستثمار، ومع تنامي المقاومة في فلسطين وتهديداتها اليومية لأمنه الجاري وأكثر، والمقاومة الواثقة والمقتدرة من اليمن إلى العراق وبالأخص لبنان الذي باتت مقاومته نموذجاً وقوة مؤثرة وملهمة ورادعة في أن بل هاجساً وجودياً له (يصرّح أنّ حزب الله بات أكبر من تهديد استراتيجي له)، كل ذلك يضع في الحسبان إمكانية معتدّاً بها أن يقوم الإسرائيلي بتهور ونتيجة نزق بعمل عسكري على لبنان وشعبه ومقاومته، فمن سيكون في رئاسة الجمهورية أمراً حساساً! لا يجب أن يكون أقل من إميل لحود وميشال عون في عنادهما وشجاعتهما وثباتهما لصالح بلدهما وشرفهما العسكري، وهذا يفترض رجلاً مجرّباً يعرف عقل المقاومة وهو جزء من الدائرة السياسية الناضجة والمجربة وليس طارئاً عليها أو تكنوقراطاً أو هاوي سياسة أو قوياً في لغة الأرقام والبزنس وإدارة الأعمال والبروتوكول (ليست هذه المواصفات الأولى لرجل المرحلة). ويرى البعض أنّ إسرائيل تتحرّك اليوم بانفعال وقد تكثر حساباتها الخاطئة.

وعلى خط آخر أو موازٍ، يتحدّث البعض عن مساع جدية أميركية وربّما دولية لمسألة تطبيع علاقات الأنظمة العربية - غير المطبّعة - مع الكيان الصهيوني (السعودية مثلاً) وفق صيغ ورؤى معيّنة، وإذا ما كان لهذه الفرضية مكانها، ولو من باب الفرض، فهذا يجعل المقاومة أشدّ حذراً لما يمكن أن يخفيه ذلك من مخاطر اعتدنا عليها لا تقلّ عن مخاطر الحرب بل ربّما أكثر. وبالتالي، بذل الجهد ليكون هناك رئيس ذو تجربة سياسية ومبان ناضجة ومتينة في نظرته إلى لبنان ونقاط قوته وسوريا والمنطقة، أي إن فرضية عودة النقاش في «السلام» تدفع إلى مزيد من إيلاء معيارية انتخاب الرئيس أهمية وطنية وليس طائفية أو حزبية كما يروق للبعض.

الثالث، مخاطر أن يدفع الأميركي، الذي تتراجع أوراقه في لبنان، إلى تغرير بعض القوى المسيحية بطرح خطاب استقطابي كما نشهد اليوم من مناخات يدفع فيها للتقسيم باسم الفيدرالية، ما يعرّض لبنان لمخاطر كبيرة. ولعل ما يقوم به من بناء سفارة أمنية وليس سياسية يجعل الحذر منطقياً، وليس لنا أن ننسى أنّ بعض اتجاهات القوى المسيحية يستهويها هذا الخطاب وتعيش عليه، وتحاول أن تتغافل أنّ هذا الخطاب لم ينجح في ذروة حزب الكتائب والجبهة اللبنانية، فهل له أن ينجح اليوم، ناهيك أنّ ذلك ليس مصلحة للمسيحيين بأي شكل، ورغم ذلك تصرّ عليه – ربّما لإضعاف خطاب التيار الوطني – بقيادة زعيمه الروحي اليوم الجنرال عون الذي رفض المساس بوحدة لبنان. فالمرحلة تحتاج إلى رجل في سدّة الرئاسة مقتنع بوحدة لبنان ورافض عن قناعة أخلاقية ووطنية أي شكل من الفدرلة وغير جاهز للخضوع لذلك.

لا تريد المقاومة التي عُرفت بالتزامها بعقودها وعهودها مع خصومها، فضلاً عن حلفائها، أن تخلّ بأي من ذلك، فهي التزمت نهج استعادة الحضور المسيحي ليكون شريكاً مساوياً وموازياً لبقية الشركاء لما في ذلك من مصلحة وطنية جامعة، وهي التزمت بمسار إصلاحي متعدّد الجوانب مع نفسها ومع حلفائها ومع لبنان وعقده الاجتماعي، وهي التزمت بنموذج علاقة خاصة مع أصدقائها لا تريد أن تفرّط به، وهي التزمت أن تكون في الداخل اللبناني لاعباً كما غيرها من القوى بل أقلّ (بلحاظ النفوذ في المؤسسات) محيّدة بذلك فارق القوّة المتأتي من كونها مقاومة ذات تأثير إقليمي، وهي التزمت أن لا تفرض على أحد رأيها. ولكن في الوقت نفسه هي لديها التزام أمام لبنان ومستقبل أهله جميعاً وأمام إنجازاته وانتصاراته وشهدائه الذين تزدان الشوارع بالمئات من صورهم، وافتخرت الأرض باحتضان أجسادهم دفاعاً عن الوجود وعن المصير وعن الوطن، وهو رفض التغلّب وكل ما يأتي على صهوته. وفي الوقت نفسه، هي تعتبر نفسها لاعباً في حياة ديموقراطية – ولو أنها لا تزال منقوصة - في لبنان، فهي كغيرها، وبالتساوي، ولها الحق في كل ما لغيرها الحق فيه، وهذا المنهج يدعوها أن تكمل به في كل شيء لأنه لم يعد يصحّ بعد ما قدّمته للبنان هذا التواضع منها وعدم التوازن مع الأطراف الأخرى. فإذا كان البعض يعطي لنفسه الدور في نشأة الكيان اللبناني، فإنّ للمقاومة الحق بالقول إنّها سبب بقائه واستمراره وحضوره اليوم وتميزه. وبالتالي، يجب أن تخرج من خجلها وحيائها الزائد وتقول نحن شركاء بالتساوي ولن نطلب أكثر من ذلك مع بقية الأطراف – لا نريد أكثر ولكن أيضاً لا نريد أقل.

المرحلة المقبلة مفتوحة إقليمياً على الكثير من المبادرات واظنّ أنّ هناك مصلحة أولاً في إخراج الاستحقاق الرئاسي وطنياً عبر الحوار المباشر والتطمين إذا ما كانت هناك ضرورة له – وأرى ضرورة لتطمينات وفيها وجه منطق - وإذا لم ننجح داخلياً فلعلّ الوقت يكون كفيلاً بتجلية الأمور، ولبنان اعتاد أن يعيش الانتظار وتكيّف معه.

* باحث لبناني

(هيثم الموسوي)

الفلسطينيّون والرجاء

خريستو المر *

دعا «المسار الفلسطينيّ الثوري البديل» و«حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان» إلى ندوة حول كتاب «الفلسطينيّون والتحرّر: موقف مسيحيّ» (للكاتب، عن دار الآداب، 2022) مساء الجمعة 23 حزيران 2023، حيث شارك إلى جانب الدكتور شوقي عطيّة، والدكتور نقولا أبو مراد، والأستاذ رياض صوما، القسّ الدكتور متري الراهب رئيس «جامعة دار الكلمة» في بيت لحم وأحد مؤسّسي نداء الكنائس الفلسطينيّة لمقاومة الاحتلال المعروف بـ«كايروس فلسطين».

عندما جلس القسّ د. متري الراهب على ذلك المقعد خارج مبنى في الحيّ الأرمنيّ في القدس المحتلّة ليدلي بكلمته التي عبّر في نهايتها عن رجائه بأن نلتقي معاً في القدس عند تحريرها لنحتفل بالقيامة والفرح، ربّما لم يكن يتوقّع أنّ صهيونيّاً أميركيّاً سيقف إلى جانبه طوال الوقت وهو يحاول مضايقته كلاميّاً، بينما تابع القسّ راهب بإصرار ووضوح حديثه عن تحرير فلسطين. نحن الحاضرين في قاعة جريدة «السفير» حيث كان يلقي القسّ متري كلمته عبر شبكة الإنترنت لم نسمع الشاب الصهيونيّ ولم نشعر بشيء. مَن لم يعِش تحت احتلال يسهو أحياناً عن هذا الجوّ العدائيّ الذي يحاصر حياة الفلسطينيّين وينكر عليهم حقّهم بالعيش بحرّية وكرامة على أرضهم. هذا الجوّ العدائيّ قليلٌ من كثير من الاعتداءات اليوميّة على نفوس الفلسطينيّات والفلسطينيّين وأجسادهم التي يقوم بها جنود ومستوطنو الاحتلال، من خلال التحكّم بتفاصيل حياتهم، من تنقّل وزواج وإقامة وإرث وبناء وزرع وحصول على ماء وتمدّد عمرانيّ وعشرات الأمور الأخرى اليوميّة البسيطة. وما لا نشعر به بشكل مستمرّ، نحن الذين لا نقيم في فلسطين، هو القتل الإجراميّ اليوميّ الذي يرتكبه الاحتلال بحقّ الفلسطينيين.

أمّا في لبنان، هذا البلد الذي يعامل اللاجئين الفلسطينيّين بشكل لاإنسانيّ، فمَن لم يدخل المخيّمات الفلسطينيّة لا يشعر بضيق المساحة التي يحتشد داخلها الفلسطينيّون، ولا بضيق الأماكن المخصّصة ليلعب الأطفال، ولا بضيق الموارد المتوفّرة للتعليم والدعم الدراسيّ، ولا بضيق الأفق الذي يلوح دائماً في مستقبل كلّ فلسطينيّة وفلسطينيّ والذي تفرضه القوانين اللاإنسانيّة التي تمنعهم من المساهمة في المجتمع من خلال العمل، ومن الحياة بكرامة على هذه الأرض. أيّ فكر هذا الذي تفتّق بهذه القوانين؟ أيّ فكر هذا الذي خَلِم بقتل بطيء لشعب كامل مهجّر من وطنه فزاد من بؤسه وقهره بمنعه من تغيير مصير التهميش والتفقير والتجهيل؟

أوضاع الذين يعيشون في المخيّمات الفلسطينيّة عارٌ على الشعب اللبنانيّ، على الأحزاب اللبنانيّة، على الكنائس اللبنانيّة، على المساجد اللبنانيّة، على الطوائف اللبنانيّة، على النوّاب اللبنانيّين، على التوازن التافه المجرم بين الطوائف، تلك التي تشعر بالتهميش وتلك التي تستقوي، وكلا الطرفين كان في مرحلة أو أخرى في موقع قوّة سياسيّة أو عسكريّة. هذا العار لن تمحوه العظات ولا الخطب الرنّانة، بل يمحوه تغيير القوانين، وهذا لن يقوم إلّا بالضغط لتغييرها، والابتكار الشعبيّ لاستغلال ثغراتها. قد يكون الفلسطينيّون يخشون المطالبة بحقوقهم الطبيعيّة بصوت عالٍ نظراً إلى تاريخ الحرب الأهليّة والحساسيّة المفرطة تجاههم والتي سبّبت، كما يبدو، حساسيّة مفرطة لديهم تمنعهم من رفع صوتهم في المجتمع اللبنانيّ للمطالبة بتحقيق أدنى حقوقهم. ما نتمنّاه هو أن يتواصلوا مع شبكة من المجموعات المتعاضدة للتفكّر في كيفيّة تغيير أوضاعهم القانونيّة في لبنان للسماح لهم بالعمل، وبترميم بيوتهم، وغير ذلك ممّا مُنعوا عنه بقوانين لا إنسانيّة. أمّا على صعيد تحسين الأوضاع، فيتساءل الإنسان إن كان بإمكان الجامعات الفلسطينية في الداخل الفلسطينيّ من المساهمة في وضع خطط تعليميّة عمليّة للمخيّمات في لبنان، فالتعليم أساس الخروج نحو مستقبل أفضل.

مَن يعرف فلسطينيّي لبنان يعرف الكمّ الكبير من الأسى لانسداد الأفق الذي يحياه أناسٌ في ريعان شبابهم، لكنّ انسداد الأفق هذا يأتي نتيجة قرار وليس نتيجة أحداث طبيعيّة، من جديد يشعر الإنسان بكراهية لهذا النظام اللبنانيّ الوحشيّ. تفكيك هذا النظام نصفُ فعل خير، النصفُ الآخر يكون بإرساء دعائم نظام عادل للجميع، ليس فقط لجميع اللبنانيّين وإنّما لجميع المقيمين على أرض لبنان. هذا وحده عدلٌ وحياةٌ وسلام اجتماعيّ. الظلم إن تنامى يولّد الخراب في لحظة لا يتوقّعها أحد. يبقى الرجاء في العمل الشعبيّ والتعاضد الإنسانيّ.

* كاتب وأستاذ جامعي

على الغلاف

100 هجوم في غضون أسبوع المستوطنون يستبيحون الضفة

رأم الله - أحمد العبد

نحو 100 هجوم شنّها مستوطنون على قرى الضفة الغربية المحتلة وبلداتها منذ الثلاثاء الماضي، في أعقاب العملية الفدائية التي وقعت قرب مستوطنة «عيلي»، أحرقوا خلالها عشرات المنازل والمركبات ومئات الدونمات الزراعية، تحت حماية من قوات الاحتلال، ومن دون أيّ اكتراث للموقف الدولي المندّد بهجماتهم. وبالتوازي مع تلك الاعتداءات الإرهابية، أقام المستوطنون ما يقرب من 9 بؤر استيطانية جديدة في مناطق

قوبلت اعتداءات المستوطنين على القرى والبلدات الفلسطينية بتنديد دولي، خشية تسبّبها بتصعيد أمني في الضفة

متفرّقة في الضفة، بينما دعا وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، المستوطنين، إلى الانطلاق نحو احتلال هضاب الضفة وتلالها، مقدّماً دعماً مفتوحاً لهم. وينبئ ما يَجري على الأرض، بأن المستوطنين انطلقوا مدفوعين بدعم وتحريض من أقطاب حكومة الاحتلال، نحو تحقيق هدفهم المتمثّل في السيطرة على الضفة وحسم الصراع فيها، في سيناريو يُعيد إلى الأذهان هجمات العصابات الصهيونية على الفلسطينيين قبيل عام 1948.

وبوفر جيش الاحتلال الحماية الكاملة للمستوطنين أثناء هجماتهم، وأحياناً يشاركهم إيّاها ويستكملها، كما حصل أخيراً في بلدة ترمسعيا التي تعرّضت لهجمة خطيرة أحرق خلالها هؤلاء ما يقرب من 20 منزلاً و50 مركبة، ليأتي جنود العدو عقب انسحابهم، ويقتلوا شاباً فلسطينياً حاول التصدّي للمعتدين. وبحسب موقع «واينت» الإلكتروني، فإن المستوطنين من تنظيم «شبيبة التلال» الإرهابي، على اتّصال مباشر ومتواصل مع وزراء وأعضاء «كنيست»، خاصة من حزب «الصهيونية الدينية» برئاسة وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وحزب «عوتسما يهوديت»، برئاسة بن غفير. ويعمل المستوطنون وفق آلية جمعية في تنظيم هجماتهم؛ فغالباً ما تتمّ الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم إلى تنظيم تظاهرات في أوقات وأماكن محدّدة مسبقاً، عادةً ما تضمّ ما لا يقلّ عن 200 مستوطن، يمتشق العشرات منهم أسلحتهم الآلية، ويستهدفون أطراف القرى والبلدات التي تكون أقلّ كثافة سكانية من غيرها، لإحراقها ورشقها بالحجارة قبل أن يتوغّلوا داخلها.

وبدت الاعتداءات الأخيرة أكثر إجراماً ووحشية وتنظيماً، فيما لوحظ في أكثر من قرية وبلدة أن المستوطنين يستهدفون إحراق المنازل المأهولة لإيقاع خسائر بشرية فيها. ومثّلت حادثة حرق بلدة حوارة نموذجاً لآلية عمل المستوطنين، والتي يبدو أن هؤلاء اعتمدوها حالياً لغزو القرى والبلدات، بعدما استشعروا أن تداعيات الجريمة لم ترتقِ إلى مستواها، ووجدوا أنه لا ضير من تكرارها بشكل موسّع، وهو ما تتوقعه أجهزة الاحتلال الأمنية. وفي هذا الإطار، نقل موقع «والا» عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله «إننا نقترب من اللحظة التي سيخرج فيها حجم الجرائم القومية (للمستوطنين) عن السيطرة». وعلى رغم أن قادة تلك الأجهزة وصفوا، في بيان مشترك نهاية الأسبوع الماضي، اعتداءات المستوطنين ضدّ الفلسطينيين بأنها «إرهاب»، إلّا أن المتحدثين الأمنيين لا يزالون يصفونها بأنها «جرائم قومية».

وقوبلت اعتداءات المستوطنين على القرى والبلدات الفلسطينية بتنديد دولي، خشية تسبّبها بتصعيد أمني في الضفة. وبحسب تعليق المسؤول الأمني الإسرائيلي المتحدّث إلى «والا»، على التحذير الأميركي لحكومة نتنياهو من هكذا تصعيد، فـ«(إننا) لا نتذكّر فترة كهذه من التنديدات الواسعة، سواءً في الغرف المغلقة أو في العلن، وهذا يجرّ الجيش الإسرائيلي، ويجرّ وزارة الأمن، ويجرّ الحكومة الإسرائيلية»، علماً أن نتنياهو امتنع حتى اليوم عن التنديد أو حتى التطرّق إلى تلك الاعتداءات. وحذّر المسؤول من أنه «ليس واضحاً ماذا سيحدث بعد وقت قصير، وهذا يجعل الوضع خطيراً، وهذه الأحداث وصلت إلى أماكن لم تحدث فيها في الماضي، من مثل أريحا»، فيما دفعت تلك الانتقادات جيش الاحتلال إلى توقيف بعض المستوطنين، وهو ما أغضب قادة الأخيرين. من جهته، أشار المحلّل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هارئيل، إلى أن «النواة الصلبة في حكومة اليمين تدعم المستوطنين، ونتنياهو يتغاضى عن ذلك»، مضيفاً أن «المستوطنين يعملون في مسارَين: أوّلهما فرض وقائع جديدة على الأرض عبر إقامة بؤر استيطانية، والعودة إلى بؤرة استيطانية تمّ إخلاؤها، وهذا يجري بدعم من الحكومة؛ والثاني، خروج مئات المستوطنين لتنفيذ عمليات انتقامية في عدد من القرى الفلسطينية، يتمّ خلالها حرق المنازل والمركبات والاعتداء على الفلسطينيين، وهذا يحدث بتجاهل وتواطؤ من جيش الاحتلال».

وأشارت هذه الممارسات انتقادات جهات دولية عديدة؛ إذ وقّعت عشرات المنظّمات الأميركية على عريضة تطالب إدارة الرئيس جو بايدن بضرورة التدخّل لوقف «مذابح المستوطنين الإسرائيليين» ضدّ الفلسطينيين، مشيرة إلى أن هجمات المستوطنين تتمّ تحت حماية جيش الاحتلال، كما حدث في اللبن الشرقية وترمسعيا شمال رام الله. وشهدت بلدة ترمسعيا زيارة وفود دولية عديدة، أبرزها كان وفد أوروبي ترأسه ممثّل الاتحاد الأوروبي، فون بورغسدورف، الذي وصف ما قام به المستوطنون في البلدة بأنه «عمل إرهابي»، مضيفاً أن «هناك تواطؤاً بين المعتدين والسلطات الإسرائيلية». وأشار إلى أن «المستوطنات في الضفة غير قانونية وتمّ بناؤها على أراض فلسطينية»، مشدّداً على ضرورة وقف توسيعها. كما لفت إلى أن عمليات قتل الفلسطينيين وصلت إلى مستوى غير مسبوق منذ عام 2005، وسط تحذيرات أممية ودولية من انزلاق المنطقة نحو تصعيد أمني.

بدت الاعتداءات الأخيرة أكثر إجراماً ووحشية وتنظيماً (أ ف ب)

صاروخا جنين: مخاوف العدو تتحقّق

على طول الخط، ومع تعاظم حالة المقاومة في الضفة، كان قلق أجهزة الاحتلال الأمنية من امتلاك المقاومة القدرة على إنتاج صواريخ محلّية الصنع يرتفع. لكن تطوّرات الأمس، أثبتت أكثر من أي وقت مضى، أن ما كان يتهيّبه العدو، ويخشى وقوعه، بات قريباً جداً من التحقّق، إذ أعلن جيش الاحتلال، أمس، أن «صاروخاً انطلق من منطقة مدينة جنين، وانفجر في مناطق السلطة»، مضيفاً أن قواته «تحقّق في الحادث». من جهتها، تبنّت «كتيبة العيّاش»، التابعة لـ«كتائب القسام»، الذراع العسكرية لـ«حماس»، عملية الإطلاق، ونشرت مقطع فيديو يُظهر انطلاق صاروخين، نجح أحدهما في التحليق مسافة أبعد من الثاني. وفي وقت سابق، كانت أجهزة الاحتلال الأمنية كشفت عن اعتقالها الشهر الماضي شاباً فلسطينياً، على خلفية العثور على قذيفة صاروخية في منطقة مفتوحة خلف جدار الفصل العنصري في بيت حنينا قرب القدس المحتلة، بالتزامن مع «مسيرة الأعلام». وفي أيار الماضي، أعلن جيش العدو عثوره على منصّة إطلاق صواريخ في قرية نزلة زيد قرب جنين، شمالي الضفة. ويشير هذا السياق إلى محاولات حثيثة يبذلها المقاومون للوصول إلى القدرة على تصنيع وإطلاق صواريخ من الضفة الغربية باتجاه المستوطنات المحيطة، حيث يمكن بصواريخ بدائية ذات مديات قصيرة، الوصول إلى العمق الإسرائيلي. وتداول المعلّقون الأمنيون والسياسيون في الكيان، أخبار الصواريخ باهتمام وقلق كبيرين، إذ عبّر هؤلاء عن خشيتهم من تطوّر هذا المسار، مشيرين إلى أنه «في عام 2001 تم إطلاق صاروخ من قطاع غزة، ثم أتت سياسة الاحتواء إلى إطلاق صواريخ بلا توقف علينا لأكثر من 22 عاماً». كما طالبوا الحكومة بـ«اتخاذ قرار اليوم، والردّ بقوة على إطلاق الصواريخ من جنين، وإلا فإن مناطق العفولة وجلبوع ومجدو، ومناطق أخرى، سيتعيّن على الإسرائيليين فيها الذهاب إلى النوم في مدن الوسط هرباً من الصواريخ».

نتنياهو يشيد بالسلطة... وعباس مرتاح إلى «الثناء»

غزة - رجب المدهون

وسط صمت وارتياح لدى قيادة السلطة الفلسطينية، شدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على حاجة دولة الاحتلال إلى هذه السلطة، وضرورة دعمها مالياً لمنع انهيارها، في الوقت نفسه الذي أكد فيه المضيّ في قمع تطلّعات الفلسطينيين إلى الحصول على دولة مستقلّة. وتكشف مصادر في السلطة، لـ«الأخبار»، عقب تصريحات نتنياهو، أن هناك ارتياحاً لدى الرئيس محمود عباس إلى أن حكومة العدو الحالية لا تنصاع لمن يطالبون بإنهاء السلطة، مضيفة أن الأخيرة لا تزال تعوّل على مزيد من الضغط الأميركي والدولي على تل أبيب لتحريك ملفّ السلام والمفاوضات مستقبلاً. وتنقل المصادر عن السلطة تقديرها أن حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي في ما يتعلّق بالوضع الاقتصادي للأولى، يأتي في ظلّ ضغط أميركي، وبناءً على توصيات المنظومة الأمنية في دولة الاحتلال بضرورة المحافظة على السلطة ومنع انهيارها. كما تكشف عن وجود تطمينات أميركية وإقليمية لرام الله تسعى تل أبيب إلى تحسين وضعها الاقتصادي، موضحة أن هذه التحسينات تتعلّق بتحويل المقاصة إلى السلطة، وزيادة مردود الأخيرة منها، فضلاً عن تمكينها من التربّح من مشروع استخراج الغاز من بحر غزة. وتُبيّن أن المخاوف الإسرائيلية ليست سياسية بالدرجة الأساسية، وأن مردّها الرئيس أمني، حيث تخشى المنظومة الأمنية الإسرائيلية من انهيار السلطة وتصاعد العمليات المسلّحة ضدّ الاحتلال.

وكان نتنياهو اعتبر أن هناك «مصالح مشتركة» بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مؤكداً أنه «لا مصلحة لنا في انهيارها، وحيث تعمل وتنجح فهي تقوم بذلك لنا». ووصفت قناة «كان» هذه التصريحات، التي جاءت في سياق جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن، بالمفاجئة، خاصة في جزئيتها المتعلّقة بدعم السلطة مالياً. وبخالف نتنياهو، بكلامه هذا، أطرافاً في حكومته، أبرزهم وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، وهما من ممثّلي المستوطنين في الحكومة، ويتّهمان رام الله بـ«دعم الإرهاب» ويطالبان بحلّها.

أكّد نتنياهو أن «لا مصلحة» لإسرائيل بانهيار السلطة الفلسطينية (أ ف ب)

تقرير

استعار المعارك في دارفور: السودان يتحوّل إلى «حرب منسيّة»

محمد عبد الكريم أحمد

انتقلت أنظار المراقبين إلى الأزمة السودانية، قبل ساعات من عيد الأضحى وفي ظلّ فشل التوصّل إلى هدنة خلاله، من مدينة الجنينة (التي شهدت منذ 15 نيسان، مقتل 1100 من سكّانها، ونبّهت الأمم المتحدة في الـ24 من الجاري إلى وجود تطهير عرقي واستهداف لجماعة المساليت تحديداً فيها)، إلى مدينة نيالا، عاصمة جنوب دارفور، والتي شهدت صدامات كثيفة بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» في الأيام الأخيرة، أسفرت عن وقوع نحو 20 قتيلاً مدنياً على الأقلّ، وسط تقديرات بارتفاع الرقم بالنظر إلى وقوع إصابات ووفيات لم تتمكّن من الوصول إلى مستشفيات المدينة. وبالتوازي مع ذلك، كثّف الجيش ضرباته الجوّية في الخرطوم، على مواقع يُشتبه في تحصّن قوات «الدعم» فيها، بينما أعلنت الأخيرة (25 حزيران) سيطرتها على القاعدة الشرطية المركزية في جنوبي الخرطوم، واستيلاءها على كامل العتاد العسكري الموجود فيها بما في ذلك 27 مدرّعة. ولم يعلّق الجيش على بيان «الدعم» إلّا في ظهر اليوم التالي، حيث أقرّ بفقدانه السيطرة على القاعدة، عادّاً ما جرى «تعدّياً سافراً على مؤسّسات الدولة المعنيّة بحماية المدنيين، ما يستوجب الإدانة والاستهجان».

كما تجدّدت، قبل ساعات من عيد الأضحى، التقارير عن احتمال استئناف محادثات جدة، للتوصّل إلى وقف جديد لإطلاق النار خلال العيد. وشملت مقترحات الوساطة الجديدة ثلاثة جوانب، وهي: الوقف الدائم لإطلاق النار، وتيسير الوصول إلى الإغاثة الإنسانية، والتقدّم في العملية السياسية. ويبدو من خلال هذه البنود، أن القوات المسلحة السودانية تحديداً (باعتبارها الطرف المتحفّظ على مجمل هذه المحادثات) باتت أمام خيارَين لا ثالث لهما: القبول بمضمون تلك الوساطة بكلّ اختلالاتها بالنسبة إليها، مع ما يعنيه ذلك من تآكل مصداقيتها أمام جمهورها، وتكاثر التساؤلات حول جدوى الحرب من أساسها، وعودة الأمور إلى المربع صفر، وتعاظم الضغوط مجدّداً على الجيش. أمّا الخيار الثاني، فهو الاستمرار في الوضع الحالي القائم على مناورة الضغوط السعودية - الأميركية من جهة، ومواجهة «الدعم السريع» من جهة أخرى، والمغامرة بخوض حرب ممتدّة مع هذه القوات (حتى في حال عدم وجود قائدها «حميدتي»)، ومن ثمّ تهميش المسألة السياسية برمّتها، وفقدان الجيش في النهاية زخمه السياسي الراهن. ويتوقّف خروج الجيش من المأزق الحالي على قدرته على تحقيق الحسم الذي يبتعد بدوره رويداً رويداً، إمّا بفضل تكثيف الدعم الخارجي لـ«الدعم» (خيار استراتيجي للدول الداعمة)، أو تراجع الدعم الذي يحصل عليه الجيش من عدد من دول الجوار والقوى الإقليمية، في ما يبدو تواضعاً على تهميش الملفّ السوداني في حال عدم القبول بآليات الوساطة السعودية، وتجاوز ثنائية البرهان - «حميدتي» برمّتها، إلى رؤية تلك الأطراف لشكل الدولة في السودان ومستقبله، وضرورة إحكام السيطرة الكاملة على دوره الإقليمي.

الوساطة الأميركية - السعودية: بين التأجيل وتهميش الأزمة

أعلنت الخارجية الأميركية، قبل أيام، على لسان مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، مولي في، وقف مساعي وساطتها عبر «منبر جدة»، بسبب عدم نجاح الصيغة الحالية لها «على النحو المراد». وتضمّنت تصريحات «في»، التي جاءت أمام لجنة فرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب، دعوة صريحة إلى الحكومات الأخرى «للانخراط في فرص عقوبات» على أطراف الأزمة، وهو ما بدأت المملكة المتحدة النظر فيه بالفعل، فيما تخلّف الاتحاد الأوروبي عن المضيّ قُدُماً في اتّخاذ قرار سريع بهذا الشأن. كذلك، أعلنت واشنطن أنها ليست بصدد تعيين مبعوث خاص لها في السودان، مكتفيةً، بحسب «في»، بالنظر في ترقية دور السفير الأميركي، جون جودفري، في

أعلنت الخارجية الأميركية، قبل أيام، على لسان مساعدة وزير الخارجية للشؤون الافريقية، مولي في، وقف مساعي وساطتها عبر «منبر جدة»

ما يؤشّر إلى استطالة متوقّعة في الأزمة، حتى في حال رجحان كفّة على أخرى. وعلى الخطّ السعودي، اكتفت الرياض بمحادثات هاتفية أجراها وزير خارجيتها، فيصل بن فرحان، مع رئيس «المجلس السيادي»، عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو، جدّد خلالها الأول الدعوة إلى «وقف جميع أشكال التصعيد، والمضيّ في حلّ سياسي من أجل ضمان عودة الأمن والاستقرار». وعلى رغم نجاح السعودية، ظاهرياً، في مؤتمر جنيف (19 الجاري) لحشد الدعم الإغاثي للسودان، وتعهّد الدول المشاركة فيه بضخ 1,5 بليون دولار للمتضرّرين من الأزمة (رصدت تقديرات تشرّد مليوني سوداني داخلياً منذ 15 نيسان)، فإن المخاوف تجدّدت من عدم وصول المعونات المرتقبة إلى من يحتاجون إليها في ظلّ السلطة الحالية. وهي مخاوف عبّر عنها مسؤولون سابقون في حكومة عبد الله حمدوك (تثير عودة هؤلاء إلى تداول المسألة السودانية تساؤلات حول متغيّرات المرحلة المقبلة، واحتمال بدء التراجع التدريجي عن نتائج انقلاب تشرين الأول 2021)، داعين إلى توجيه أغلب هذا الدعم (الذي لم يُحشد فعلياً بعد) لدعم الموسم الزراعي الحالي في المناطق التي لا يضربها الصراع مثل الجزيرة وسنار والقضارف.

دول الجوار والأزمة: نحو تكريس الوضع القائم؟

كشف فشل مبادرة «إيغاد» في تحقيق أيّ من خطوط خريطة طريقها الأربعة، عن تراجع مذهل في قدرة دول جوار السودان (ومنها إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان) على تقديم حلول واقعية للأزمة. والظاهر أن هذه الدول بدأت تميل إلى تكريس الوضع القائم، ودفع الطرفَين إلى بدء محادثات سياسية مباشرة (وهو خيار يبدو حتى الآن غير واقعي). وفيما تقترب الأزمة من دخول شهرها الرابع، باتت الجارة الجنوبية للسودان (والتي نفت قبل أيام ما تردّد عن غلق حدودها) في مرمى نيرانها أكثر من أيّ وقت مضى، مع امتداد الصراع بشكل مكثّف إلى ولاية جنوب دارفور (التي تشترك في حدودها الإدارية مع كلّ من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان)، وهو ما عبّرت عن تخوّفها منه فرنسا التي نشرت قوات لها بالفعل على الحدود التشادية - السودانية، والتي تمتدّ جنوباً عبر شريط ضيّق لكنه بالغ الحساسية. ولربّما يمثّل خطر امتداد النزاع إلى جنوب السودان، تمهيداً لتدخّل دولي في المسألة السودانية، يتجاوز كثيراً نشر فرنسا قوات تابعة لها لمراقبة الحدود التشادية - السودانية، وخصوصاً في ظلّ تراجع محتمل لأنشطة مجموعة «فاغنر» في المنطقة.

تجدّدت، قبل ساعات من عيد الأضحى، التقارير عن احتمال استئناف محادثات جدة (أ ف ب)

الكيان الفاشي القائم على فكرة الإبادة والتطهير العرقي والاستيطان الإحلالي، بعيداً عن شعارات السلام المزعوم والزائف»، معتبرةً أن هذا الأمر «يستدعي من قيادة السلطة إعادة النظر في التزاماتها مع الاحتلال وفي مسار المفاوضات العبثية ووقف التعاون الأمني معه». ودعت الحركة، الدول العربية، إلى «تفعيل مقاطعة الكيان المحتلّ، ووقف كلّ أشكال التطبيع معه، والذي لم يزده إلّا عدوانية وغطرسة، وفتّح شهيّته على مزيد من الوحشية وسرقة الأرض وانتهاك كرامة الإنسان وحرمة المقدسات»، مطالبةً «المجتمع الدولي والأمم المتحدة بإدانة تلك المواقف والتصريحات التي تجاوزت أبسط الحقوق، وانتهكت كلّ القوانين والقرارات ذات الصلة، حتى باتت تهدّد السلم والأمن في المنطقة، ما يُلقي بمزيد من المسؤولية على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظّمات الإقليمية والدولية كافة ذات الصلة».

اعتبر نتنياهو أن هناك «مصالح مشتركة» بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

يُذكر أن حكومة الاحتلال قرّرت، أخيراً، السماح بتطوير حقل «مارين» للغاز قبالة قطاع غزة، على أن تعود عائداته إلى السلطة بهدف إنعاشها مالياً. كما التقى رئيس «الشاباك»، رونين بار، مسؤولين في الأمم المتحدة أخيراً، وحذّرهم من الوضع المتدهور للسلطة، وفقدانها السيطرة على شمال الضفة.

من جهتها، عقّبت حركة «حماس» على تصريحات نتنياهو بأنها «تؤكد مجدّداً، وبوضوح، أهداف

الحدث

بريغوجين يلوّح بمواصلة نشاطه
روسيا تنفض غبار التمرّد: نحو ورشة «تصحيح»؟

خضر خروبي

منذ تواتر الأنباء عن تحقيق اختراق على صعيد إنهاء التمرّد الذي قادته مجموعة «فاغنر» الروسية، عبر وساطة مينسك، تداعت الأقلام لمحاولة استشراف أفق ما بعد موافقة زعيم «فاغنر»، يفغيني بريغوجين، على مغادرة بلاده باتجاه الأراضي البيلاروسية، وما أشيع عن موافقة الحكومة الروسية على إيقاف الملاحقة القضائية بحقه ويحقّ أفراد مجموعته. وأتى ذلك في وقت بدا فيه قادة الغرب في حيرة من أمرهم لناحية تقدير معالم المرحلة المقبلة، خصوصاً أن بعض الدوائر السياسية والأكاديمية لا تزال تبدي قلقها من احتمال أن يكون ثمن إسقاط نظام فلاديمير بوتين، هو سقوط روسيا برمّتها في سيناريو من الفوضى الشاملة في توقيت حرج بالنسبة إلى كل من موسكو والغرب، اللذين يقتربان أكثر فأكثر من حرب مباشرة ونووية.

وفي إطار هذا الجدل، تساءل مصدر استخباري أوروبي رفيع، في حديث إلى صحيفة «واشنطن بوست»، عن سبب انتهاء هذا الصراع سريعاً، وضمن أي شروط، متوقفاً عند مغزى طرح الحل التفاوضي من طريق من

> من المؤكد أن التطورات الأخيرة أنعكست على معنويات الجنود الروس

وصفه بـ«دمية بوتين» في إشارة إلى الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو. ويعرب المصدر عن شكوكه في ما إذا كانت حالة السلم ستستمر، مستبعداً أن يعمد «قائد التمرد» إلى الاستكانة في وجهته على الأراضي البيلاروسية. وبحسب المصدر نفسه، فإن الأخير «إما سيُقتل أو سيستمر في تحديه للمؤسسة العسكرية الروسية من خارج الحدود». والجدير ذكره، هنا، أن بريغوجين ادّعى، أمس، في أول تصريحات له عقب إنهاء تمرده، أن لوكاشينكو عرض على «فاغنر» خيارات تُمكّنها من مواصلة نشاطها، مبرراً قبوله التسوية بأنه «عندما فهمنا أن الدماء الروسية ستراق، قررنا أن نعود أدراجنا»، مدافعاً بأن «هدفنا كان لفت الانتباه إلى محاولات حل قوات فاغنر، وليس الانقلاب على السلطة السياسية في البلاد».

في المقابل، يعرض مسؤول استخباراتي أوكراني روايته في شأن أسباب تراجع بريغوجين عن تمرده، لافتاً إلى أن تقديرات كييف تفيد بأن زعيم المرتزقة ربما لم يكن على ثقة تامة بفرص نجاحه في مساعاه. ويعرب المسؤول الأوكراني عن اعتقاده بأن الرجل «أخطأ في تقدير إمكانية حصوله على دعم عسكري» من قبل الجيش الروسي للسيطرة على العاصمة موسكو. وأضاف أن بريغوجين «ربما يكون قد سعى لإجراء اتصال هاتفي مباشر مع بوتين، لكنه لم يتلقَّ أي رد، وهو ما بعث بإشارة قوية للغاية إليه بأن رئيسه لن يستجيب لمطالبه (المتصلة بخلافاته مع شويغو وغيراسيموف) بهذه البساطة». والانقلاب على مسرح الحرب في أوكرانيا، يمكن القول إنه في حال نجاح كييف في استعادة باخموت، فإن الأمر سيشكل حرجاً بالغاً للجيش الروسي، ذلك أنه سيجعل قياداته تبدو عديمة الكفاءة وعناصره أقلّ فاعلية واحترافية من «فاغنر»، علماً أن الشركة ينسب إليها الدور الأكبر في السيطرة على مدينة ينظر إليها عامة الروس على أنها الإنجاز الأهم في ساحة المعركة خلال عام.

خطر «فاغنر» الداخلي بات أكبر من أي مكاسب لبوتين (أ ف ب)

أما على المقلب الروسي، فمن المؤكد أن التطورات الأخيرة أنعكست على معنويات الجنود الروس المتمركزين على الجبهات، بالنظر إلى أن ما جرى نكأ جراحاً من عمر الحرب، في شأن فعالية الاستراتيجية المتّبعة من قبل بوتين في إدارة المعركة. كذلك، يشير محللون إلى أن تجرؤ بريغوجين على مهاجمة أعلى قمة هرم قيادة الجيش، ممثلة برئيس هيئة الأركان العامة فاليري غيراسيموف، ووزير الدفاع سيرغي شويغو، والتحرك ضدها بأدوات عسكرية، ومن قبله التطاول على مؤسسة الرئاسة عبر إطلاق مواقف تشكيكية في منطلقات «العملية العسكرية الخاصة» ومسارها، كلّ ذلك كشف عن مواطن ضعف في النظام السياسي الروسي، فيما ترك آثاراً واضحة على هيبته، كونه اظهر خصوصاً خللاً في قدرة بوتين على ضبط إيقاع التوازنات بين أجنحة حكمه المتضاربة في مصالحها، رغم تقاطعها على الولاء له.

وعن التعامل المتوقّع من جانب بوتين مع تلك التحديات، فإنه من المرجّح أن يعمد «القيصر»، خلال الأسابيع المقبلة، إلى إطلاق ورشة لتعزيز قواته، أو حتى إجراء عملية تطهير أو إعادة هيكلة في صفوف قياداتها وضباطها، بغية معالجة الثغرات التي تعاني منها، أو إعلان تعبئة عامة جزئية جديدة، أو ربما إقالة كل من غيراسيموف، وشويغو، في ضوء ما أظهرته مشاهد ترحيب مواطنين روس ببريغوجين ورجاله في مقاطعة روستوف من وجود حالة من الاحتضان الشعبي للرجل، من جهة، وما بثّته من خشية لدى الحكومة الروسية من تعاطف عناصر وضباط من الجيش مع التمرد الذي قاده، من جهة ثانية.

تقرير

«جوائز» أميركية بالجملة للهند
استقطاب نيودلهي بوجه بكين ليس مضموناً

لطالما داب القادة الأميركيون، وخاصة الليبراليون منهم، على تصوير الهند، على أنها شريك رئيس للولايات المتحدة، باعتبارها «الديموقراطية الأكبر في العالم». مصرّين تاريخياً على إغداق الدعم عليها، ولا سيما عندما كان من الممكن أن يساهم هذا الأخير في «تجنيد» نيودلهي لمواجهة خصوم واشنطن. غير أن المفارقة أن رهانات الولايات المتحدة على استمالة الهند إلى محورها فشلت في جميع المرّات تقريباً، فيما لا يبدو، هذه المرّة أيضاً، أن «الامتيازات» الأميركية غير المسبوقة التي تُمنح لنيودلهي، ستنجح في تحويلها إلى «حصن» في وجه جارتها الآسيوية، بكين

ريم هاني

تنبئ زيارة الدولة التي أجراها رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، إلى الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة - والتي انتهت أول من أمس -، شكلاً ومضموناً، بأن واشنطن مصمّمة، أكثر من أيّ وقت مضى، على توثيق العلاقات مع نيودلهي، متجاهلةً بذلك الانتقادات التي يتعرّض لها مودي في الداخل الأميركي، حول «انتهاكات حقوق الإنسان»، و«الممارسات القومية وغير الليبرالية». وشهدت الزيارة، التي وصفتها بعض وسائل الإعلام بـ«التاريخية»، تعزيزاً للتعاون بين البلدَين - الذي كان يشهد ارتفاعاً أصلاً خلال السنوات الماضية -، في قطاعات مختلفة، من مثل الدفاع وأشباه الموصلات والفضاء والرعاية الصحّية وغيرها، فيما نال اتّفاق تصنيع المحرّكات، الحصّة الأكبر من الاهتمام. فمع إعطاء الولايات المتحدة الضوء الأخضر لنقل تكنولوجيا من «جنرال إلكتريك»، لإنتاج محرّكات من نوع «إف 414»، بالتعاون مع شركة «هندوستان» لصناعات الطيران المملوكة من الدولة، أصبحت الهند واحدة من خمس دول، هي - إلى جانبها - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وفرنسا، قادرة على صنع محرّكات نفّاثة لقواتها الجوية المسلحة، علماً أن هذه التقنية، والتي لا تمتلكها الصين بعد، «ثمينة» للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، التي كانت تحرص، حتى الآن، على عدم مشاركتها مع حلفائها حتى، وفق ما تورده مجلة «ناشيونال إنترست». وبحسب العديد من المراقبين، فقد تمثّل هذه الصفقة بداية تعاون واعد في مجال الابتكار الدفاعي والتعاون التكنولوجي، في وقت تتطلّع فيه الولايات المتحدة إلى زيادة المبيعات العسكرية للهند، بينما تضغط الأخيرة في اتّجاه نقل التكنولوجيا إليها من أجل توطينها.

ولم تكن زيارة مودي عادية من حيث الشكل حتى؛ إذ من المعروف أن واشنطن لا تُوجّه دعوات «روتينية» إلى قادة العالم لإجراء زيارات دولة، كما أن إلقاء رئيس الوزراء الهندي كلمة أمام الكونغرس، هو، في العُرف الأميركي، بمثابة «شرف آخر»، نادراً ما يُمنح لكبار المسؤولين الأجانب. وعليه، ظهر واضحاً أن واشنطن ستتجنّب، تحت أيّ ظرف، «التصادم» مع نيودلهي، وبالتالي تضييع فرصة توطيد علاقاتها مع خامس أكبر اقتصاد وثاني أكبر جيش في العالم، والدولة التي تضمّ كادراً كبيراً من العلماء والمهندسين ذوي التعليم العالي، جنباً إلى جنب ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية؛ والأهمّ، الدولة التي لديها، على غرار الولايات المتحدة، «مخاوف» متزايدة إزاء الصين. فهل تؤدّي الظروف هذه المرّة إلى نجاح «التودّد» الأميركي في «استمالة» نيودلهي إلى صفّ واشنطن؟

في عام 1958، أعلن السناتور، جون كنيدي، بدعم من الحزبَين، عن قرار بزيادة المساعدة الأميركية إلى الهند، بوصف الأخيرة «ديموقراطية وليدة في مواجهة التعدّي الشيوعي». وعقب ذلك، نمت المساعدة الأميركية بشكل كبير، من حوالي 400 مليون دولار في عام 1957، إلى مستوى قياسي بلغ 822 مليون دولار في عام 1960. إلّا أن كنيدي، والرئيس الأميركي، وقتذاك، دوايت أيزنهاور، واللذين كانا يأملان في أن يؤدي «مدح» الهند إلى تحويلها إلى حليف، كانا «مخطئَين بشدة»، وفق ما تورد مجلة «فورين أفيرز» الأميركية. ففي عام 1954، أعلن رئيس الوزراء الهندي، جواهر لال نهرو، أن بلاده لن تنحاز إلى أيّ أحد في الحرب الباردة. وبعدما أصبح رئيساً، حاول كنيدي بدوره أن يتقرّب من الهند، من خلال ترتيب زيارة لنهرو إلى واشنطن عام 1961، فشلت هي الأخرى في إدخال رئيس الوزراء إلى «المدار الأميركي». وفي ما بعد، استمرّت نيودلهي في تخييب آمال الإدارات الأميركية المتعاقبة؛ فعلى سبيل المثال، في خطاب ألقاه عام 2010 أمام البرلمان الهندي، شدد الرئيس الأسبق، باراك أوباما، مراراً وتكراراً، على الرابط الفريد الذي يجمع بين «الديموقراطيتين القويتين»، داعماً بقوة جهود الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، إلا أنه حالياً، يعتبر المراقبون أنه من «حسن حظ» واشنطن أن محاولات أوباما فشلت. فمن عام 2014 حتى عام 2019، كانت 20 في المئة، فقط، من أصوات الهند مطابقة لأصوات الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحسب «فورين أفيرز». وعلى رغم ذلك التاريخ الحافل بالخيبات، بات واضحاً أن إدارة بايدن الحالية لن تغيّر من نهجها، إذ تُواصل الدفع في اتّجاه توثيق العلاقات، مصرّة على سردية «الديموقراطية» و«القيم المشتركة»، على الرغم من أن الصحف الأميركية تعجّ بانتقادات إزاء ما تقول إنّه «قمع» تمارسه حكومة مودي، وممارسات «قومية هندوسية تتعارض مع قيم الليبرالية والديموقراطية في الداخل والخارج». أضف إلى ما تَقدّم، أن نيودلهي لا تزال عضواً فاعلاً في مجموعات على غرار «بريكس»، وهي تدعم موسكو، وتمتنع عن التصويت ضدّها في الأمم المتحدة، وبدلاً من الانخراط في القيود الاقتصادية عليها، فقد عمدت إلى رفع مشترياتها من الطاقة الروسية؛ ومع هذا، تجنّب كبار مسؤولي إدارة بايدن، حتى الآن، انتقاد حكومة مودي علناً، محاولين دائماً إيجاد تبريرات لها.

رؤية هندية: لا يمكن «احتواء» الصين

حتى لو لم يقرّ المسؤولون الأميركيون والهنود بذلك علناً، ثمّة شبه إجماع بين المراقبين على أن «مغازلة» الولايات المتحدة للهند، أخيراً، سببها أن واشنطن بحاجة إلى تحويل نيودلهي إلى «حصن استراتيجي» في وجه بكين. وبالفعل، في خضمّ

> في خضمّ تصاعد التوترات بين الهند والصين، زاد تقارب الأولى من الولايات المتحدة والدول الأخرى الحليفة للغرب في «الهندي - الهادئ»

تصاعد التوترات بين الهند والصين، زاد تقارب الأولى من الولايات المتحدة والدول الأخرى الحليفة للغرب في منطقة «الهندي - الهادئ»، ما جعل البعض يفترض وجود «شهر عسل» بين نيودلهي وواشنطن. مثلاً، في عهد مودي، اشترت الهند كمية كبيرة من الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة، كما وقّعت ثلاث اتفاقيات دفاعية مهمة معها، وهي تنشط أيضاً في مجموعة «الحوار الأمني الرباعي». كذلك، يشير تقرير في مجلة «ريسبونسبل ستيتكرافت» الأميركية إلى أن التجارة بين البلدين وصلت، العام الماضي، إلى مستوى قياسي بلغ 191 مليار دولار، لتضحي الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للهند. وفي شباط الماضي، أعلنت شركة «طيران الهند» عن صفقة شراء تاريخية لأكثر من 200 طائرة «بوينغ»، ستدعم ما يقدّر بنحو مليون وظيفة في 44 ولاية أميركية.

ولكن حتى مع اتخاذ نيودلهي مثل هذه الخطوات غير المسبوقة، تبقى الفرص لإنشاء أي تحالف دفاعي رسمي مع واشنطن «ضئيلة» جداً. في السياق، تنقل مجلة «نيوزويك» الأميركية عن السفير الهندي السابق لدى الصين، أشوك كانثا، قوله، منتصف هذا الشهر، إنه «فيما نؤكد أن الهند والولايات المتحدة حليفان طبيعيان، فنحن لا نقصد بذلك أيّ تحالف عسكري». ويتابع أن صنّاع القرار الهنود توصّلوا، خلال فترة الحرب الباردة، إلى استنتاج مفاده أن الهند «لا يمكن أن تكون من أتباع أيّ من القوتَين العظميَين». بمعنى آخر، تستمرّ الهند في تبنّي سياسة «الحكم الذاتي الاستراتيجي»، حتى لو كانت نيودلهي ترى حالياً أن واشنطن هي شريك «أفضل» من بكين، بحسب المجلة؛ «لذا، وفي حين أن الهند بالتأكيد لا تميل إلى التحرّك نحو أيّ نوع من احتواء الصين، إذ نعتقد أنه لا يمكن احتواء دولة مثل الصين، ولسنا مهتمّين بالانفصال الاقتصادي عنها، فنحن نميل أكثر نحو استراتيجية التخلّص من المخاطر تجاهها، من خلال بناء الردع لحماية بلدنا من سلوك بكين المتهوّر، وتجنّب تكرار ما حدث على طول الحدود في القطاع الغربي في نيسان وأيار عام 2020»، على حدّ تعبير كانثا. بدوره، يرى وزير الخارجية الهندي، سوبرامانيام جايشانكار، وفق ما تنقل عنه صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أنه يجب على الهند أن تستفيد «من أكبر عدد ممكن من الروابط»، قائلاً إنه في عالم متعدّد الأقطاب، ستسعى الهند إلى أن تكون «قطباً»، لا مجرّد شريك حصري لأيّ طرف.

إزاء ذلك، يوصي محلّلون الولايات المتحدة بتوخّي الحذر حول كيفية تعاملها مع الهند، معتبرين أنه يجب على الأولى أن تظلّ مدركة تماماً أن الرغبة الهندية في العمل معها أوجدتها «الظروف» التي يمكن أن تختفي بسرعة، لا «القناعة» أو «القيم المشتركة». وحول الصفقة الأخيرة، يتخوّف هؤلاء من أن واشنطن قد تستفيد من «جيش هندي أفضل على المدى القصير»، إلا أن صفقة «جنرال إلكتريك» يمكن أن تعزّز صناعة الدفاع المحلية في الهند لـ«عقود»، وهو ما قد يتعارض، على المدى الطويل، مع المصالح الأميركية.

ظهر واضحاً أن واشنطن ستتجنّب، تحت أيّ ظرف، «التصادم» مع نيودلهي (أ ف ب)

بوتين: لم ننجز إلى قتال ارادَه الغرب

في ثاني خطاب له، بعد ثلاثة أيام على «تمرّد» رئيس مجموعة «فاغنر»، يفغيني بريغوجين، قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إنه أعطى أوامر بـ«تجنب إراقة الدماء» بخلاف ما كان يرغب به الغرب وأوكرانيا لدى تمرّد المجموعة. وإذ أشار إلى أن هذه الخطوات «استغرقت وقتاً (...) لمنع أولئك الذين ارتكبوا خطأً فرصة لتغيير رأيهم»، رأى أن «التضامن المدني أظهر أن أي ابتزاز ومحاولات لإحداث اضطرابات داخلية مصيرها الفشل». وأثنى بوتين، في خطاب متلفز، على «وطنية» الروس، مشيداً بأن «الجمهور والأحزاب والمنظمات الدينية والمجتمع كله اتخذوا موقفاً حازماً بدعم النظام الدستوري». وشكر جنود «فاغنر» الذين رفضوا سفك الدماء، مشيراً إلى أن معظمهم أناس وطنيون «تمّ استغفالهم». وأضاف أن «منظّمي التمرد خانوا البلاد وخانوا من كان معهم»، بالإشارة إلى أن ذلك يحقّق رغبة كييف والغرب الذي أراد «اقتتالاً كهذا بين الأشقاء». وتوجّه إلى عناصر «فاغنر» قائلاً: «اليوم لديكم فرصة لمواصلة خدمة روسيا من خلال إبرام عقد مع وزارة الدفاع أو غيرها من وكالات إنفاذ القانون، أو العودة إلى عائلاتكم وأصدقائكم. وكل من يريد الذهاب إلى بيلاروس يمكنه ذلك».

وعلى المستوى السياسي، يدور الحديث عن تشدّد أكبر سوف ينحو إليه بوتين في مقاربته لملفات الحكم والإدارة، وسط تقديرات بأن الرجل لم يعد يملك ترف الوقت في لعبة «عضّ الأصابع» الدائرة بينه وبين الغرب، لحسم حربه في أوكرانيا، بما يسمح له بالتفرّغ لمعالجة تداعياتها على المعادلة الداخلية في روسيا على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، لا تخلو تلك الخيارات من محاذير، ولا سيما في شقها العسكري، في ظل انخراط روسيا في حرب فعلية لا تترك مجالاً واسعاً لإجراء تعديلات جوهرية كبرى، فضلاً عن أن المزاج الشعبي راهناً، قد لا يتسامح مع أي تدابير يراها قمعية، وغير مقنعة سياسياً.

أما في ما يخص مصير شركة «فاغنر»، فإن السيناريوات تتضارب حوله، بين من يرى أن الرئيس الروسي سيدمج عناصرها في صفوف قواته المسلحة، ومن يعتقد أنه سيلجأ إلى تصفيتها تدريجياً لصالح الاستعانة بقوات غير نظامية أخرى على غرار «قوات أحمد» التابعة للرئيس الشيشاني رمضان قديروف. لكن أغلب الظن أن بريق الشركة الأمنية الذائعة الصيت، والتي تضطلع بأدوار بالغة الأهمية على مستوى الاستراتيجية العامة للبلاد حول العالم، وخصوصاً في القارة الأفريقية، سيتراجع تدريجياً خلال الفترة المقبلة، بعدما وصل مجدها إلى الذروة قبل الأحداث الأخيرة. وعلى الرغم من حيوية ما تؤديه «فاغنر» من أدوار خارجية، فمن الواضح أن خطرها الداخلي بات أكبر من أي مكاسب لبوتين، الذي يبدو أكثر من أي وقت مضى معنياً بتأمين الساحة الداخلية، قبل إعادة تركيز أنظاره على أوكرانيا.

شويغو باقٍ... حتى إشعار آخر

فتحت محاولة الانقلاب الأخيرة التي قام بها رئيس مجموعة «فاغنر» العسكرية، يفغيني بريغوجين، ضدّ السلطات الروسية، المجال أمام بعض وسائل الإعلام لطرح تكهّنات عدّة حول «مصير» وزير الدفاع، سيرغي شويغو، ولا سيما أن الأخير كان «عدواً لدوداً» لبريغوجين، وهدفاً لانتقاداته اللاذعة، ولا سيما في ما يتعلّق بـ«تقصير» الجيش الروسي في تزويد مقاتلي «فاغنر» بالذخيرة اللازمة، في معركة باخموت تحديداً. وتفوّه بريغوجين، حديثاً، بأقسى انتقاداته منذ بدء العملية العسكرية؛ إذ وصف غيراسيموف، بـ«الحثالة» الذين «سيحترقون في الجحيم». كما طالب أثناء محاولة توجّهه إلى موسكو برؤية المسؤولَيْن الروسيين، كشرط لوقف التحركات. ومن هنا، أشارت صحيفة «ذا تايمز» البريطانية، الأحد، إلى أن «مكان شويغو غير معروف، وسط انتشار شائعات عن طرده أو حتى احتجازه»، مضيفة أنه «بعد أكثر من 12 ساعة من إيقاف مقاتلي (فاغنر) مسيرتهم نحو موسكو، لا توجد حتى الآن أيّ إشارة حول مكان تواجد شويغو أو غيراسيموف. ولم يدلِ أيّ من المسؤولَيْن بأي تصريحات علنية خلال الأحداث».

كما لجأت وسائل إعلام أخرى إلى ذكر أسماء مسؤولين روس آخرين يمكن أن يتمّ طرحهم كـ«بديل» عن وزير الدفاع الحالي.

إلّا أن جميع هذه الشائعات تبدّدت، مع إعلان وزارة الدفاع الروسية، أمس، أن شويغو تفقّد مركز القيادة الأمامية لقوات الغرب في منطقة العملية العسكرية في أوكرانيا، وفق ما أفادت به وكالة «تاس» الروسية للأنباء. وخلال جولته، استمع شويغو، في مركز القيادة، إلى تقرير من قائد المجموعة، الجنرال يفغيني نيكيفوروف، حول الحالة الراهنة، وطبيعة تحرّكات «العدو»، وأداء القوات الروسية للمهام القتالية في الاتجاهات الرئيسة. كما اطّلع على مجموعة من الخرائط، وقام بجولة في المروحية لتفقد المواقع الروسية، وفق ما أظهر مقطع فيديو نشرته الوكالة. وتابعت «تاس» أن شويغو تطرّق إلى الكفاءة العالية في تحديد المعدات العسكرية وتدميرها، وتجمعات القوات الأوكرانية في المناطق التكتيكية الواقعة ضمن إطار عمل قوات الغرب. وبحسب بيان الوزارة، فقد لفت وزير الدفاع إلى أنه يولي اهتماماً خاصاً لتنظيم الدعم الشامل للقوات المشاركة في العملية العسكرية الخاصة، وتهيئة الظروف لنشر الأفراد بشكل آمن.

وجاء هذا في وقت عادت فيه الحياة إلى طبيعتها تقريباً في روسيا، مع إعلان السلطات إنهاء العمل بنظام عمليات مكافحة الإرهاب، الذي يمنح قوات الأمن سلطات موسّعة في منطقة موسكو وفورونيغ جنوب العاصمة، وذلك «في ظلّ غياب أيّ تهديدات على حياة المواطنين»، بحسب رئيس بلدية موسكو، سيرغي سوبيانين، الذي شكر السكان على «هدوئهم وتفهّمهم».

من هو شويغو؟

وصل شويغو إلى موسكو، قادماً من منطقة توفا في روسيا، خلال فترة تفكّك الاتحاد السوفياتي تقريباً، حيث شغل منصب وزير حالات الطوارئ. وخلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عمد شويغو، الذي بات مقرّباً من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وفي ما بعد قيادياً في حزبه «روسيا الموحّدة»، إلى زيارة مواقع الكوارث الطبيعية والتفجيرات الإرهابية والتحدّث وجهاً إلى وجه مع المدنيين، ما أكسبه سمعة طيبة وشعبية وطنية، بحسب مجلة «فورين أفيرز» الأميركية. وفي قرار مفاجئ، أعلن بوتين، عام 2012، تعيين شويغو وزيراً للدفاع، علماً أن الأخير لم يخدم سابقاً في الجيش. إلا أنّه، وعلى الرغم من أنّه لم يحظَ، قبل بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، باهتمام كافٍ من الغرب، يشير المراقبون إلى أن الجيش الروسي حقّق، تحت قيادته، سلسلة من النجاحات المستمرّة، كان أولها السيطرة على شبه جزيرة القرم في عام 2014. وفي السياق، تعتبر «فورين أفيرز» أنه لفهم السبب الذي جعل بوتين مستعداً لإطلاق العنان للحرب «المحفوفة بالمخاطر» في أوكرانيا، يجب أولاً فهم التحول الذي شهده الجيش الروسي تحت قيادة وزير دفاعه «القوي».

(الأخبار)

سوريا

على وقع اتفاقات مسار «أستانا»، وما رافقه من توقيع بالحروف الأولى على خريطة طريق للتطبيع بين دمشق وأنقرة، وبينما يواصل الجيش السوري إرسال تعزيزات عسكرية تتضمّن تشكيلات هجومية إلى الشمال والشمال الغربي من سوريا، تمهيداً لمرحلة ميدانية جديدة، تبدأ، وفق ما يجري الحديث عنه، بفتح طريق «M4»، ردّ الجيش بحزم على اعتداءات نفّذتها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، في وقت التزمت فيه تركيا، على غير عادتها، الصمت

تصعيد في إدلب وسط صمت تركي
«أستانا» يفرض واقعاً ميدانياً جديداً

طاول الاستهداف غرفتي تحكم بالطائرات المسيرة تم تدميرهما بعد تحديد موقعهما (أ ف ب)

علاء حلبي

بعد بضع ساعات على شنّ «هيئة تحرير الشام» هجمات بالطائرات المسيّرة والقذائف الصاروخية طاولت مناطق مدنية في محيط اللاذقية وحماة، ردّ الجيش السوري بالتعاون مع القوات الجوية الروسية، على مواقع إطلاق القذائف، بالإضافة إلى مواقع تابعة لفصائل أوزبكية وتركستانية تابعة لـ«الهيئة»، ما أسفر عن تدمير عدد من نقاط ارتكاز الفصائل، بالإضافة إلى مستودع للأسلحة، وخطوط إمداد خلفية، وفق بيان أصدرته وزارة الدفاع السورية. وطاول الاستهداف، أيضاً، بحسب مصادر ميدانية تحدّثت إلى «الأخبار»، غرفتَي تحكم بالطائرات المسيرة تم تدميرهما بعد تحديد موقعهما. إلا أنّ الردّ السوري – الروسي الحازم، والذي جاء هذه المرة مصحوباً ببيان واضح مرفق بتسجيل مصوّر لعمليات القصف، لم يلقَ أيّ أصداء تركية، على غير عادة أنقرة، التي دأبت على استنكار أيّ تحرك للجيش السوري، متذرّعة بتهديد «اتفاقية الحصاد الصغير». وعزت مصادر ميدانية سورية الصمت التركي إلى سببين: الأول، كون الفصائل هي التي بادرت أولاً بخرق الاتفاقية عن طريق استهدافات بعيدة عن خطوط التماس؛ والثاني، خريطة الطريق الروسية للتطبيع بين دمشق وأنقرة، بالاستناد إلى

> **اكتفت الأوساط المعارضة بمراقبة المشهد ومحاولة قراءة ردّة الفعل التركية**

> «اتفاقية سوتشي» التي تفرض على تركيا حلحلة ملفّ إدلب، وعزل الفصائل «الإرهابية» وفتح الطرق الرئيسة. وبالإضافة إلى صمت أنقرة، لم يقابل التصعيد العسكري المتواصل في إدلب بردود أفعال معتادة في الأوساط الصحافية المعارضة، أو الفصائل المعارضة، التي اكتفت بمراقبة المشهد ومحاولة قراءة ردة الفعل التركية.

وفي ظل عدم تسرب أيّ معلومات دقيقة حول طبيعة الاتفاقات الأمنية والعسكرية السورية – التركية ضمن إطار «البراعية»، وامتناع أنقرة عن إبلاغ الفصائل بأيّ معلومات حولها واكتفائها بإصدار توجيهات تتعلق بتحصين الحدود وضبط الأمن ومنع أيّ تحركات معارضة لتركيا، خرجت تظاهرات مناوئة لـ«تحرير الشام» في مناطق عديدة في إدلب، محمّلةً إيّاها مسؤولية هذا التصعيد العسكري، بينما اكتفى «الائتلاف المعارض» بإصدار بيان مقتضب طالب فيه بـ«تحرك دولي». ومن جانبها، رأت مصادر سورية معارضة، في حديث إلى «الأخبار»، أن التوجيهات التركية المتكررة بضرورة ضبط الحدود تشي بمخاوف من موجات نزوح جديدة أو تسرب مقاتلين متشددين إلى الداخل التركي، بما قد يعكر أجواء التقارب بين أنقرة ودمشق. وأضافت المصادر أن تركيز أنقرة في الوقت الحالي منصبٌّ على الأكراد وعمليات استهداف مقاتلين في «حزب الاتحاد الديموقراطي» الكردي في الشمال الشرقي من سوريا، خصوصاً بعد تسريبات عديدة عن تقارب بين «قسد» و«تحرير الشام» التي تسيطر على مناطق عديدة في ريف حلب، من بينها معابر مع «قسد». وعزت المصادر التقارب المزعوم بين الفصيلين إلى وجود مصالح اقتصادية عديدة بينهما، بدفع أميركي، وهو ما يفسر قلق «قسد» المتزايد والعلني من التقارب بين دمشق وأنقرة، إذ ترى فيه تهديداً لمشروع «الإدارة الذاتية» الذي تسعى لتثبيته أمراً واقعاً. وأمام التطورات الميدانية الجديدة، وفي ظل ضبابية الموقف التركي، ثمّة قناعة بدأت تتشكل لدى الفصائل في ريف حلب، مفادها أن موعد حسم ملف إدلب قد اقترب، الأمر الذي يعني تغييراً جذرياً في الميدان السوري، مقروناً بدفع سياسي مرتقب للعملية السياسية ضمن إطار «اللجنة الدستورية» و«المبادرة العربية». إلا أن الفصائل لم تتبين حتى الآن أثر هذا التغيير على ريف حلب الشمالي، حيث استقدم الجيش السوري مزيداً من التعزيزات خلال الأيام القليلة الماضية، حيق تمركزت في محيط منبج وتل رفعت، وفي ريف حلب الغربي وصولاً إلى الجنوب الغربي.

إلى ذلك، استقبل الرئيس السوري، بشار الأسد، ووزير الخارجية، فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، أمس، في أول زيارة لمسؤول روسي رفيع في أعقاب اجتماع «أستانا». وذكر بيان لرئاسة الجمهورية في سوريا أن اللقاء دار حول «العلاقات بين سوريا وروسيا والتنسيق بينهما ولا سيما في ظل التطورات الأخيرة، إضافة إلى قضايا محاربة الإرهاب والجهود المشتركة بين البلدين في ملف عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم»، وهي النقاط نفسها التي تم التوافق عليها خلال لقاء «أستانا» الأخير. واللافت في بيان الرئاسة السورية، التطرق بشكل واضح إلى محاولات واشنطن التشويش على مسار «أستانا»، إذ «أكد الأسد أن كل المساعي الغربية للتشويش على جهود الدولة السورية في استعادة الأمن والاستقرار على كامل أراضيها لن تنجح، وأن هذه الجهود تسير وفق تطلعات السوريين للتعافي والاستقرار»، وفق البيان. وخلال اللقاء، شدّد فيرشينين على «ضرورة التحرك ضمن مرحلة جديدة في العلاقات الدولية في ظل خوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من فقدان تحكمهم السياسي والاقتصادي على المستوى العالمي»، الأمر الذي يُعتبر استكمالاً لمسار «أستانا» ولقاءات «البراعية». ومن شأن رفض الدور الأميركي في سوريا، كأحد مرتكزات المسار الروسي للحل في سوريا، والذي انخرطت فيه تركيا بشكل واسع، أن يفتح الباب أمام تصعيد روسي – أميركي متزايد في الميدان السوري. وخلال الشهرين الماضيين، ظهرت هذه البوادر بالفعل عن طريق استقدام واشنطن تعزيزات عسكرية إلى قواعدها في الشمال الشرقي من سوريا، وفي منطقة التنف، بالإضافة إلى تبادل الاتهام بين الطرفين حول خرق اتفاقيات سابقة تمنع الاحتكاك الجوي.

تقرير

إثيوبيا نحو الملء الرابع: مصر لا تملك خياراً

القاهرة - الأخبار

بعد توقف المفاوضات المباشرة بشكل كامل، تستعد إثيوبيا لبدء الملء الرابع لسد النهضة، في خطوة تحاول من خلالها فرض الأمر الواقع على دولتَي المصب، مصر والسودان. ويأتي ذلك بالتزامن مع انشغال السودان بالأزمة الداخلية التي أعاقت حتى التنسيق المصري - السوداني، في وقت تلتزم فيه القاهرة، التي باتت المتحدث الوحيد في الملف، الصمت الكامل تجاه ما يحدث.

وفي الأسابيع الماضية، عمدت أديس أبابا إلى فتح البوابة الغربية للسد وترك البوابة الشرقية من أجل تصريف حوالي 50 مليون متر مكعب من المياه، ومن ثم بدء التخزين مع موسم الأمطار في الشهرين المقبلين، توازياً مع اكتمال الأعمال الإنشائية للسد بنسبة تزيد عن 90%، بما يسمح بتخزين كميات أكبر. وفي ظل إصرار رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، على أن الملء لن يضرّ بمصر، وتأكيد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في المقابل، أن مصر لن تفرّط بقطرة مياه من حقها، لا يزال التنسيق بين الزعيمين، وترتيب لقاء مشترك لبحث الملف، متعذّراً، في حين يتجنب كل منهما الحديث عن الآخر بشكل مباشر. وفي كلّ الأحوال، لم يتطرق اللقاء العابر بين السيسي وأحمد على هامش قمة «ميثاق التمويل العالمي الجديد» في باريس، أخيراً، والذي تزامن مع إعلان إثيوبيا استعدادها للبدء في الملء الرابع، إلى الملف.

وبينما تكمن خطورة الملء الرابع على مصر في الكمية التي سيتم تخزينها خلال موسم الأمطار الذي قد يكون موسماً غزيراً على غرار السنوات الماضية، لا يبدو قلق القاهرة بالغاً إزاء ذلك، بالنظر إلى استقرار المياه المخزنة في بحيرة السد العالي، والتي يمكن أن تستخدم كميات كبيرة منها لتعويض النقص في حال جاء موسم الأمطار ضعيفاً. أما في حال كانت كميات المياه أقل من المتوقع، فستلجأ القاهرة إلى التحرك دولياً لضمان الحصول على الحصة الكاملة في مياه النيل، والضغط على أديس أبابا من أجل فتح بوابات التخزين. إلا أن ما يشكّل مصدر قلق وتهديد كبير لمصر، هو سلامة السد من الناحية الإنشائية، بخاصة أن اكتمال التخزين بأكثر من 40 مليار متر مكعب سيكون بمثابة قنبلة موقوتة في حال انهيار بوابات البحيرة بشكل كامل. ومن الجانب الإثيوبي، لا تزال الدراسات الخاصة بالموقع الجغرافي غائبة بشكل كامل، على الرغم من تعهّد أديس أبابا بعدم إلحاق أضرار بمصر والسودان، كما حدث في المرات الثلاث السابقة.

وفي السياق، تشير التقديرات المبدئية، التي جُمعت من خلال الأقمار الصناعية، إلى أن عملية التخزين هذه المرة قد تصل إلى 20 مليار متر مكعب على الأقل، بما يعني أن بحيرة السد ستحوي أكثر من 44 مليار متر مكعب بعد انتهاء موسم الأمطار من أصل 74 مليار هي السعة الإجمالية للبحيرة. كما أظهرت صور التقطت بالأقمار الصناعية انخفاض مستوى بحيرة السد بنحو 10 أمتار، وتفريغ مياه بنحو 7 مليارات متر مكعب، مع توقعات بقيام إثيوبيا بزيادة ارتفاع الممر الأوسط استعداداً للتخزين الرابع.

وفي حين لا تزال المفاوضات معلّقة، وسط انسحاب الولايات المتحدة وتراجع الاتحاد الأفريقي ومحاولات السيسي استدرار دعم من دول أفريقية للضغط على إثيوبيا، تحافظ مصر على المطالب نفسها؛ وهي اتفاق قانوني ملزم لإثيوبيا من أجل تنظيم عمل بحيرة السد بالشراكة مع دولتَي المصب، وتنظيم عملية الملء بشكل مشترك بما يسمح بعدم حدوث أضرار ووجود أسس واضحة خلال السنوات المقبلة، وهو ما ترفضه إثيوبيا وتراه «تدخلاً» في شؤونها. وتدأب الحكومة المصرية، على لسان وزيري الخارجية، سامح شكري، والري هاني سويلم، على سوق مخاوفها، ومقدمتها وضع مصر على قائمة الدول القاحلة التي تعاني من الفقر المائي مع وصول نصيب الفرد فيها إلى نحو نصف حد الفقر المائي، والاعتماد الكامل على نهر النيل في الحصول على المياه بنسبة 98%، بالإضافة إلى المخاوف من الجفاف وخسارة أراض زراعية نتيجة نقص كميات المياه الواردة من نهر النيل. وفيما يغيب، حتى الآن، أي تحرك رسمي تجاه خطوة الملء الرابع التي أعلنت عنها إثيوبيا رسمياً، برغم المخاوف المصرية المتزايدة، يبقى السؤال: هل تمرر إثيوبيا عملية الملء الجديدة على غرار السنوات السابقة، من دون أي خرق؟

عملية التخزين قد تصل إلى 20 مليار متر مكعب على الأقل (أ ف ب)

رواية تركية لمحادثات «أستانا»: سقف أنقرة لا يزال عالياً

محمد نور الدين

بينما لا يزال الغموض يلفّ المباحثات التركية - السورية، التي جرت على هامش لقاء «أستانا» الرباعي بين مندوبي تركيا وسوريا وروسيا وإيران يومَي 20 و21 حزيران الجاري، في ظلّ الصمت السوري والتركي، كشفت صحيفة «يني شفق» التركية الموالية للرئيس رجب طيب إردوغان عن المطالب التركية، في سياق ما وصفته بـ«عملية تطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا». وذكرت الصحيفة أن أنقرة تنتظر الردّ من دمشق على أربعة شروط تراها ضرورية لبثّ الطمأنينة والثقة في العلاقة بين البلدين، مشيرة إلى أن أوّلها حلّ مشكلة «الإرهاب» في المنطقة؛ ولهذا الغرض، اقترحت تركيا تأسيس آليّة تنسيق عسكرية مشتركة، لتقوم بعمليات مشتركة ضدّ مراكز «الإرهاب»، موضحةً أن كلّ بلد سيتمثّل بمندوب ضمن هذه الآلية التي ستتّضح معالمها أكثر خلال الاجتماعات المقبلة. وفي السياق، أفاد مصدر تركي رفيع المستوى، «يني شفق»، بأن الجانب السوري «لم يُعطِ أيّ جواب» عند سؤاله: «من سيضمن أمن المنطقة؟ هل تستطيعون أن تمسكوا المنطقة وتضعوها تحت إشرافكم؟»، في حال انسحاب أنقرة التي أكّدت، من جهتها، أن «المهمّ بالنسبة إلينا أمن بني شفق». في المقابل، لا تزال سوريا تطالب بانسحاب الجيش التركي من أراضيها، لمواصلة خطوات التطبيع. أمّا بشأن عودة اللاجئين السوريين، فطالبت الحكومة التركية، نظيرتها السورية، بتقديم ضمانات وتعهّدات مكتوبة بشأن ضمان سلامة أمن العائدين إلى سوريا. فيما أشارت مصادر تركية إلى أن الرئيس بشار الأسد أصدر في السنوات الأخيرة أكثر من عفو عام، لكنّ اللاجئين «لم يستطيعوا العودة لأسباب أمنية». وفي هذا الإطار، اقترحت أنقرة على المجتمعين أن يعود السوريون أولاً إلى «مناطق آمنة» تُنشأ لهم، ومن ثمّ يمكنهم الانتقال لاحقاً إلى أماكن انتمائهم، وهو ما يتناقض مع المشاريع التي تنفّذها تركيا على الأرض، إذ إن إردوغان كان قد أعلن، بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية، أن مشاريع إسكان ستبنى بالتعاون مع قطر لعودة مليون لاجئ سوري. وقال حينها إن هذه المنازل لن تكون من طوب ومؤقّتة بل دائمة، وهي

> **يأتي تسريب الشروط التركية في وقت يُسجّل فيه تصعيد ميداني في الميدان السوري**

> ستقام في أماكن متفرقة من الشمال السوري، بدءاً من جرابلس. كما كان وزير الداخلية السابق، سليمان صويلو، قد أفاد بأن تكلفة بناء تلك البيوت سيدفعها «صندوق التنمية» التابع لدولة قطر من خلال اتفاقية وقّعها مع رئاسة «إدارة الطوارئ والإغاثة التركية»، فيما أعلن مدير «صندوق التنمية القطري»، خليفة الكواري، أنه تمّ حتى الآن بناء خمسة آلاف وحدة سكنية من أصل 28 ألفاً و681 وحدة.

وتبدو الشروط التركية بمثابة ردّ على ما تصرّ عليه الحكومة السورية في سياق مسار التطبيع، وعلى رأسه وضع جدول زمني للانسحاب التركي من سوريا، وضرب الجماعات الإرهابية في مناطق وجود الجيش التركي. إلّا أن هذه الشروط تُظهر غير واقعية، لجهة أنها تتجاوز مبدأ الانسحاب أوّلاً، لتقفز إلى التعاون في مكافحة «الإرهاب» الكردي تحديداً، من دون الإشارة إلى مكافحة الجماعات «الإرهابية» في مناطق إدلب وغرب سوريا. وفي السياق، وصفت وكالة «هوار» الكردية لقاءات «أستانا» بـ«المسرحية»، رافضةً اتهام الأكراد بـ«الانفصالية» في وقت تقوم فيه تركيا بتتريك المناطق الموجودة فيها وتغيير بنيتها السكانية. كذلك، قال القيادي في حزب «الاتحاد الديموقراطي السوري»، صالح مسلم، إن «إردوغان، منذ ثماني سنوات، لم يتوقّف عن ضربنا كلّما سنحت له الفرصة»، فيما رأى ضياء أولوصوي في صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» المؤيدة لـ«حزب العمال الكردستاني»، أن سكوت الولايات المتحدة على الهجمات التركية على الأكراد في القامشلي وقتل مسؤوليهم، وعدم إغلاق المجال الجوي أمام الطائرات التركية، وتصويب «إعلان أستانا» على الحكم الذاتي الكردي، هو بمثابة إعطاء ضوء أخضر لتركيا لمواصلة هجماتها. من جهة أخرى، يرتبط الطابع التعجيزي للمطالب التركية بحديث أنقرة المتجدّد، خلال اجتماعات «أستانا»، عن «تغيير الدستور في سوريا من أجل التقدّم في العملية السياسية، ومن ثمّ إجراء انتخابات يشارك فيها السوريون في كلّ أنحاء العالم، وتتشكّل في ضوئها حكومة سورية ذات شرعية»، على اعتبار أن هذه الأخيرة شأن داخلي سوري بامتياز، فضلاً عن أن تطبيقها سيحتاج إلى وقت طويل، وخصوصاً أن تجربة «اللجنة الدستورية» حتى الآن لا تزال مجرد قفاعات هوائية.

ويأتي تسريب الشروط التركية في وقت يُسجَّل فيه تصعيد ميداني في الميدان السوري؛ إذ نقلت وكالة «إخلاص» التركية أن الطائرات الروسية قصفت، السبت الماضي، أهدافاً في شمال اللاذقية وجسر الشغور ومحيط إدلب، ما أسفر عن مقتل 11 شخصاً وجرح ثلاثين آخرين، بينما قالت وزارة الدفاع السورية إن القوات السورية والطائرات الروسية استهدفت مقارّ لـ«هيئة تحرير الشام» في منطقة إدلب وجسر الشغور، وقتلت العديد من قيادات «الهيئة» ردّاً على تمادي الأخيرة في التعدّي على القوات السورية. ولا يبدو التصعيد الحاصل في إدلب ومحيطها، ولا القصف التركي بالمدافع والمسيّرات لمواقع وأهداف كردية في غربي الفرات وشرقيه، نتيجةً لما آلت إليه لقاءات «أستانا»، والتي لا تزال مخرجات نسختها الأخيرة غير واضحة تماماً.

اقترحت تركيا تأسيس آلية تنسيق عسكرية مشتركة (أ ف ب)

ميركاتو

الدوري الإنكليزي يحتكر النجوم: تفوّق «يهدّد» الاستقرار

يُشكّل سوق انتقالات اللاعبين محطّة مهمة لترميم صفوف أندية كرة القدم. الـ«ميركاتو» ينقسم إلى موسمين، صيفي وشتوي، وتصرف خلاله مليارات الدولارات، التي تذهب الحصة الأكبر منها إلى الدوري الإنكليزي الممتاز «بريميرليغ». ومع اتساع فارق الإنفاق بشكل لافت بين أندية إنكلترا وباقي المنافسين خاصة في الدوريات الأربع الكبرى بأوروبا، زادت التساؤلات حول كيفية استمرار بذخ الإنكليز بعد الانشقاق عن الاتحاد الأوروبي، بالتوازي مع معاناة القطاع الكروي العالمي بعد كورونا

حسين فحص

يحتل الدوري الإنكليزي الممتاز صدارة قائمة الدوريات الأوروبيّة الخمس الكبرى من حيث نسب المشاهدين، بحيث تجذب أضواؤه وحوافزه أبرز اللاعبين والمدربين حول العالم. نجاح الـ«بريميرليغ» اللافت استند إلى العديد من العناصر، أبرزها القوّة الاقتصاديّة لحقوق الدوري التلفزيونيّة منذ بداية التسعينيات، والتي سجّلت رقماً قياسياً في آخر الصفقات بلغ 6,3 مليارات دولار لمدة ثلاث سنوات بين عامَي 2022 و 2025، تبعاً لموقع «statista» المختص بالإحصاءات.

صرفت أندية الدوري الإنكليزي الممتاز 815 مليون جنيه إسترليني في سوق الانتقالات الشتوي الماضي

أرقام تفوق بأضعاف ما تحصّله مختلف الدوريات حول العالم، الأمر الذي يجعل الأندية هناك تعيش في بحبوحة مالية، وبالتالي تكون قادرة على شراء أفضل اللاعبين. ظهر ذلك جلياً خلال الموسم الماضية، وتبلور أكثر بعد أزمة كورونا. ففي وقت عادت فيه الأندية حول العالم جدولة ميزانياتها لتجنّب الإفلاس، استمر بذخ الإنكليز ضمن أسواق الانتقالات، دون اكتراث لتبعات التعاقد.

يرجّح استمرار احتكار الدوري الإنكليزي لسوق الانتقالات في ظل ارتفاع عائدات النقل التلفزيوني (أ ف ب)

القوّة المالية عكسها «الميركاتو» الشتوي الماضي، حيث صرفت أندية الدوري الإنكليزي الممتاز 815 مليون جنيه إسترليني مقابل رسوم انتقالات اللاعبين بواقع 53% من الإنفاق العالمي، كأعلى نسبة على الإطلاق. كان تشيلسي أكبر الناشطين بعد صرفه قرابة الـ300 مليون جنيه إسترليني على الصفقات. وبإحصائيّة «صادمة»، فاقت مصاريف «البلوز» وحدها ما أنفقته أندية الدوري الإسباني، الدوري الإيطالي، الدوري الألماني والدوري الفرنسي مجتمعةً، وهو عاد خلال السوق الصيفي الحالي وباع عدداً كبيراً من اللاعبين.

نفقات «مضخّمة»

الإسراف» في نفقات الدوري الإنكليزي الممتاز ليس بالشيء الجديد. ومع ذلك، هناك مخاوف خارجية وداخلية حول فترتَي الانتقالات المنصرمتين إثر اتساع هوّة الإنفاق أكثر من أي وقتٍ مضى. فيمنة «بريكسيت» وما تبعها من فرض قوانين جديدة تطال حركة انتقال اللاعبين الأوروبيين والفئات العمرية إلى داخل المملكة، تساهم في زيادة نفقات الأندية. في هذا الإطار، حثّ الرئيس التنفيذي للدوري الإنكليزي الممتاز، ريتشارد ماسترز، الحكومة البريطانيّة على تغيير قواعد الهجرة، مشيراً إلى أن شكلها الحالي يساهم في رفع رسوم الانتقالات من خلال تصعيب تعاقد الأندية الإنكليزية مع لاعبين أجانب، نتيجة عدم حصولهم بسهولة على إفادة العمل.

وضمن حديثه مع صحيفة «Financial Times»، قال ماسترز إن النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ قبل عامين، قلل من قدرة فرق الدوري على توظيف المواهب الخارجية الأصغر سنّاً والأرخص، بحيث أصبحت القواعد هناك وعي في الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم أيضاً بأن إجراءات «بريكسيت» وما تبعها من فرض قوانين جديدة تطال حركة انتقال اللاعبين الأوروبيين والفئات العمرية إلى داخل المملكة، تساهم في زيادة نفقات الأندية. في هذا الإطار، حثّ الرئيس التنفيذي للدوري الإنكليزي الممتاز، ريتشارد ماسترز، الحكومة البريطانيّة على تغيير قواعد الهجرة، مشيراً إلى أن شكلها الحالي يساهم في رفع رسوم الانتقالات من خلال تصعيب تعاقد الأندية الإنكليزية مع لاعبين أجانب، نتيجة عدم حصولهم بسهولة على إفادة العمل.

وضمن حديثه مع صحيفة «Financial Times»، قال ماسترز إن النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ قبل عامين، قلل من قدرة فرق الدوري على توظيف المواهب الخارجية الأصغر سنّاً والأرخص، بحيث أصبحت القواعد مسؤولة جزئياً عن قيام الأندية بإطلاق فورة إنفاق غير مسبوقة، ما ساهم في تحقيق الرقم القياسي البالغ 815 مليون جنيه إسترليني خلال فترة الانتقالات الشتوية الأخيرة. ومن الشخصيات البارزة التي دعت أيضاً إلى تغيير القوانين، ظهر ريك باري، رئيس اتحاد كرة القدم الإنكليزي باقسامه الاحترافية الثلاثة تحت المستوى الأعلى.

في المحصّلة، يُرجّح استمرار احتكار الدوري الإنكليزي لسوق الانتقالات، في ظل الزيادة المطردة لعائدات النقل التلفزيوني بمعدّل أعلى من المنافسين الأوروبيين في فرنسا وإيطاليا والمانيا وإسبانيا. ومع ذلك، يبقى القلق قائماً حول تبعات اتساع فجوة الصرف، ومدى تاثير «عوائق» بريكسيت على بنية الأندية الإنكليزية.

حول العالم

ذهبية لعزيزة سبيتي في البطولة العربية للألعاب القوى

أحرز لبنان خمس ميداليات ملوّنة في البطولة العربية الـ 23 للألعاب القوى للرجال والسيدات، التي أقيمت في مدينة مراكش المغربية. «غلّة» كبيرة للبنان بعدما أحرز 17 ميداليّة ملوّنة في بطولة غرب آسيا التي أقيمت قبل أسابيع في العاصمة القطرية الدوحة.

وفي المغرب، أحرزت عزيزة سبيتي ذهبية نصف نهائي سباق الـ 200 متر (24,48 ثانية)، إضافة الى فضية نصف نهائي سباق الـ 100 متر (11,82 ثانية)، كما فازت بفضية سباق بدل السيدات (4x4) مع ندى الكردي وجوان المكاري ورشا بدراني وتالا فاخوري.

من جهتها، أحرزت رشا بدراني ميدالية برونزية في سباق 400 متر حواجز، ومثلها لجوان المكاري في سباق 800 متر.

مباراة صعبة لمنتخب تحت 19 سنة

يلتقي منتخب لبنان لكرة السلة للشباب (تحت 19 سنة) نظيره الأميركي عصر اليوم (الساعة 16:00 بتوقيت بيروت)، ضمن منافسات بطولة العالم التي تستضيفها المجر. وكان لبنان قد تلقى خسارتين في أول مباراتين من سلوفينيا بنتيجة (74 . 58)، ومدغشقر (83 . 66)، ليتذيّل المجموعة الثانية. وستكون مباراة اليوم صعبة جداً، وخاصة بعد فوز الأميركيين في أول مباراتين بفارق كبير. وفي حال الخسارة، سينهي لبنان دور المجموعات رابعاً، وسيلتقي منطقيّاً في الدور الثاني مع منتخب إسبانيا التي تتصدر المجموعة الأولى. ورغم الخسارتين، قدّم لاعبو المنتخب اللبناني أداءً جيداً وخاصة أمام سلوفينيا، وكانوا قريبين من خطف الفوز، إلا أن استفاقتهم جاءت متأخرة نوعاً ما، وهو ما صعّب المهمة. ويستفيد اللاعبون من الاحتكاك في البطولة الحالية التي تضم لاعبين على أعلى مستوى، وهو ما سيعطيهم خبرة كبيرة في المواعيد اللاحقة، وخاصة أن هذا المنتخب هو نواة منتخب لبنان الأول للرجال مستقبلًا.

متابعة

مدينة جدّة تستضيف مونديال الأندية

أعلن الاتحادان السعودي والدولي لكرة القدم (فيفا) رسمياً أمس الإثنين اختيار مدينة جدة لاستضافة النسخة المقبلة من كأس العالم للأندية بمشاركة 7 فرق. وكان مجلس الاتحاد الدولي اختار السعودية لتنظيم هذه النسخة في شباط الماضي من دون الإعلان عن اسم المدينة، لتصبح رابع دولة عربية تنظم مونديال الأندية بعد الإمارات وقطر والمغرب. وجاء القرار بعد زيارة رسمية قام بها وفد من مسؤولي الاتحاد الدولي إلى جدّة الأسبوع الماضي للاطلاع على الاستعدادات الجارية لاستضافة البطولة المقرر تنظيمها خلال الفترة من 12 إلى 22 كانون الأول المقبل.

وأكد رئيس الاتحاد السعودي ياسر المسحل، استعداد مدينة جدّة لتنظيم نسخة هذا العام وتوفير تجربة غير مسبوقة للاعبين والجماهير وقال في هذا الصدد: «يُعد قطاع الرياضة ركيزة أساسية لمسيرة التحول المستمرة التي تشهدها المملكة». وأكد المسحل أن استضافة بطولة بحجم كأس العالم للأندية «تمثل فرصة مثالية لتطوير اللعبة محلياً والارتقاء بها نحو آفاق جديدة وإظهار الوجه الحقيقي للمملكة وتسليط الضوء على حسن ضيافة شعبها وشغفه الكبير

بكرة القدم مشدداً على أهمية التعاون والتنسيق المستمر مع فريق عمل الاتحاد الدولي لكرة القدم لتنظيم نسخة استثنائية». وكانت مدينة جدة خلال السنوات الأخيرة قد استضافت عدداً من أبرز الأحداث الرياضية العالمية، منها الكأس السوبر الإسبانية، والكأس السوبر الإيطالية، وسباق جائزة السعودية الكبرى للفورمولا 1، وبطولة العالم في الملاكمة للوزن الثقيل، ومنافسات البطولة الآسيوية للأندية أبطال الدوري لكرة اليد، وبطولة العالم للأندية لكرة اليد «سوبر غلوب»، بالإضافة إلى بطولة العالم للشباب لرفع الأثقال، ونهائيات الجولة العالمية للأبطال لكرة السلة 3x3. والفرق المشاركة في المونديال هي الاتحاد (بطل الدولة المضيفة)، مانشستر سيتي الإنكليزي (بطل أوروبا)، أوراوا ريد دايموندز الياباني (بطل آسيا)، الأهلي المصري (بطل أفريقيا)، أوكلاند سيتي النيوزيلندي (بطل أوقيانيا)، ليون المكسيكي (بطل كونكاكاف) وبطل أميركا الجنوبية الذي لم يحدد بعد.

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ

صادر عن محكمة جزين المدنية برئاسة القاضي إيهاب عاصيري تدعو هذه المحكمة المُدعى عليه زياد الياس زيدان والمجهول محل الإقامة للحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيله القانوني لتبلغ أوراق الدعوى المُسجلة تحت الرقم 2021/234 المُقدمة من بطرس يوسف الحلو بوجه زياد ويوسف الياس زيدان وذلك بمُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أحمد الزين بصفته مُفوض عن جمال ترست بنك شهادة تأمين خاصة العقارين 17/1058 و27 حارة صيدا.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب شربل جان الحجار وكيل المُحامي كميل مراد لموكله سليم جرجس غانم شهادتي قيد بدل ضائع بالعقارين 20 و121 القبع.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب عدنان إبراهيم كوثراني لموكله إبراهيم محمد كوثراني سند بدل ضائع للعقار 241 غسانية.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان قضائي

تدعو محكمة الأحوال الشخصية في صيدا غرفة الرئيس إيهاب بعاصيري من له مُلاحظات على الاستدعاء رقم 2023/498 المُقدم من درويش سلامة بوكالة المُحامية وداد شهاب بموضوع طلب إثبات وفاة أحمد درويش سلامة من صيدا أن يقدم مُلاحظاته خلال عشرين يوماً تلي النشر.

رئيس القلم
ناديا مرعي

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو ورثة المرحوم فؤاد جرجس البستاني أو من يمثلهم لتبلغ أوراق الاستدعاء 2021/1497 المُقدم من المُستدعية مهى حسين الريان والرامي إلى إزالة الشيوع في العقار 127/ بعاصير.

يجب حُضوركم إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق وإلا يُصار وبعد مرور شهرين على آخر نشر يُصار إلى تعيين ممثلاً خاصاً عنكم يقوم مقام المُمثل القانوني سنداً للمادة 15 أصول مُحاكمات مدنية.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان

طلب الياس بوزيد بالوكالة إثبات ببانات جان خوري يوسف أبو زيد في العقار 373 مليخ.

القاضي العقاري
محمد الحاج علي

اعلان قضائي

تدعو محكمة صيدا المُنفردة العقارية المدنية غرفة الرئيس جورج سالم المُدعى عليه جواد كاظم الزبيدي والمجهول محل الإقامة للحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام صورة عن كافة أوراق الدعوى ومربوطاتها بما فيها محضر ضبط المحاكمة كاملاً من صفحة (1 ـ 6) وذلك بالدعوى أساس 2022/401/ مدوّر 2023/384/ والمُقدمة من المُدعية الهام علي ياسين بوكالتها عن يحي ومحمد وأحمد علي ياسين ضد المُدعى عليه جواد كاظم الزبيدي بتاريخ 2022/11/24 بموضوع تحديد مكان ومساحة حق المرور المُعطى للعقار 198 أنصارية الذي تملكه الجهة المُدعية على العقار /1203/ أنصارية بعد استطلاع رأي الخبرة الفنية بهذا الشأن على أن لا تقل عرضه عن خمسة أمتار وذلك وفقاً للقوانين المرعية الإجراء مع الاستعداد المُطلق لدفع التعويض اللازم الذي يوازي قيمة الأمتار التي ستقتطع من عقار المُدعى عليه والذي يعود تقديره للرئاسة الكريمة واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال مُهلة عشرين يوماً تلي النشر وإلا يتم إبلاغك بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
ناديا سعيد مرعي

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية
لقد حكمت محكمة الجنايات في النبطية برئاسة القاضي إلهام الحجار وعضوية المستشارين السادة جوزف نصر وجورج عطية وبحضور المحامي العام لدى المحكمة القاضي بسام الحاج سليمان وأمين السر السيدة ريما الحاج حسن بتاريخ 2023/6/6 على المُتهم ياسر محمد حرب جنسيته اللبنانية محل إقامته حارة صور قرب محلات علي ماريا لبيع الخليوي والدته سلوى تولد 1998 سجل 208 حاروف أوقف غيابياً بتاريخ 2022/12/20 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المُتهم أعلاه بجناية المادة 125 مُخدرات وبإنزال عقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه مع غرامة بقيمة مئة مليون ل.ل. سنداً لها وإدانته بجنحة المادة 127 مُخدرات وبحبسه وبتغريمه لمدة ثلاثة أشهر وبقيمة ثلاثة ملايين ل.ل. سنداً لها وبإدغام العقوبتين المُشار إليهما أعلاه عملاً بأحكام المادة 205 عقوبات بحيث أن تُنفذ بحقه العقوبة الأشد والعائدة للجناية والمُحددة بالأشغال الشاقة المُؤبدة وبالغرامة بقيمة مئة مليون ل.ل. واعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيّماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبنشر الحُكم أصولاً وبإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات كافة.

وفقاً للمواد 126 و125 مُخدرات و638 ع معطوفة على المادة 219 عقوبات من قانون العقوبات.

لارتكابه جناية اتجار وترويج مُخدرات وتدخّل في سرقة
وقررت إسقاطه من الحقوق المدنية وعيّنت له قيّماً لإدارة أمواله طيلة مدة فراره.

في 2023/6/13
رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 120

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية
لقد حكمت محكمة الجنايات في النبطية برئاسة القاضي إلهام الحجار وعضوية المستشارين السادة جوزف نصر وجورج عطية وبحضور المحامي العام لدى المحكمة القاضي بسام الحاج سليمان وأمين السر السيدة ريما الحاج حسن بتاريخ 2023/6/6 على المُتهم زين العابدين نايف المصري جنسيته اللبنانية محل إقامته حورتعلا والدته سعاد تولد 1972 سجل 37 حورتعلا أوقف غيابياً بتاريخ 2022/1/11 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المُتهم زين العابدين نايف المصري المبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 126 مُخدرات وبإنزال عقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه مع غرامة بقيمة مئة مليون ل.ل. سنداً لها. وبتجريمه بجناية المادة 125 مخدرات وبإنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بحقه مع غرامة بقيمة مئة مليون ل.ل سنداً لها، وبتجريمه بجنحة المادة 638 عقوبات معطوفة على أحكام المادة 219 من القانون عينه بندها الخامس وبإنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بحقه لمدة ثلاث سنوات سنداً لهما ومن ثم بإدغام العقوبات المُشار إليها أعلاه عملاً بأحكام المادة 205 عقوبات على أن تُنفذ بحقه العقوبة الأشد والمحددة بعقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة مع غرامة بقيمة مئة مليون ل.ل. واعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيّماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبنشر الحُكم أصولاً وبإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات كافة.

وفقاً للمواد 125 و127 مُخدرات من قانون العقوبات.

لارتكابه جناية اتجار وترويج مُخدرات وقررت إسقاطه من الحقوق المدنية وعيّنت له قيّماً لإدارة أمواله طيلة مدة فراره.

في 2023/6/13
رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 120

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2023/6/6 على المُتهم زين العابدين نايف المصري جنسيته اللبنانية محل إقامته حورتعلا والدته سعاد تولد 1972 سجل 37 حورتعلا أوقف غيابياً بتاريخ 2022/1/11 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المُتهم زين العابدين نايف المصري المبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 126 مُخدرات وبإنزال عقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه مع غرامة بقيمة مئة مليون ل.ل.

إعلان

عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل
إن قائمقام المتن بالإنابة القائم بأعمال بلدية الضبيه، ذوق الخراب، حارة البلانة عوكر.

بناءً على القرار رقم 74 تاريخ 2022/1/27 الصادر عن السيد وزير الداخلية والبلديات القاضي بإعلان حلّ مجلس بلدية الضبيه – ذوق الخراب – حارة البلانة – عوكر، وتكليف قائمقام المتن بأعماله حتى انتخاب مجلس بلدي جديد، تعلن:

عن وضع جداول التكاليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن العام 2023 وما قبل قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، وتلفت النظر إلى ما يلي:

أولاً: عملاً بأحكام المادة 106 من القانون رقم 88/60 (قانون رسوم العلاوات البلدية وتعديلاته) على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بأحكام المادة 109 من القانون رقم 88/60 (قانون رسوم العلاوات البلدية وتعديلاته) تُفرض غرامة وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند أولاً ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

ثالثاً: يُعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي لكل مكلف وقاطع لمرور الزمن للذين لم يسددوا ما يترتب عليهم من رسوم بلدية عن الأعوام السابقة عملاً بأحكام القانون 88/60 مع حفظ حق البلدية باستدراك أي خطأ قد يتبيّن لاحقاً.

الضبيه في 2023/6/20
قائمقام المتن بالإنابة
القائم بأعمال بلدية الضبية – ذوق الخراب حارة البلانة – عوكر
مارلن الحداد
التكليف 121

إعلان

عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل
إن قائمقام المتن بالإنابة القائم بأعمال بلدية الضبيه، ذوق الخراب، حارة البلانة عوكر.

بناءً على القرار رقم 74 تاريخ 2022/1/27 الصادر عن السيد وزير الداخلية والبلديات القاضي بإعلان حلّ مجلس بلدية الضبيه – ذوق الخراب – حارة البلانة – عوكر، وتكليف قائمقام المتن بأعماله حتى انتخاب مجلس بلدي جديد، تعلن:

عن وضع جداول التكاليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن العام 2023 وما قبل قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، وتلفت النظر إلى ما يلي:

أولاً: عملاً بأحكام المادة 106 من القانون رقم 88/60 (قانون رسوم العلاوات البلدية وتعديلاته) على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بأحكام المادة 109 من القانون رقم 88/60 (قانون رسوم العلاوات البلدية وتعديلاته) تُفرض غرامة وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند أولاً ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

ثالثاً: يُعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي لكل مكلف وقاطع لمرور الزمن للذين لم يسددوا ما يترتب عليهم من رسوم بلدية عن الأعوام السابقة عملاً بأحكام القانون 88/60 مع حفظ حق البلدية باستدراك أي خطأ قد يتبيّن لاحقاً.

الضبيه في 2023/6/20
قائمقام المتن بالإنابة
القائم بأعمال بلدية الضبية – ذوق الخراب حارة البلانة – عوكر
مارلن الحداد
التكليف 121

نقابة المؤسسات السياحية البحرية في لبنان

قرر مجلس النقابة في جلسته المُنعقدة بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠٢٣ إبلاغ الزملاء الكرام عن جمعية عمومية على جدول أعمالها:

١ - إطلاع الزملاء على أوضاع النقابة ومُناقشة أعمال المجلس.
٢ - مُناقشة الميزانية العمومية وإبراء ذمة المجلس السابق.
٣ - انتخاب اثنا عشر عضواً لمجلس النقابة الجديد (١٢).

وذلك نهار الأربعاء المُوافق بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٢٣ في مركز غرفة التجارة والصناعة (جونيه - طريق المغلب البلدي).

وفي حال عدم اكتمال النصاب تعقد جلسة ثانية بمن حضر يوم الأربعاء المُوافق في ١٨ تموز في الساعة العاشرة صباحاً ولغاية الساعة الواحدة في المكان نفسه.

الرجاء أخذ العلم

موسيقى

سمية بعلبكي: أنغام من أفلام الزمن السعيد

فاتن حمّوي

مساء اليوم، تجتمع المطربة اللبنانية سمية بعلبكي مع ثلاثين عازفاً بقيادة المايسترو هاروت فازليان وكورال مؤلّف من ستة أشخاص ضمن أمسية يعود ريعها إلى دعم التعليم في المدارس الرسمية. هذه المدارس التي تواجه اليوم ضغطاً هائلاً مع اشتداد الأزمة المعيشية والاقتصادية على كاهل اللبنانيين. الأمسية تشكّل التجربة الثانية التي تجمع سمية بعلبكي بالمايسترو الذي يقول لنا: «بعد قيادتي لحفلات السيدة فيروز وجولّيا بطرس في المجال الشرقي، أردتُ أن أخطو خطوةً إلى الأمام على صعيد الأغنيات الشرقية واللبنانية. أسميت الحفلة الأولى Viva La Divas وقدّمنا أغنيات من العالم العربي لأم كلثوم وأسمهان. كانت تجربة جميلة مع سمية، ونحن متفاهمان على كلّ ما نريد تقديمه. الأمسية الثانية التي تقام اليوم، تحمل عنوان «أنغام وأفلام» حيث فكّرت في تقديم أغنيات أفلام ليس فقط للنساء ولكن أيضاً للرجال مثل عبد الحليم حافظ، وفريد الأطرش، ووديع الصافي... ومن النساء، هناك ليلى مراد، وفيروز، وصباح... الجميل في الفكرة أن تغني سمية أغنيات الرجال. هي أربع عشرة أغنية وعالم جديد بالنسبة إليّ. أحب هذه الأغنيات وأتعامل بها بطرزاجة، لأنني أقدّمها للمرة الأولى على خشبة المسرح. أحببتُ العودة إلى الأغنية الأصلية والتسجيل الأساسي للأغنيات. الحفلة مقاربة طازجة وحيوية للأغاني القديمة من دون توزيع جديد. كلّ أغنية هي جوهرة... إحدى هذه الأغنيات سنضمّنها موالاً في منتصفها، وسمية استغربت هذه المقاربة، وهناك سبب لاختيارنا وليس عشوائياً». يستوقفنا بوستر الحفلة الذي يحاكي بوسترات الأفلام القديمة. يعلّق هاروت فازليان: «بوستر الحفلة هو فكرتي، نابع من الحنين لطفولتي، تذكّرت السينما في ساحة البرج والبوسترات، وكيف كان الخطّاطون يكتبون بخطّ اليد على هذه البوسترات. وجدنا الفنان إمام عزّ الدين الذي تولّى رسم البوستر وكان والده يعمل على البوسترات في الماضي».

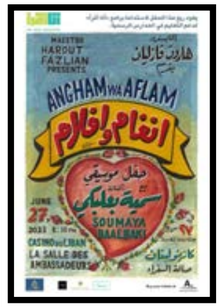

> أمسية تتضمن أجمل المحطات الغنائية في السينما العربية

سمية بعلبكي والمايسترو هاروت فازليان في أمسية العام الماضي (نبيل اسماعيل)

بعد الحدث

«راهب العود» يحاور شربل روحانا: التجربة الطليعية تبلغ الذروة

هالة نهرا

كانت الأجواء ساحرة، مساء الأحد، في باحة «معهد فيلوكاليا» في بيطنورة، مَمهورة بالدهشة وتوق الذوّاقة التاريخي، قبيل الأمسية وبعدها، إلى إعادة سماع «جدل» مارسيل خليفة في أداء حيّ. كعادتها، اهتمّت الأخت الموسيقية مارانا سعد بتفاصيل الحفلة مسبقاً وقدّمتها بكلمة ترحيب بالحضور. كان الجمهور في حال من التماهي والنشوة، يرهف السمع إلى «راهب العود» في حواره الجدليّ مع عود شربل روحانا. شُفّت الحفلة عن نضوج التجربة الطليعية واختمارها، مع صون الطرّاجة الإبداعية الكامنة في النصّ الموسيقي المدوَّن لمؤلّفه مارسيل، ويمكن اعتباره صاحب مدرسة لبنانية وعربية في العود، في موازاة المدارس المصرية والشامية والعراقية. علماً أنّ خليفة كتب أيضاً منهجاً لآلة «ديوان العود» الذي لم يصدر بعد المخصّص لعشاق العود والملمّين بالعزف المنوَّط.

وسّع خليفة في «جدل» مروحة إمكانات العزف على الآلة تقنياً في الكتابة المغايرة لها، من دون أن يطغى الجانب التقني على الإبداعي والإحساس الرفيع. هكذا تمظهرت البراعة التأليفية في نواة الرؤية الموسيقية السديدة.

«جدل» تحدٍّ للذات والأوتار ورشاقة الأصابع وقدراتها، ولروح التأليف العربي، لإثبات ملاءمة العود الإضافية الرحبة ودوره غير المقتصر على مرافقة الغناء والتقاسيم الارتجالية. دوّن مارسيل تقاسيمه عمداً في «جدل» وأفرد هامشاً للارتجال فتبدّتْ شخصية الآلة العصرية واستقلاليتها في كتابة مؤسلبة لها تشتمل على الكثير من الجماليات وتبقى للتاريخ نموذجاً ومثالاً، وحافظ على خصوصياتها وخصوصيات الموسيقى العربية بالتوازي مع نسجه الخطوط التناغمية المتقنة والحداثية في خلطة تجديدية رائدة جدلياً منذ التسعينيات. اتّهمه بعضهم وقتذاك باقتراف قطيعة مع مشروعه الغنائي، وهذا غير صحيح بدليل استمراره في الغناء، علماً أنه يتهيّأ حالياً لإطلاق «جدارية» محمود درويش التي انكبّ منذ زمن على مَوْسَقتها، وأنّ الخط الغنائي والتأليف الآليّ غير متعارضين، بل يتوازيان ويتقاطعان ويكمل أحدهما الآخر في مسيرة مارسيل الحرّة والمتحرّرة مما لا يفيدها أو يغنيها في التقدّم والتطوّر على مستوى الرؤية الفنية التي يجترحها أو يرتئيها.

مارسيل خليفة وشربل روحانا خلال الأمسية

«جدل» لا يعكس نوستالجيا ضمنية إلى التسعينيات فحسب، بل ينظر إليه الدارسون بوصفه مرجعاً للكتابة المتقنة النوعية للعود. يمكن اعتبار «جدل» ثورة ناعمة جداً في التأليف لآلة مشرقية عربية تستحق رعاية فضلى، انطلاقاً من ولع صاحب «كونشرتو الأندلس» بالعود، وحرصه على مكنوناته وأمدائه، وعلى خصائص الموسيقى العربية التي لا تُمَسّ. لم ينزلق بذلك إلى مطب التغريب، محافظاً على المقامات والأصالة العربية وهوية الآلة رغم استعانته بأدوات وآليات موسيقية غربية جلية. يبرز التراث المعصرن في العمل في محطّات مثل «البنت الشلبية» و«يا بنات اسكندرية» و«قدّك المياس يا عمري» أو «يا ليل الصبّ متى غده»...

نجح خليفة في تظهير حوار العود العربي الذي ينهل أيضاً من قنوات وروافد علمية غربية في تالفات الكتابة الموسيقية، وهذا حقّ مشروع لأنّ الموسيقى لغة عالمية وللمبدع حقّ التصرّف بملء الإرادة. في ختام الحفلة، غنّى مارسيل «ريتا» (شعر محمود درويش) وكان الجمهور كوْرَسه.

«جدل» عملٌ موسيقي خالد وحفْرٌ في غير المتحقّق حتى التسعينيات بتلك الجودة العليا في أفلاك العود.

مهرجان

«دوابر» تعيد الثقافة إلى قلب القاهرة

أعلنت إدارة المهرجان عن استضافة عدد من المؤلفين من بينهم إيمان مرسال

القاهرة ـ محمد الخولي

بين 6 و 15 تموز (يوليو)، تشهد القاهرة «مهرجان دوابر الثقافي» الذي جاء ثمرة تعاون بين مكتبتَي «تنمية» و«ديوان» بهدف جمع كبار الكتّاب والمفكرين بجمهور القراءة، وتوسيع دائرة القراءة والثقافة في مصر والوطن العربي، يرافقه معرض كتاب متنوّع يُرضي مختلف أذواق القرّاء. ووصفت خطوة المهرجان بـ«المهمة» كونها قد تكون مقدمة لفعاليات مشابهة تتحد فيها المكتبات وتقدّم أنشطة ثقافية مشتركة يكون لها الكثير من الفوائد سواء للقرّاء أو الناشرين.

يأتي المهرجان في ظلّ أزمة اقتصادية ضخمة تعانيها مصر حالياً انعكست بشكل أو بآخر على سوق صناعة الكتب، وهذه المعارض والمهرجانات قد تشكّل فرصة جيدة لإتاحة الكتب بأسعار مخفّضة للجمهور من ناحية، ومن الناحية الأخرى تكون فرصة كبيرة للناشرين لعرض أعمالهم والترويج لها.

ولن يكتفي المهرجان ببيع الكتب، التي ستشمل أحدث وأهم الإصدارات باللغة الإنكليزية وأحدث إصدارات دور النشر العربية والمصرية، بل من المقرر أن يشهد المهرجان فعاليات ثقافية وفنية وورش عمل. ولا تسعى إدارة المهرجان أن تكون بديلاً أو حتى منافساً لأي معرض حكومي، لكن كما هو معلن عنها تريد فقط إقامة فعالية ثقافية كبيرة تكون فيها الكتب متاحة للقرّاء في توقيت لا تُقام فيه معارض للكتب في الدول العربية. وبحسب إعلان دعائي للمهرجان، تنصب رؤية «دوابر» على «توسيع نطاق المعرفة وإبراز قيمة الثقافة في تكوين الوعي، وكذلك تحفيز الإبداع على مختلف المستويات».

وقال خالد لطفي، مؤسس مكتبة «تنمية» لنا إنّهم «فكروا مع مكتبة «ديوان» في طريقة جديدة تشجع الناس وتحمسهم لزيارة المهرجان، وبالتالي تكون فرصة للقراء للإطلاع على الجديد من الكتب ولقاء كتّابهم المفضلين». وأضاف أن المهرجان يتضمن فعاليات كثيرة من بينها ورش للسينما والكتابة الإبداعية وندوات لكتّاب كبار وشباب، وفعاليات تخاطب الأطفال واليافعين، بالإضافة إلى توافر كتب عربية وإنكليزية لدور نشر مصرية وكتب مخفضة وكتب مستعملة، حتى تتداخل الدوائر الثقافية وتتكامل في مناخ تفاعلي على الوجه الأكمل.

وأكد خالد أنهم قرروا أن يُقام هذا المهرجان بشكل سنوي، لافتاً إلى أنه لا مانع أن يُقام مثل هذا المهرجان بعد ذلك خارج القاهرة «لكن هذا يحتاج تجهيزاً مختلفاً، والتركيز الآن على نجاح المهرجان الذي سيُقام في منطقة وسط البلد في القاهرة».

من جانبها، قالت ليال رستم، مديرة النشر ومؤسسة «دار ديوان»، في مقطع دعائي للمهرجان إن السبب وراء اختيار «سينما راديو» في وسط القاهرة، يعود إلى أنّ هذه المنطقة تحديداً شهدت الكثير من الذكريات لمؤلفين وميدعين وفنانين. «لذلك جاء اختيارنا لإقامة «مهرجان دوابر» في وسط البلد ليكون لكل الناس، لكل مثقف وكل مهتم بالثقافة والقراءة سواء كان من الكبار أو الأطفال».

واعلنت إدارة المهرجان عن استضافة عدد من المؤلفين العرب والمصريين من بينهم إيمان مرسال، وميرال الطحاوي، في ندوة بعنوان «الكتابة الذاتية» للحديث عن أدب السيرة الذاتية، وموقعه في الأدب العربي الحديث، والكاتب العراقي سنان أنطون في احتفال لإطلاق وتوقيع روايته الجديدة «خزامى»، وندوة للكاتب والباحث المغربي عبد الإله بن عرفة عن كتابه «الديوان الكبير لابن العربي الحاتمي»، وهو دراسة وتحليل لشعر الفيلسوف الصوفي الأندلسي الشهير.

> يأتي المهرجان في ظلّ أزمة اقتصادية ضخمة انعكست على سوق صناعة الكتب

ويتضمن المهرجان أيضاً استضافة الكاتبة الكويتية بثينة العيسى في ندوة عن «الكتابة الإبداعية» لتعلم تقنيات كتابة الرواية من التخطيط والفكرة والبناء الدرامي للحبكة، وأنواع الشخصيات والمنظور، وكيفية بناء حوار بين القارئ والشخصية. ويشهد المهرجان ندوة أخرى بعنوان «تطوير النصوص الدرامية» مع المؤلف محمد أمين راضي، للتدريب على تطوير السيناريو كمرحلة متقدمة من مراحل بناء السيناريو الكامل. ويامل الكثير من الناشرين وأصحاب المكتبات أن تتكرر تجربة «مهرجان دوابر» باتحاد مكتبات أخرى تسير على الطريق نفسه.

رادار

استغناء عن المقدّمين المخضرمين

beIN Sports تجدّد شبابها

ايمن جادة

زكية الديراني

«لقد وصلوا إلى سنّ التقاعد». هذا هو التبرير الذي قدّمته وسائل الإعلام القطرية في محاولتها تفسير خطوتها المتمثلة في استغناء قناة beIN Sports عن عدد من قدامى المعلّقين والإعلاميين الرياضيين العاملين في الشبكة. فقد كشفت الشاشة التي تأسست عام 2015، بأنها أقدمت على صرف مجموعة من المعلّقين المخضرمين وهم: التونسيان رؤوف خليف وهشام الحلصي، والجزائري لخضر بريش، إلى جانب القطري يوسف سيف، والقطري السوري أيمن جادة.

من يتابع الأخبار الرياضية، يعرف أن تلك الأسماء تُعدّ من الجيل المخضرم في الإعلام الرياضي، تتمتع بخبرة في مجال التحليل والتعليق على الأحداث الرياضية من الاستديو. إذ يعتبر لخضر بريش صاحب مسيرة ملفتة في مجال تقديم الأخبار الرياضية في الاستديوات، بعدما تنقّل بين عدد من القنوات القطرية والسعودية والإماراتية. عمل الإعلامي الجزائري في شبكة mbc في بداية تأسيسها في تسعينيات القرن الماضي، والتحق لاحقاً في قناة «أبو ظبي» الإماراتية، قبل أن يحطّ رحاله عام 2003 في قناة «الجزيرة» ومن ثم محطة beIN حيث تحوّل إلى أهم نجومها.

أما المعلّق القطري يوسف سيف، فيعدّ أحد أقدم المعلقين الرياضيين القطريين، يتمتّع بشعبية جماهيرية واسعة، لكنه تخطى سنّ السبعين، فأحالته الشاشة إلى التقاعد، مع العلم أنّ المعلّق كان يغيب عن الكاميرا في الماضي، ويعود إليها بعد فترة كنجم قطري فيها.

في هذا السياق، تلفت المعلومات إلى أن beIN Sports قررت أخيراً التعاقد مع جيل قطري شاب قوامه مقدمون ومحلّلون ينشطون على صفحات السوشال ميديا، وترى القناة أنّه قادر على إيصال الخبر بشكل جذاب يخاطب الشرائح العمرية كافة. وتوضح المصادر بأن خطوة beIN لم تكن مفاجئة في ظل التغيرات التي يشهدها الإعلام، مشيرة إلى أن القناة كانت ستعلن عن قرارها في بداية العام الحالي. لكن إقامة مباريات «المونديال» في الدوحة في الخريف الماضي، أجّل الخطوة، إذ جدّدت الشاشة تعاقدها مع المصروفين، قبل أن تتخذ قرارها النهائي أخيراً، بعد هدوء ضجة «المونديال».

على الضفة نفسها، يصف بعض المتابعين لملفّ beIN بأنّ المصروفين هم من أصحاب «المدرسة التقليدية» في الإعلام، ولم يواكبوا التطور الحاصل في عالم التلفزيون، بينما وضعت الشاشة القطرية في سلّم أولوياتها، خطةً للتعاقد مع الجيل الشاب بعد سيطرة الخبر الرياضي على باقي الأخبار في العالم، وإفساحاً في المجال أمام الشباب القطري بعد سيطرة «الجزائريين والتونسيين على عالم الإعلام القطري». تشير المعلومات إلى أنّ القناة الرياضية وضعت سياسةً جديدة بدأت بتطبيقها تزامناً مع «المونديال»، ساعيةً إلى ضخّ «دماء» جديدة في شرايينها، وخصوصاً أنّه يُعرف عن beIN تحوّل معلّقيها مع مرور الوقت إلى نجوم في عالم الرياضة، على اعتبار أنها تحظى بنقل مباريات عالمية (الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم، الدوري الإسباني، الدوري الإيطالي...) بشكل حصري على شاشتها. مع انتشار خبر صرف الإعلاميين من القناة القطرية، بدأت الأصوات ترتفع معترضة على الخطوة، ومعتبرةً أنّ الاستغناء عن المقدمين المخضرمين قرار مجحف بحقهم، لأنّ الصحافة مهنة يراكمها العمر خبرةً ومعرفةً وكفاءة.

يذكر أنها ليست المرة الأولى التي تصرف فيها قناة beIN Sports عدداً من موظفيها. ففي عام 2019، استغنت عن 300 موظف من مختلف أقسام القناة على إثر خسائر مالية فادحة مُنيت بها، إلى جانب التراجع الكبير في إيرادات خدمات التلفزيون المدفوعة.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 27 حزيران 2023 العدد 4949

سياحة داخلية

دوما تنافس قرى العالم... مَن الأجمل؟

رضا صوايا

بعدما تربّعت على عرش الجمال اللبناني كإحدى أجمل القرى اللبنانيّة، تخوض بلدة دوما (قضاء البترون) منافسة محتدمة مع مئات القرى من عشرات الدول للفوز بجائزة «أفضل القرى السياحية» في العالم لعام 2023، التي تنظمها «منظمة السياحة العالميّة» ويُفترض أن تصدر نتائجها في أواخر العام الحالي.

اختارت وزارة السياحة بلدة دوما لتكون ممثلة لبنان الوحيدة في النسخة الثالثة من المسابقة، التي سبق لبلدة بكاسين الجزّينيّة أن كانت من ضمن الفائزين بها في نسختها الأولى عام 2021.

وبحسب «منظمة السياحة العالميّة»، تهدف مبادرة «أفضل القرى السياحية» إلى «جعل السياحة محرّكاً للتنمية الريفية والرفاه، وإلى تسليط الضوء على أمثلة بارزة للمقاصد السياحية الريفية ذات الأصول الثقافية والطبيعية، التي تصون وتعزز القيم والمنتجات وأنماط الحياة الريفية والمجتمعية، وتلتزم بمفاهيم الابتكار والاستدامة في جميع جوانبها».

تعتبر حظوظ دوما مرتفعة نظراً إلى المقوّمات التاريخية والثقافية والطبيعية والعمرانية التي تتميّز بها، ما يجعلها مقصداً سياحياً استثنائياً، حتى باتت زيارتها مضرب مثل في لبنان، وهي التي اشتهر بها القول: «متل العايز مشوار ع دوما».

يُشير رئيس البلدية، أسد عيسى، إلى أنّ «فور تبلغ البلدية قرار وزارة السياحة، تحوّلت إلى خلية نحل. عمدنا إلى إنشاء لجنة من أبناء القرية من ذوي الاختصاص والخبرة لمناقشة الأفكار وتحضير ملف متكامل يعكس جمال دوما ومقوّماتها السياحية وفق الشروط المطلوبة من قبل منظمة السياحة العالميّة. وقد بادرنا في هذا الصدد إلى إنجاز فيديوات تعريفية عدّة عن دوما، بمشاركة أبنائها من الأعمار كافة، إضافة إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة التي تغطي كلّ جوانب

الحياة في القرية، والموثّقة بالأدلة والبراهين». ويلفت إلى أنّ العمل «تطلّب جهداً جبّاراً، خصوصاً أنّ جذور دوما ضاربة في القدم»، إذ تُشير المراجع التاريخية والآثار التي تحويها البلدة إلى أنّها كانت مزدهرة منذ العهدين اليوناني والروماني، فالعديد من كنائسها الحاليّة كانت في السابق معابد لآلهة وثنية، أبرزها إله الصحة أسكلابيوس، الذي لا يزال ناووس كاهن المعبد المخصّص له جاثماً في وسط ساحة البلدة. ويكشف عيسى عن وجود «منقوشات على الصخور في نطاق دوما تعود إلى زمن الإمبراطور الروماني أدريانوس، تحرّم قطع الأشجار، إضافة إلى خوابي اكتشفت أخيراً في السوق تبيّن أن تاريخها يعود إلى العصر البيزنطي. أضف إليها الوثائق الموجودة في البلدية ومنها الفرمان السلطاني الذي أجاز لأهالي دوما حماية السكة السلطانية، التي عُرفت لاحقاً باسم سكّة الشام».

يعتبر سوق دوما التاريخي (بدأ بالظهور في مطلع القرن السابع عشر ويخضع لعملية ترميم شاملة منذ أواخر العام الماضي) عصب الحياة فيها وركيزة ازدهارها، ولا سيّما منذ القرن التاسع عشر. نشوء السوق يعكس ذكاء أهالي البلدة الذين عرفوا كيفية الإفادة من موقعها المميز الذي يشكّل صلة وصل ما بين الداخل والساحل على سكّة الشام، وهو ما ترجم في تخصيص خمسة مداخل للسوق، كلّ منها معدّ للقادمين من منطقة معيّنة: البترون وجبيل والهرمل وبعلبك وطرابلس.

النهضة التي شهدتها دوما، جعلتها عاصمة الناحية الجردية لجبل لبنان القديم، وهو ما حتّم على السلطات العثمانية الاعتراف بمكانتها، وبالتالي إصدار فرمان سلطاني يقضي بإنشاء قوميسيون بلدي عام 1881 لتكون بذلك بلدية دوما، من أوائل البلديات التي تأسّست في لبنان.

انعكس التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في البلدة على سكانها الذين أفادوا من تحسّن أحوالهم المادية لبناء منازل تراثية عريقة، يقدّر عددها حالياً بأكثر من 300، يكلّل معظمها القرميد الأحمر فيما تتميّز بعمارتها المتفرّدة وهندستها الفخمة والرسومات المبهرة التي تزيّن الكثير من السقوف. ويؤكد عيسى أنّ دوما «تعتبر مقصداً لمحبي العمارة في لبنان ومن حول العالم».

ترافقت النهضة العمرانية مع نهضة ثقافية وعلمية في البلدة، تشهد عليها كثرة المدارس التي تأسست في البلدة منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن دوما، المطران أنطونيوس بشير، مترجم مؤلّفات عدّة لجبران خليل جبران. ومن على مسرح ناديها، اعتلت أوّل سيدة مسرحاً في الشرق. أما «صيدلية النور» التي تأسست فيها عام 1860، فتعتبر من أوائل الصيدليات بالمعنى الحديث للكلمة في الشرق. وفي سوقها، افتتح فؤاد صوايا عام 1951 السينما التي عُرفت باسمه، قبل تسع سنوات من ظهور التلفزيون في لبنان.

صدر دوما رحب لزوّارها، إذ تحوي مطاعم وبيوت ضيافة كثيرة، إضافة إلى فندقها الشهير الدائري الشكل الذي تأسّس في ستينيات القرن الماضي بفضل تبرّعات الأهالي. كما توفّر دوما لمحبّي الطبيعة مسارات مشي عدّة، أبرزها مسار سكة الشام الذي يصل دوما ببالوع بلعة، المعلم الطبيعي الاستثنائي.

على بالي

أسعد أبو خليل

الخلاف بين الحزب والتيار يشتعل ويستعر على مواقع التواصل الاجتماعي. والحفلة تزداد سخونة والكلام يزداد رعونة. ولا يمكن تبرئة فريق في هذا الصراع المحتدم. وأعداء التيار وأعداء الحزب يشاهدون ما يجري، ويهتفون من أجل استمرار الصراع إلى الأبد. قد يكون الخلاف بين الطرفين من أفدح أخطائهما. كل فريق يحاول أن يذكّر الآخر بجميله، فيما العلاقة كانت نفعيّة، مع أنّ الحزب استفاد من التحالف أكثر ممّا استفاد التيار، لأنّ الحزب كان يعلم أن الحملة العالمية الغربية الإسرائيلية ضدّه استهدفت عزله في قوقعة طائفية. وهذا الإصرار غير المفهوم من قبل الحزب على شخص سليمان فرنجيّة (وكأن مواهب طائفة كاملة تلخّصت فيه)، دفع بالتيار إلى الانفصال، ولم يسعَ الحزب كثيراً من أجل إصلاح ذات البين، ربّما لأنّ كل تحالف وكل تفاهم وكل ائتلاف يبقى أدنى مرتبة وأقل أهميّة من التحالف بين الحزب والحركة (هل لأنّ في ذلك نصراً للطائفة؟). عندما تشاهد التسعير السجالي بين الطرفين تدرك كم أن المؤامرة تحقّقت، من دون جهد، ضدّ الطرفين معاً. منذ حرب تموز، والمؤامرة الصهيونية أرادت فصل الطرفين بعضهما عن بعض. وتعامل الطرفان بذكاء شديد على مرّ السنوات لتفويت الفرصة على الأعداء لتحقيق ذلك. لكن الأشهر الماضية سجّلت استخفافاً كبيراً من قبل الحزب نحو التفاهم. وهذا ليس جديداً. الحزب يبرهن مرّة أخرى أنّ فهمه للمجريات السياسية منذ الانتفاضة محكوم بصورة أساسية بما ترتئيه قيادة الحركة الحليفة. في الانتخابات المقبلة، سيدفع الطرفان ثمناً باهظاً لعزل بعضهما عن الآخر، وسيستفيد من ذلك أعداء الطرفين في طائفتيهما. وكان على الحزب (في كل عهد ميشال عون) أن يعترض ولو بخفر على مساعي «أمل» لإفشال كل مشاريع العهد. هذا لا يبرّئ أبداً عهد ميشال عون من أخطاء كارثية في كل المجالات، ولكن الحزب تفرّج على حملات عدائية من حليفه الشيعي ضد حليفه الماروني. وساهم هذا في تقويض مصلحة ليس التيار فقط، بل التحالف والحزب أيضاً.

المفكرة

هشام كايد: المرأة توقف نجاة

■ بالتعاون مع «جمعية السبيل» الثقافية، يدعو «نادي لكلّ الناس»، اليوم الثلاثاء إلى حضور فيلم Three Quarters (ثلاثة أرباع) لهشام كايد، في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية)، على أن يليه حوار مع المخرج. على مدى 52 دقيقة، يروي الشريط قصص نجاح في زمن تسوده الأزمات والحروب، تعطي دافعاً وحافزاً للاستمرار. منذ بدء الأزمة في سوريا في آذار (مارس) 2011، شهد دور النساء في المجتمع السوري، وخاصة في بلاد التهجير، تغييراً بارزاً إذ إنّ ضعف التقديمات الاجتماعية والصحية والبيئية كبّد المرأة أعباء لم تكن تحملها من قبل... وها هي المرأة تهبّ مجدداً بدافع غريزي لنجدة أسرتها وإعادة بناء مجتمعها.

عرض فيلم Three Quarters: **اليوم الثلاثاء. الساعة السابعة مساءً. «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية). للاستعلام:** 01/664647

«أثر» تمارا السامرائي

■ تفتتح تمارا السامرائي (1977)، في الرابع من تموز (يوليو) المقبل معرضها الجديد «أثر» في «غاليري مرفأ». تكشف التشكيلية الكويتية المقيمة في بيروت عن مجموعة جديدة من الأعمال التي تُعيد النظر في كلٍّ من المساحات المألوفة وغير المعروفة، لكن أيضاً مساحة الرسم نفسها. يتضمّن المعرض سلسلة «الكتاب الأسود» التي ترتكز لوحاتها إلى توثيق فوتوغرافي لمذكرات السامرائي من رسومات بالألوان المائية احتفظت بها بين عامي 2020 و2022. فترة اتسمت بلحظات العزلة والحسرة والشفاء. ولطالما كانت الفوتوغرافيا أساسية في ممارسة تمارا الفنية، وهي وسيلة يمكن من خلالها «العودة» إلى الرسم والمساحات التي تركتها أو اضطرت إلى تركها وراءها. ومن الأماكن التي تصوّرها السامرائي جدران الاستديو الخاص بها، حيث تُعيد إنتاج آثار ما تبقّى من حياة سابقة ومساحة عمل غير مستقرة، أو ما تسميه «دليل العمل ودليل الحياة». بعيداً عن البيئات المادية، تعود السامرائي أيضاً إلى لوحاتها القديمة التي تستكشف دور التصوير، وتشير إلى الغيابات التي مرت بها في السنوات الأخيرة. تتناول جميع اللوحات في هذا المعرض علاقة تمارا بعملها، والعلاقة بين التصوير الفوتوغرافي والرسم، وبين التجربة والتكاثر.

افتتاح معرض «أثر»: الثلاثاء 4 تموز 2023. الساعة السادسة مساءً. «غاليري مرفأ» (مرفأ بيروت). للاستعلام: 01/571636 **أو** info@mar-faprojects.com

فاتن المر: رواية جديدة

■ تنظّم «دار فكر للنشر والأبحاث»، في السادس من تموز (يوليو) المقبل احتفال توقيع لرواية «حيثُ يبدأ الصّدع» لفاتن المرّ (الصورة)، في مقهى «برزخ» (الحمرا). تتخلّل النشاط الذي تقدّمه الصحافية ريم زيتوني، كلمات لكلّ من: لوّي زيتوني، كميل حماده وهدى سليمان.

توقيع رواية «حيث يبدأ الصدع»: الخميس 6 تموز. الساعة السابعة مساءً. مقهى «برزخ» (الحمرا. بيروت). للاستعلام: 78/909472

«دِلِّول»... موسيقى وتراث

■ في مقرّه الجديد في «سنتر أريسكو» (الحمرا)، يحتضن «مترو المدينة» حفلةً موسيقية في الثامن من تموز (يوليو) المقبل بعنوان «دِلِّول»، وهي كلمة سومريّة الأصل، تعني بداية لحن بسيط أو أغنية، وتُستخدم بكثرة في التهويدات. يقدّم المؤلف الموسيقي وعازف الكمنجة الأردني ـ العراقي، ليث صدّيق (الصورة)، الحفلة مع مجموعة من خريجي «مدرسة العمل للأمل» للموسيقى في لبنان، وهم: مجد ربعي (عود)، محمد علاو (عود)، هبة دحوس (بزق)، حسن الجبر (غناء)، رغد إبراهيم (غناء)، زياد ماضي (أكورديون)، تيم صفصافي (ساكسوفون)، وسيم جذبة (كمنجة)، محمد نور الغاطي (كمنجة)، ميس موح (كمنجة)، حسين الساحلي (كمنجة)، إيلين مصطفى (تشيلّو وكونترباص)، تالا غازي (تشيلّو) وجوليان لويس (تشيلّو). ويحتوي البرنامج أغاني تراثية من العراق وبلاد الشام ومصر، بالإضافة إلى مقطوعات من تأليف ليث صدّيق.

حفلة «دِلِّول»: السبت 8 تموز 2023. الساعة الثامنة والنصف مساءً. «مترو المدينة (سنتر أريسكو. شارع جوستينيان. كليمنصو/ الحمرا. بيروت). للاستعلام: info@metromadina.com

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com